





٢٥٥

شرح  
مشروعات  
النسفي

ابراهيم

البخاري

١٧٤  
١٧٥  
١٧٦



١/٤٧٦  
 ١٩٨١/١٩/١٩



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب شرح مشرقات النسخة رقم ٢٥٥  
 اسم المؤلف ميرزا محمد باقر الخراساني  
 تاريخ النسخ ١١٧٥  
 عدد الأوراق ٦٦  
 ملاحظات ٢١٧/٤

**هذا شرح مشرقات النسخة للعبد فائده**  
**المحقق ابن ابيهم ابن ميرزا محمد باقر الخراساني**  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**والصلاة على سيدنا محمد وآله**  
**الاول** لا يغسل ولا يقبل ولا يصلي عليه  
 كالشهادة **قلت** والحق  
 كما في جامع الفوائد عن شرح السيد  
**الكبير الثاني** لا يغسل ولا يصلي عليه  
 تقاطع الطريق قتله لا امام اجنبية  
 الجمل **والا يكره ايضا** **كذلك** اللص اذا كان  
 قوما في دارهم **ولا يغسل** **والا يكره** **والا يكره**  
 يقتل بعضهم بعضا وكذا الوقت له  
 يقتل القاتلة في المحاربة **الثالث**  
 يغسل ولا يصلي عليه كالباحي  
 او الكافر يموت في دار الاسلام  
 وله في مسلم **الرابع** يغسل  
 ويصلي عليه وهو سائر المسلمين  
**قال** **الثاني** **الثالث** **الرابع**  
 الصديق رضي الله عنه **الاسل**  
 يوم الجمعة يسأل النظار  
 من اصول الشجر استاك



**بسم الله الرحمن الرحيم** **الحمد لله** الذي جعل العلم **سليمان وآله** **الحمد لله** الذي جعل العلم **سليمان وآله**  
**الحمد لله** المحيى علمه الوافي بالاسرار والمضمرات الكافية في  
 الوقاية عن النوازل وكفاية المهمات **والصلاة** على من هو الغد  
 والعرض من تاسيس العالم الكبري الخلاصة والرياسة من اضاف  
 العالم الصغري لمجلى ادواصحابه الذين بينوا الاحكام شرعيته في نهاية  
 الهندية والتقيح والخصوات توجيهات كلامه في القضايا والواقعات  
 في غاية التلخيص والتوضيح **ولبع** فيقول انفق العباد الى  
 الباري ابراهيم ابن مير قد روى البخاري بحمد الله عليه وتبذل بالاجاب  
 سلبه ان فضيلة العلم اظهر من ان تحفي على ارباب العدل سيما العلم  
 المشهود له في الشريعة بالشرف والفصل وهو علم الفقه لباحث عن  
 الحلال والحرام المميز بين الصحيح والفايد من الاحكام وقد صنف  
 المتقدمون في كل باب منه تصانيف محمودة على اختلاف  
 الروايات ومنطوية على ما يمكن وقوعه من الوقائع والمتأخرين  
 لما راوا قصرهم على اهل هذه الايام الفواختصرات حاوية على ما  
 لا بد منه بين الانام **ومن اشرفها** هذه الرسالة المشوبة  
 الى فاضل الامة الامام المحقق الخبير العلامة العالم الرباني  
 والفاضل الصمداني المولى **طه** الله النفس المشتهر بما بين  
 المتبحرين

المتبحرين بالفاضل الكباري اعلي الله رجبته في اعلا عليين وجعله  
 في رتبة الشهدا والصالحين فانها مع نهاية صغرها مشتملة على  
 مسائل ضرورية يحتاج اليها البرية في كل عهدة وعشيرة متعينة  
 في باب من كثير من الممتد اولات الالهة المتخاوا من غوامض اشارا  
 ولم يلدت من يقدر على شرحه الا الى توطيع الواضحات بطول الكتاب  
 بالزيادات من الروايات وقد لاح على قلبي ان اكتب لها شرحا  
 مفصلا للمجلات ومبيننا للملئونات فشرعت في ذلك ان لم يكن لي اقله  
 الصاعقة مقامها لك فجايعون الله وتوفيقه كما هو المرام والمجود  
 الموفق العزيز العلم لمجملتها ذريعة لملازمة سدة من شرفه  
 الله تعالى باجيا مقام الفضائل لدارسة رتبة باعلام اسم الفضل  
 الطامسة المتوخد فيما بين الحوافين باعلام حق اهل العلم على الناس  
 المنفرد بين السلاطين بتميز اولى الالباب عن ليس لهم الا الحواس  
 الفرد الكامل لقولة السلطان ظل الله في الارضين المصدرا الاعظم  
 اكرمية يحفظهم امة ويحفظهم الولد بين المعمرين باصطفا ولقد اضطينا  
 في الدنيا المشرف باعلام لا محقق انك انت الاعلى النصف بالصفاء  
 الملائكة المؤيد من عند الله بالنفس القدسية للنفس اثار عند الله  
 كالامطار في الافاق الجاسر على سير الخلافة بالارادة والاستحقاق





المختص بعنايات الله المنان الخاقان بن الخاقان بن الخاقان  
معدن الخلافة والسلطنة الدنيا والدين سلطان سليمان بن سلطان  
سليم بن سلطان بايزيد بن محمد خان أحكم الله تعالى الطناب خيام  
دولته باوتاد الخلود وأدام أيام سلطنته إلى اليوم الموعود  
رجاؤنا خير أمه أن يتجرأ فيها بغير العناية والرضا ويصلح ما فيها  
من السوء والخطا فان الله لا يضيع أجر من أحسن عملا فاننا أشرع  
في المقصود **فأقول** قال المؤلف العلامة أحله الله تعالى فضله  
دار المغامرة **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله** أبا التسمية حقيقة  
وبالاعتماد إضافة إلى ما سواها امتثالا لما ورد من الحديثين  
الذين على الأمر بالإنشاء إذ قد اشتهر أنهما ليسا من اختلاف  
الرواية فلا يمكن الجمع إلا بهذا الاعتبار وتخصيص التسمية بالاول  
ليكون وفقا للكتاب هو ناسخ لكل كتاب دافعا لبسنة من هو  
خير إلى الالباب واقفا بالمساج والاصحاب ثم لما كان  
تفسير الحمد كتفسير البسملة مشهورا في الكتب اعرضنا عنه لكن  
ينبغي أن يعرف أن تفسيره بالوصف بالجميل اعم من التثنية بالنسبة  
إذ هذه الالتماسية هي سماه ونعا على ذاته لا يتبع من التجوز  
بجلائل ذلك **الله** هو اسم الله استلوا حب الموجود لذاته المستحق

الجميع

الجميع المحامد **رب العالمين** الرب في اللغة هو المصلح والسيد  
والمالك والثابت المربي وهو تعبد اثبات خمسة أحكام للحق  
سبحانه ونبي الإصلاح والسيادة والملك والنبات والرتبة  
ذكره بعض العامة فمن قدس سره وبين اثبات هذه الأحكام له تعالى  
في كلام طويل ليس هذا موضع ذكره والعالم اسم لما يعلم به مطلقا  
كما أن الخاتم اسم لما يتختم به ثم عكس استعماله فيما يعلم به الصانع  
من اجناس ما سوى الله سبحانه يعني هو اسم للقدرة المشتركة  
بين اجناس ما سوى الله وبين مجموعها فيصح الطلاقة على كل واحد  
من الاجناس كما يقال عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم  
المحيوان إلى غير ذلك وعلى مجموعها أيضا وهو ظاهر أما جمعه  
مع شموله ما تحته به وجميعه فلا استعار بقدر ما تحته  
من الاجناس المختلفة وله في يوم اختصاصه بغير واحد  
وآما بالواو والياء والنون فلتعقيب لعلهم عن غيرهم  
فيلدفع بالفتحة له جميع هذه الجموع إلا العالم والياسم فيقال  
العالمين والياسمين ولما ورد ربه إلى موسى المديني على ما  
في مفتاح الحزن أنه قال صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ به  
لصلاة على من هو قطع ممحوق من كل بركة أي لا خير في فعله لصد







وَإِنَّمَا قَالَ **الْمُتَعَمِّلِينَ** تَأْكِيدًا لِدَفْعِ تَوَهُّمِ الْحُكْمِ الْخَالِي مِنَ الْمَوْكِدِ عَلَى سَبِيلِ الْإِثْبَاتِ  
 وَالْإِكْتِهَادِ جَمْعُ أَجْمَعٍ فِي الْأَصْلِ اسْمُ تَفْضِيلٍ فَإِنْ قُلْنَا قَرَأْتَ الْكِتَابَ أَجْمَعًا مَعْنَى  
 أَتَمَّ جَمِيعًا فِي قِرَائَتِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُقَالُ إِلَى مَعْنَى الْجَمِيعِ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ كَلِمَةً **أَعْلَمَ**  
 لِقَبِيلِهِ الْمُخَاطَبِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَتَأَلَّفَ إِلَيْهِ كَالْمَحْبُوبِ حِفْظُهُ وَصَيْطُهُ  
 وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ مِنَ الصُّورِ وَبَيِّنَاتِ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ الْمَحَاوِرَاتُ  
 وَالْإِسْتِعْمَالَاتُ وَالْبَيِّنَاتُ قَوْلُهُ **بِأَنَّ الْعَبْدَ** زَايِدَةٌ لِقَوِيَّةِ الْعَمَلِ  
 وَهُوَ قِيَاسٌ فِي مَفْعُولٍ عَلِمْتُ وَجَمِلْتُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ذِكْرُ الْمُحَقِّقِ الرَّضَى  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى وَالدَّيْلُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ فَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ  
 مِنْ خَطَا الْمُصَنِّفِ فِي إيرادِ الْبَيِّنَاتِ فَهُوَ مُخْطِئٌ وَالْعَبْدُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ  
 بِمَعْنَى الْمَمْلُوكِ مِنْ جِنْسِ ذَوِي الْعُقُولِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ عَلَى  
 مَا حَقَّقَهُ سَبَبُوهُ فَنَجَرَهُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَيُطَاقُ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوقِ قَوْلُهُ  
**مُبْتَلًى** عَلَى صِبْغَةِ الْمَفْعُولِ مِنْ لَبَّاسٍ وَهُوَ عَلَى مَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ الْأَمْتَحَانُ  
 وَالْإِخْتِبَارُ وَمَعْنَاهُ بِالْعَارِضِيَّةِ عَلَى مَا فِي التَّاجِ وَالسَّراجِ وَلِلْقَدِّ  
 أَرْمُودَنْ **فَإِنْ قُلْتَ** الْأَمْتَحَانُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ الْمُمْتَحِنُ  
 بِالْكَسْرِ عَالِمًا بِحَالِ الْمُمْتَحِنِ بِالْفَتْحِ فَمَا وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ  
 عَلَامَةُ الْغَيْبِ **قُلْتَ** الْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْمَلُ كَعَمَلِ الْمُمْتَحِنِ وَالْمُخْتَبَرِ بِالْكَسْرِ  
 إِلَيْهِ شَارَ فِي الْكِتَابِ فِي تَقْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَفَائِدَةٌ  
 تِلْكَ الْعَامِلَةُ

تِلْكَ الْعَامِلَةُ مِنْهُ تَعَالَى إِظْهَارُ مَا عَلِمَ عَلَى الْخَلْقِ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِمُ الثَّوَابَ  
 وَالْعِقَابَ لِسَبَبِ قَعَالِهِمْ حَتَّى يَعْلَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَطْلُمُ مِنْ قَالِ ذَلِكَ  
 وَفِي تَقْسِيرِ الْوَجْهِ الْأَمْتَحَانُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِظْهَارُ مَا عَلِمَ مِنَ الْخَلْقِ  
 لِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ **بِأَنَّ** يُطِيعُ الْعَبْدَ اللَّهَ وَيُمَثِّلُ بِأَمْرِهِ وَقَوْلُهُ  
**تَعَالَى** أَيُّ تَجَاوَزَ عَنْ صِفَاتِ الْخُلُقِ وَفِي قَوْلِ أَيُّ غَلَاثَانَهُ لِحُطَّتِهِ  
 مِنْ أَنْ يَدْرَكَهُ فِيمَ وَحَيْطٌ بِهِ وَبِهِمُ وَالْحَمْدُ مَعْتَرِضَةٌ وَجَوَازٌ أَنْ يَكُونَ  
 صِفَةً لِلْجَلَالَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا لُصِقَتْ بِمَوْضُوفٍ جَازٍ أَنْ  
 يَكُونَ لِقَوْلِهِ وَلَوْ تَخَالَفَا لِقَوْلِهِمَا وَتَكْبِيرًا كَمَا فِي شَرْحِ التَّمْيِيزِ  
 لِلْعَامِلَةِ السُّغْنَاءِ فِي **فِي شَبَابٍ** عَطْفٌ عَلَى طَبْعِ تَقَرُّبِهِ فَإِنَّ شَبَابَ  
 أَيُّ لَيْسَ يَقْوَى لِأَنْ يُجْزَى خِزَانَتُهُ **وَبَيْنَ أَنْ يُعْصِيَهُ فَبَعْدَ** أَيُّ لَيْسَ يَقْوَى  
 لِأَنْ يُجْزَى خِزَانَتُهُ وَمَشَقَّةٌ قَالِ الْيَهُودِيُّ مَا لِحَقَّ الْإِنْسَانُ لِعَبْدِ  
 الْإِتْيَانِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ خِزَانَتُهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالْأَجْرُ فِي الْآخِرَةِ يُسَمَّى ثَوَابًا  
 وَمَا لِحَقَّهُ لِعَبْدِ الْإِتْيَانِ بِالْعَمَلِ الطَّالِحِ خِزَانَتُهُ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْمَشَقَّةِ فِي الْآخِرَةِ  
 يُسَمَّى عِقَابًا وَإِنَّمَا قُلْنَا بِالْإِسْتِحْقَاقِ لِأَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ جَزَاءُ  
 الْأَعْمَالِ كَمَا عُرِفَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآخِرَةَ وَكَمْ مِنْ عَمَلٍ يَحْتَاطُ  
 بِهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَمَا رَوَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ يَوْمُ الْقِيَمَةِ ثُمَّ يُوقَفُ بِالْمَقْتَابِ  
 بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ كِتَابُهُ فَلَا يَرَى فِيهِ حَسَنَةً أَضَلَّ

مطلب  
 اسم الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ



فيقول ما هذا بكتابي لاني قد ايتت بالطاعات والعبادات والخيرات  
ولا اري ههنا شيئا فيقال ذهب اعمالنا لغيرنا بل للناس فيوقف آخر  
في دفع اليه كما به فيرى فيها الطاعات والعبادات التي لم يعملها قط  
فيقول ما هذا بكتابي لاني ما علمت ذلك فيقال له ان فلانا قد اقبلك  
فدفع احسناته اليك او يؤيده ما في بعض التفسير من ان يوم القيمة  
سميت بيوم الفصل لانه للفصل بين العمل النافع وغير النافع فرت عمل  
نظنه نافعا ويترن في هذا اليوم ضارا او محبطا ورت عمل نظنه غير نافع  
ويخرج فيه نافعا انتهى فظهر ان ترتيب الثواب والعقاب مجرد الايمان  
بالطاعة والمعصية غير متيقن ثم علم بان الظاهر ان الغرض من ايراد  
هذا الكلام ان يكون توطئة لبيان انواع المشرع في غير محيية  
ينجيه عليه انه لو قال اعلم بان العبد مبتلي بين المشرع وغيره فلا  
يد من بيان انواع كل واحد منها الى اخره لكن هذه الغرض والابت  
ينقل المشرع وغير المشرع فعلا وتركه تفصيل المشرع او غير المشرع  
او كل منهما فقبلوا احد منهما على طريق اللبس في التفسير مرتبا او غير مرتب  
والفعل بالفتح مصدر وكسرها اسم منه والاث للترتيب على المعنى  
المصدرى المراد ههنا هو الاول كما يقتضيه التقابل واذا كان  
كذلك فلا بد من بيان انواع المشرعات عددا او تسميته سواء كان مشرعا

اصليا

اصليا او تبعيا **فما هي** كذلك على ما يسمى البيان على ما  
هو التفسير عما في الضمير واهتمام الغير وبيان **معانيها** اي معنومات  
تلك الانواع وبيان حقايقها وما هيها **واحكامها** اي بيان ما يترتب  
على تلك الانواع من الاثار من حيث العقل والترك والاعتقاد على وجه  
الابصار والاحتضار **للبشر على الطالب** ركنها اي فهم معاني تلك  
الامور **وصيغها** وحفظها وجمعها في قلبه **فمقول** القائل للتفسير  
او السببية وقوله **وبالله التوفيق** جملة طائفة من اعتراضه بين القول  
ومقوله اي يقول حال كوننا موقنين بحوثه الله ونصرتة كذا وكذا  
والتوفيق جعل الاستدلال متوافقة للمسيات فيقول لا بد من تقييد  
التعريف بما يخصه بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر  
ومقول القول قوله **اما المشرع** الاصل في حكم الاستدلال هو  
انواع اربعة **فرض وولع وسنة ومسخر** اي يقر بمر تلك الانواع  
المباح لمشاركته اياها في عدم استحقاق العقاب بالفعل ومغايرة  
في عدم استحقاق الثواب وفيه نظر لان المراد بالمشرع ما يجوز  
الشارع فعله وغير المشرع ما لا يجوز فعله فحينئذ كان على  
ان يقول المشرع انواع خمسة فان المباح اصله وبمك ان يقال  
اراد بالمشرع المشرع المعتد به لا المطلق فحينئذ خرج المباح منه



لانه مما لا يعتد به اذ الاختار او عدمه باعتبار ترتيب الثواب  
 وعدم الترتيب بفعله تامل واما غير المشرع فهو ايضا بالاستغناء  
 بوجاهة محرم ومكروه ويتركب اي تتبعهما المفسد للعمل المشرع اي الذي  
 شرع فيه اي في ذلك العمل والمراد به ههنا الصلوة وبنه نظيره  
 لا يخلو اما ان يباد بالمفسد بشرط شي اعني القصد او بشرط لا شيء اعني  
 الغير القصد وهو السهو او لا بشرط شي اعني ما هو الاغم منها لا يخلو  
 الى الاول والثالث له حوله في المحرم بالهوى عن ابطال العمل الحرام  
 قال عز وجل ولا تطوا اعمالكم ولا تغاروا بها في غرابة ولا في  
 المتشبهين له ولا الى الثاني لما فاته بما سبب في حكم  
 المفسد وهو العقاب بالفعل عدا منه سهوا ويمكن ان يجازى عنه  
 باختيار الشق الثاني وحمل تعريف المفسد على تعريف المفسد المطلق  
 المعنوم من ذكر المقييد لكن لا يجزئ ما فيه من التعليل والاولى ان يخص  
 المحرم بما هو غير المفسد بقدرية عدم شي من المحرمات للمفسد في بابها  
 ولم يوجد في بعض النسخ قوله **فالكل ثمانية انواع** الفاء للتقديم اي في  
 ما ذكرنا ظهر ان جميع الانوع الحاصلة ثمانية والاضطر والاسلم  
 ان نقول كلها ثمانية ثمانية اما الاخرية فظاهر واما الاصلية  
 فلان الجمهور لم يجوزوا دخول الالف للام على لفظ كل وفي بعض  
 ان الغرض

ان الغرض والسنة مصدرا ان بمعنى المفعول في المفروض والمسنون  
 ولم يعبروا الكون بما يصور المصدر اشهر بخلاف البواقي فانها  
 هذه الاسامي اشهر وفيه بحث اذ الحرام اشهر من المحرم كالا  
 فينبغي ان لا يغير **اما الغرض فهو** في اللغة التقدير والقطع وفي الاصطلاح  
 ما اي فعل ثبت من الثبات ضد الزوال اي يقرر لزومه علينا  
 من الله تعالى **بذلك** قطعي من الخطاب وهو القزان والسنة يعني  
 قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقديره اذا ثبت بالتواتر  
 والاجماع وهو عبارة عن اتفاق المجتهدين من ائمة <sup>الصلوة</sup> عليه السلام  
 اير من الامور وهذا هو المشهور من معنى الاجماع وفي كشاف البردوي  
 ان الاجماع يتفق با اتفاق اكثر المجتهدين ولا يعتبر مخالفة  
 البعض وقيل يتفق با اتفاق ائمة الثلاثة والجمهور على انه  
 لا يتفق ما بقى واحد من اهل الاجتهاد مخالفا والقياس وهو  
 اثبات الحكم في جزئي بسبب ثبوت هذا الحكم في جزئي  
 اخر لعل مشترك بينهما كالحكم بحرمته النبيذ بسبب ثبوت  
 حرمة الخمر بالنظر الى الوصف المشترك بينهما وهو الاسكار  
 وقوله **لا شبهة فيه** بحسب المعنى تفسير للقطعي اي لا شبهة  
 اصلا لا في ذات ذلك له دليل ولا في دلالة ذلك الفعل فلم



أعيناً وحقيقته والعمل بموجبه لبثوته به دليل قطعي وسمي به لأنه  
 مقدر علينا لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً ومقطوع عن احتمال  
 عدم البثوت أو ثابت به دليل مقطوع به وقد يطلق الفرض على  
 ما يفوت لجواز بوعوته وهو بهذا المعنى يتناول ما لم يثبت به دليل  
 قطعي أيضاً كغسل الغم والافتقار في الغسل يسمى ذلك فرضاً ظنياً  
 كما أن الأول يسمى فرضاً قطعياً **وحكمه** أي من جملة أحكام الفرض  
 وأثاره المرتبة عليه من حيث هو فرض أو حكم ما ثبتت من حيث هو  
 وكذا الحكم في تطاير **الثواب** أي استحقاقه **بالفعل** بالمعنى الإجماع  
 كما عرفت **والعقاب** أي استحقاقه **بالترك** وذلك إذا كان للترك  
**بلا عذر شرعي** إما إذا كان له عذر شرعي كترك القيام مثلاً  
 في الزايف ليس سبباً لمرض فلا يستحقه لأن الله تعالى لا يجهل نفساً  
 إلا واستغها ومن جملة أحكامه **الكفر** وهو في اللغة السرور في الشرع  
 عدم الإيمان عما من شأنه **بالإقرار** قلباً أو لساناً وهو ضد العرفان  
**في الفرض المنفرد** عليه أي بالاختلاف في فرضيته وغير المنفرد كإقرار  
 فلو أنكر رجل فرضية مسج الراس كفر ولو أنكر فرضية الربع منه لا يكفر  
 صرح بذلك في المستصفي **في الوجه والواجب** في اللغة إمام الوجوب  
 وهو السقوط أو من الوجبة وهي الاصططاب في الاصطلاح **ما ثبت**

لزومه

لزومه علينا من الله تعالى **ببطلان** ظني **فيه شبهة** بالمعنى المذكور  
 فلا يلزم الاعتقاد حقيقته لكن يلزم العمل بموجبه لأنه لا يثبت  
 الحالة على وجوب تباع الظن وسمي به لسقوطه عنا علماً لعدم  
 وجوب الاعتقاد أو لكونه مضطرباً بين الفرض والنقل على ما قالوا  
 والواجب بهذا المعنى قسمان أحدهما ما يكون في قوة الفرض كالوعد  
 عند أبي صبيحة رحمه الله حتى تسع تذكر كترك العشاء صحة العبد  
 ويسمى فرضاً ظنياً وثانيهما ما يكون دونه في العمل وفوق الشبهة  
 كتحسين الفاحشة وقد يطلق الواجب على المعنى الإجماع من الفرض  
 والواجب بالمعنى المذكور وهو ما ثبت لزومه علينا من الشارع  
 بحيث يثبت بفعله ويعاقب بتركه إجماعاً من أن يكون بالقطع والظن  
 كقولهم الحج واجب **وحكمه** من حيث هو **حكمه الفرض عملاً** أي من حيث  
 العمل يعني استحقاق الثواب بالفعل واستحقاق العقاب بالترك  
 بغير عذر كما في الفرض لكن الثواب والعقاب فيه دون ما في الفرض  
**لا اعتقاداً حتى لا يكفر كاحد** أي جاحده الواجب وناديه قوله لا  
 أو اعتقاداً أو قوله يكفر من الكفر أو التكفير أو الإكفار بمعنى التشبيه  
 كالتكذيب والاكذب بمعنى النسبة إلى الكذب أي لا ينسب الشارع  
 إلى الكفر من لم يعتقد واجباً الله واجب بخلاف الفرض المنفرد عليه

على ذلك الدليل في قوله لا  
 على ذلك الدليل في قوله لا

مطلق الواجب  
 فرض ظني



فانه لو لم يعتقده فرضيته ينسبه الى الكفر والسنة في اللغة  
 الطريقة والعادة مرصية كانت اولاً ووقع عيان القوم  
 في الكشف عن معنى السنة شرعاً بمختلفة قليل ما صدر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقدير على ما ثبت في الطريقة  
 المسلوكة في الدين بلا افتراض وجوب وفتر بعض المحققين هذا  
 التعريف حيث قال يعني بالطريقة المسلوكة ما واظب النبي عليه  
 السلام عليه ولم يتركه الا نادراً او واظب عليه الصحابة لذلك  
 كالجماعة في صلاة التراويح فلهما سنة عمر رضي الله عنه فانه واظب  
 عليها واتبه الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والتقييد  
 بالمسلوكة يخرج النفل وهو ما يباح المرء بفعله ولا يعاقب على  
 تركه وفي الزاهد **واظب عليه النبي على الامم مع تركه**  
 قصداً او مرتين بقلبيهما او لتسهيل ولا يعرف اختصاصه  
 به وفي تحقيق الحساي السنة بوعان سنة الهدي ونبي النبي  
 بتركها الكراهة او اساة والاساة دون الكراهة كالادان  
 والإقامة والجماعة وصلاة العيد وسنن الزواجر فلهذا قال محمد  
 رحمه الله في الاصل في بعضها يصير مسيئاً بالترك وفي بعضها يائس  
 وفي بعضها يجب لقضاء سنة العجز لكن لا يعاقب بتركها لانها

مطلب  
ما واظب عليه  
الصحابة  
سنة

ليست

ليست بفريضة ولا واجبة والنوع الثاني من الزواجر وهي التي  
 اخذها حسن ولا يتعلق بتركها كراهة ولا اساة نحو تطويل  
 القراءة في الصلاة وتطويل الركوع والسجود وسائر افعال  
 يأتي بها في الصلاة في حالة القيام والركوع والسجود والافعال  
 التي يأتي بها خارج الصلاة من المشي واللبس والاكل ونحوها فلا  
 يطالب العبد باقامتها ولا يباح بتركها ولا يصير مسيئاً بالترك  
 والافضل ان يأتي بها وفي كشف المنار ان حكم السنة ان العبد  
 يطالب باقامتها ويعاقب بتركها بلا افتراض وجوب لانها  
 الطريقة التي امرنا يا حبیبها ونهينا عن ايمانها واحياءها  
 في فعلها وايمانها في تركها فيستحق الملامة والعقاب بتركها  
 الا ان يتركها استخفافاً أو تقاهاً فانه يكفر وقال **بعد**  
 نفسه السنة الى الهدي والزواجر تسمى بالهدي لان اخذها  
 الهداية وتركها الضلالة وتسمى بالزواجر لان اخذها حسن ولا  
 تاس بتركها ولا يستوجب اساة بخلاف الاول والاول كالجماعة  
 في الصلاة والتا في كمال الاكل والشرب واللبس ونحوها انتهى  
 وما في شرح الوقاية من ان السنة ما كان على سبيل العبادة  
 وسنة الزواجر ما كان على طريق العادة فمردود بيان الفرق

مطلب  
الاستخفاف  
بالسنة  
كفر



بين العباد والعادة هو الكنية المنصبة للاخلاص كما في الكافي  
 وجميع افعاله واقواله عبادة مستتملة عليه صلى الله عليه وسلم  
 كما بين في محله ولا يخفى ان ظاهر ما ذكره المصنف من قوله تركه  
 اي حكم السنة باعتبار ما واظف وما واظف الثواب بالفعل  
 والعقاب بالترك في وقت تكون تلك السنة من سنن الهدى  
 الامر الزوايد بخالف ما نقلناه عن التحقيق والكشف الا ان  
 يقال غير بالعقاب عن العقاب هو اظهار الغضب مع بقا المحبة  
 مبالغة في الاحتراز لما وقع في تركه من الوعيدات الشديدة  
 البليغة على ما صرحوا به في موضعه والهدى يفتح الهاء والراء  
 وزن العي والمستحب يقال استحبته اي احبته كذا في ديوان الادب  
 وفي الشريعة ما فعله النبي عليه السلام ولم يؤلفه بمغني  
 فعله من تركه مرة اخرى فخرج الادب وهو ما فعله النبي عليه السلام  
 مرة وتركه من غير كذا في الخلاصة فغيرها وهذا احد قسميه ولما  
 اطلق المستحب على فعل غير النبي عليه السلام كالصحابة وغيرهم ولم  
 يشتهر هذا الاطلاق تعرض هذا القسم من المستحب فقال وما  
 احبته واستحسنه السلف كاصحابنا او غيرهم كاداء التراويج  
 بالجماعة فان نفس التراويج سنة واداءها بالجماعة مستحب  
 كذا في بعض

تعريف للعقاب

كذا في بعض الشروح ولو قال بدل قوله فما احبته او ما احبه  
 لكان اظهر كما لا يخفى على المتأمل وقيل المستحب هو المطلوب  
 شرعا من غير ذم على تركه مطلقا فخرج بقولنا من غير ذم  
 تركه الواجب الصريح بقولنا مطلقا الواجب الموسع والمخير  
 والكفاية في هذا المطلوب في قوله على الوجه المذكور ليس مستحبا  
 من حيث ان الشارع يحبه ويوشع ومنه وبما من حيث الشارع  
 غير ثوابه وفصيلته من بدلية اذ اعد بحاسنة وثواب  
 من حيث انه زايد على الفضل والواجب ويزيد بسببه الثواب  
 والدرجة فان النفع في اللغة الزيادة وتطوعا من حيث فاعله  
 يفعله تبرعا من غير ان يؤمر به حتما فان التطوع في اللغة التبرع  
 وهذا اما اختاره بعض المحققين في السلف جمع سالف وهو الماضي  
 وفي الشرع اسم لكل من يقبل مذهبهم ويقتف أثره كابي حنيفة  
 واصحابه فاهم سلف لنا والصحابة والتابعون سلف لا  
 واصحابه كذا في المصنف **حكمه** من حيث هو مطلقا الثواب  
 بالفعل وعدم العقاب الظاهر عدم العقاب كانه من الكلام على  
 ما ذكر في السنة والافعال الظاهر ان يقول عدم العقاب كما عرفت  
 بالترك والمباح من الاباحة وفيه اللغة التجويس وفي الكشف

مستحب

مندوب

نقل

تطوع





الاباحة ضد الحرمة وفي خلع النهاية الاباحة ضد الكراهة  
فانهم وفي الاصطلاح **ما يحذر العقاب فيه بين الامتنان والعمل به**  
**وبين الترك** اي ما يستوي فعله وتركه كالاكل والشرب كذا في بعض  
الشروح وتفصيله ان الاكل والشرب قد يكون فرضا وهذا  
ان دفع هلاكه به لانه لا يقدر البديهة به يتمكن من اداء الفرائض  
فاو ترك الاكل والشرب حتى مات فقد عصي والشرب ايضا كذلك  
ولا فرق بين ان يكون المأكل والمشروب خلا لا او حراما صرح به  
الحزبان ولو لم يحجب شيئا غير الميتة ولم ياكلها حتى مات يكون اثما  
في اكثر الروايات وهذا اذا كان المحرم حراما لنفسه ولما اذا  
كان حراما لغيره بان يكون ما لا يغير لو لم ياكل حتى مات يكون محررا  
عليه كذا في كسب الاصول للبردوي وقد يكون مستحبا وهذا  
اذا امكنه من صلاته قايما ومن صومه وقد يكون مباحا وهذا  
اذا اكل الى الشبع ليزيد قوته وقد يكون مكرها وهذا اذا نوى  
السمم وقد يكون حراما وهذا اذا اكل فوق الشبع لا بقصد قوة  
صوم الغد ولا لئلا يستحق ضيعة ولا لتنظيف قلب المضيق هذا  
قصر من هذا التقرير ان التمثل مطلق الاكل والشرب غير صحيح  
وحكمه من حيث هو عدم الثواب وعدم العقاب فلا تركا

هما متعلقان

هما متعلقان بكل واحد من عدم الثواب وعدم العقاب **والحرمة** في اللغة  
من التحريم وهو جعل الشيء حراما ذكره في القاموس وفي العرف  
**ما ثبت له** والكف فيه اي في شأنه والاصوليان يقول  
به قوله النهي فيه المنع عنه ليسهل المحرمات لاجبارية لتوليد  
حرمة **عليه** امما تكلم وما تقدر من ان الحبر الكدر النهي ففي  
مقام التعريف غير بافع **بلا معام** يدل على ايا حذر من عارض  
فلان فلانا بمثله اي اني اليه مثل ما اني والمخاضة في العرف  
اختلاف له ليليس ثيبا واثباتا تساويا او لا **وحكمه** من حيث  
هو **الثواب بالترك** حال كون ذلك الترك **لله تعالى** اي لمضات الله  
تعالى او لموقد عز وجل **والعقاب بالفعل** والكفر بالاستحلال  
اي باخذ الحرام خلا لا من حيث الاعتقاد وذلك اذا كان في المحرم  
المتفق عليه كالخنزير واما اذا لم يكن متفقاً عليه كالبيهذ فلم يحكم  
بكفر من استحلّه **والمتكرف** في اللغة من كرهت الشيء اذ لم ترضه  
وفي الاصطلاح **ما ثبت النهي فيه مع القارض** اي وقع المنع منه مع  
قيام الدليل الدال على اباحته **وحكمه** من حيث هو **الثواب**  
**بالترك الموصوف** اي ليسب تركه لله تعالى وعز وجل ونوف العقاب  
بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال يتمكن جريان الشبهة



فيه لسيي وجود المعامض وذكر في جوابه الفقه ان الكراهة نوعان  
 كراهة تحريم وكراهة تنزيه لان المكروه في الاصل اما تحريم او تنزيه  
 فعلى الاول ان سقطت حرمة ضرورة فقامت في حق العامة  
 فالكراهة للتنزيه كسوء الهوى وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ  
 فهي للمخترين كالبان وعلى الثاني ان عرض عام من تعبد الظن  
 بسببه وجود المحرم ففي التحريم كسوء البقرة الجلالة والافاعي للتنزيه  
 وقال العلامة التفتازاني قدس الله سره في التلويح ان ما ياتي به  
 المكلف ان تساوي فعله وتركه فباح والافان كان فعله اولى فمع المنع  
 عن الترك واجب بدونه مندوب وان كان تركه اولى فمع المنع  
 عن الفعل به دليل قطعي حرام وبديل ظني مكروه كراهة التحريم وتبدون  
 المنع عن الفعل مكروه كراهة التنزيه هذا على رأي محمد واما على  
 رأيهما ايلكون تركه اولى فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه  
 مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل اقرب بمعنى انه لا يخاف  
 فاعله لكن يثاب تاركه ادني ثواب كراهة التحريم ان كان الى  
 الحرام اقرب بمعنى ان فاعله يستحق محذوراً دون العقوبة  
 من النار كحرمان الشفاعة فالمكروه تحريماً وتنزيهاً عند تمامه  
 تنزيهاً عنده والمكروه تحريماً عنده فسم من الحرام الا انه لم يطلق عليه  
 لفظ الحرام

الفسق  
 بين كراهة التحريم  
 والتنزيه

لفظ الحرام لعدم وجود الدليل القطعي على حرمة والحفظ  
 فانه من المسائل النفيسة المهمة **المفسد** في اللغة من الاضاد  
 وهو خلاف الاصلاح وفي الاصطلاح هو الناقض للعامل في الشرع  
**فيه** اي في ذلك العمل كالحك والعلل الكثير في الصلاة اعلم  
 ان المقصود قد يضاف الى الاجسام وجنوده يراد به ابطال  
 تاثير تلك الاجسام وقد يضاف الى غيرها فحينئذ يراد به  
 اخراجها عما هو المطلوب منه كذا في بعض شروح الهداية  
 ثم ان الصحة في العبادات كون الفعل مسقطاً للقضا  
 والبطالان والفساد كونه غير مستطاع للقضا من غير فرق بينهما  
 وقد يفرق بينهما كما تقتضي في الاصول **وحكمه** من حيث تقو  
 العقاب **بالفعل** حال كونه **عمداً** اي قصداً ونيةً وفيه نظر  
 لانه لو زاد على صفة وضركعة او ركعتين مشدداً عمداً  
 لا شيء عليه ونظاير كثير تامل **معدوماً** اي عدم العقاب بالفعل  
 حال كونه سهواً من غير عمد وقصد **ثم** اي بعد العلم بانواع  
 المشرع في غير **علم** **بالصلاة** جابجه في بعض الشروح انه  
 لما كانت الصلاة من اعم العبادات واشرفها اوتقوا المصنف  
 وسالته ببيان المشرعات في المشرعات التي في الصلاة

اي بين البطلان والفساد



فقال اعلم بان الصلاة الى اخره وانت تعلم ان كونها من ائمة  
العبادات واشرفها لا يصير سبباً لاقتصار تلك الرسالة  
عليها كما لا يخفى **للاربعة الاولى** المستثناة عليها وهي الفرض  
والواجب في السنة والمستحب قوله الاول يضم الهرة وفتح  
الواو مع التحريك جمع الاول في مثل آخر واخرى صيغة  
للاربعة باعتبار الانوع وكذا انما يقال في بعض النسخ  
قوله الاول الاول كما خري وفيه ما فيه تأمل وقوله **شرعا**  
مميز للنسبة اي اشتغالها على هذه الاربعة بامر الشارع  
بالاثنان بها اي لا يقتضي الطبع **وقد يوجد** الاربعة الاخرى  
وقد عرفت ما فيه وبني المباح والمكروه والمحرم والمفسد  
**فيها** اي في الصلاة **طبعاً** اي وجود تلك الامور فيها من حيث  
اقتضا الطبيعة الانسانية ولو ازمها كالجمل والسيان  
والذهول غيرها من غير ان يكون لامر الشارع منه خلل في حقه  
فيها تأمل فلا بد من **تفصيل كل نوع** من الانواع الثمانية المذكورة  
وتعدادها اي بيان عدد جزئيات كل نوع او تعداد كل نوع  
باعتبار الافراد **بطريق الاختصار** تركيباً والاختصار في  
اللغة حذف طول الكلام وفي العرف تقليل المياني مع ابقاء  
المعاني

المعاني صرح به في شرح الاشارات **والاخصار** اي استيعاب  
جزئيات كل نوع حال كون تلك الانوع **مرتبة** مشتملاً  
على **ثمانية ابواب** وانما لم يقل مرتبة والضمير للانواع  
لانها اجري الضمير مجري اسم الاشارة **تيسيراً** اي اختصار  
ذلك الطريق من جهة تيسيرها **للمومنين** الطالبين الى  
التفصيل بطريق الاطباء مطلقاً او بطريق الاختصار  
بدون ترتيبها ووضع كل واحد منها في محله اللائق له  
يوجب التفسير والاملال والبالغة المرجع والمآل ومنه الاستعا  
يقتض ابواب الهداية وعليه لتوكل في البداية والنهاية  
**الباب الاول** من ابواب الثمانية  
اي استوعب ابواب **في بيان الغرض** اعلم ان الباب كالفصل  
عرفاً هو الطائفة المخصوصة من الكتاب له اول واخر معلومان  
لكنهم يريدون به المدخل في الكلام مجازاً او استيعاباً  
والكتاب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني  
المخصوصة او عن المعاني المدلولة المخصوصة المعينة او  
عن النقوش الدالة على تلك المعاني بتوسط الالفاظ المخصوصة  
المعينة او عن الاشياء منها او عن المجموع على ما حققه الشارح



قدس الله سره في طائفة على الطول والقد ايضا جمع فريضة  
 بمعنى مفروضة كالذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والتا  
 لتقل وتسمى مكتوبة ايضا لانها كتبت في اللوح المحفوظ  
 كذا في شرح المقدمة للعقيد اي اللين رحمه الله وهي ان تلك  
 الفرائض جميعها **الحسنة عشر بقضاء خارجي** اي منسوب  
 الى خارج الصلاة **فان قلت** الصواب ان يقول بعضها خارجي  
 اذ لفظ البعض مبتدأ مذكور فلا بد من تذكير الخبر ايضا كما تقر في محله  
**قلت** ثانياً باعتماد ان البعض هو ما عدا عن الفرائض الثمانية  
 فكانت قال بعضها فرائض خارجة او باعتبار ان المضاف كسب الثاني  
 عن المضاف اليه كما يكسب عنه التعريف والتخصيص وكذا التاويل  
 في قوله **وبعضها** **الخارجي** اي منسوب الى خارج الصلاة اعلم انما هو  
 عليه وجود الشيء في الخارج ان كان دلالاته اي جزء له يسمى ركناً  
 كالقيام والقراءة والركوع والسجود بالنسبة الى الصلاة وان كان  
 خارجاً عنه فان كان مؤثراً في وجوبه يسمى علة كالمصلي بالنسبة  
 الى الصلاة وان لم يكن كذلك يسمى شرطاً والمراد بالداخلية هو الاركان  
 وبالخارجية الشرايط **اما** الفرائض **الخارجية** **فثمانية** **الاول**  
**الوقت** اي عايته وهو سبب وجوب نفس الصلاة فانها تناف

الفصل الثاني  
 في بيان مكتوبة في اللوح  
 المحفوظ

فان قلت

اليه

اليه فتكرر يتكرره وهو علامة السببية **اعلم** ان وقت  
 صلاة الغدير من طلوع الصبح اي المياض المنتشر في الافق  
 المسمى بالصادق الي قيل طلوع الشمس واخرها بالصبح الكاذب  
 المستطيل وهو البياض الذي يتبدل وطولاً ثم يعقده لظلام  
 اذ به لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم به الاكل على الصائم فهو  
 تمام الليل **وقب** الظهر من بعيد وقت الزوال ولو لحظته  
 فانه لو لم يزل الظل عن خط نصف النهار الى جانب المشرق  
 لم يدخل وقت الظهر فعبارة المختصر والظهر من الزوال الى  
 وقت بلوغ ظل كل شيء مثليه سوي في الزوال هذا هو ظاهر  
 الرواية عن ابي بصيرة رحمه الله وفي رواية عنه ان آخر وقت  
 الظهر اذ ابلغ ظل كل شيء مثله سوي في الزوال ثم دخل وقت  
 العصر وهو قولهما وفي رواية عنه ان آخر الظهر اذ صار ظل  
 كل شيء مثله واول وقت العصر اذ صار ظل كل شيء مثليه  
 فيبينه يبقى واسطة بين الظهر والعصر وفي الزوال هو الظل  
 الحاصل للاشياء عند استواء الشمس الى خط نصف النهار  
**ولمعرفة** التي بطرق كثيرة اذ بها الى التحقيق علمها هو  
 المشهود ان يغمر خشبة في مكان مستو غاية الاستواء بحيث



لو صب له لما لسال من سائر المواضع فكان ظل قطعا فادام الظل  
 ينقص فهو ما قبل الزوال وما دام الظل يزيد فهو ما بعد الزوال  
 واذ لم ينقص لم يزيد فهو وقت الزوال والظل الحاصل حينئذ  
 هو الفجر والظل الاصل في الفجر هو الرجوع ليس في الظل به الرجوع  
 من جانب الى جانب كذا في الكافي فيمن **وقت** العصر  
 من وقت بلوغ ظل كل شيء مثله او مثله على اختلاف الرواية  
 الى ان يغرب جرم الشمس تمامها **وقال** الحسن بن زياد  
 اخر وقت العصر حتى تغرب الشمس فعلى هذا يبقى واسطة بين  
 العصر والغرب **وقال** المغرب من وقت الغروب الى  
 ان يغيب الشفق عندهما وفي رواية عنه هو الحمرة التي تظهر  
 جانب المغرب بعد غروب الشمس وفي ظاهرها رواية عن ابي حنيفة  
 الشفق هو البياض بعد الحمرة والفتوى على الاول تبين للناس  
 كما صرح به في شرح مجمع البحرين وفي الكافي اذا غابت  
 الاخبار بقي ما كان على ما كان ووقت المغرب كان ثابتا  
 يتبين فلا يدخل بالشك **وقال** العشاء من وقت  
 غيبته الشفق ووقت الوتر هو وقت العشاء غايته انه لا يجوز  
 تقديم الوتر وعندهما الوتر ستة اشهر بعد العشاء كلف الظل  
 ويظهر

ويظهر الاختلاف فيما اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا والوتر  
 بوضوء ثم ظهر ذلك فانه يعيد العشاء وحده عند ما يعيد  
 الوتر ايضا كذا في الحصر **والثاني طهارة المصلي** طهارة بدن المصلي  
 بما يشي بكم بوضوئها عن الحدث الذي هو الخباسة الحكيمة عن الحدث  
 الذي هو الخباسة الحقيقية والمراعاة منها ما اذا صلى في الدرع  
 في الطلح والمستفحش في الحقيقة على ما سياتي والمراعاة  
 من بدن طاهر لغير ما يجب ايضا الماء اليه في غسل المنيابة  
 وتماام الشعر ايضا فان ايضا الماء الى الشعر المستتر من المرأة  
 لكن يجب طهر من الحدث واعلم انه ذكر في الخزانة في باب التيمم  
 ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي  
 بغير طهارة في الاصح وقد اطلقه في شرح الكفر ولم يذكره خلافا  
 وفي الخلاصة من قطع يداه ورجلاه اختلفوا فيه قال بعضهم  
 سقط عنه الصلاة وهذه عندنا كما في حديث ابي يوسف صلى بالاناء  
**والثالث طهارة الثوب** اي ثوب المصلي من الحدث لا يتوضو  
 الحدث في الثوب يعني ان يعم الثوب بحيث يشمل القلنسوة  
 والخف والنعل نحوها صرح به في بعض شروح المختصر ثم ان  
 الخباسة الحقيقية فليطه وخفيفة فليطه ما ثبتت جلستها



بدليل قطعي كالدم والمخدر وما خرج من المخزئين كذا في الخبر انه  
 والحقيقة ما ثبتت بحجاستها بدليل قطعي وفي شرح القدوري  
 الحجاسة القليظة عند ابي حنيفة رحمه الله كل عين ورد في حجاستها  
 ضرر لم يعارضه من آخر اختلاف الناس فيها او لا وعندهما القليظة  
 ما وقع الاجماع على حجاستها وما ساء الاجتهاد فيه في حقيقتها  
 وهكذا في شرح التهذيب وغيره وفي المحيط ثمة الاختلاف  
 تظهر في الروايات والاختلاف عند ابي حنيفة عليظة وعندهما تنقيح  
 لاختلاف العلماء ولا فرق بين ما كوك اللحم وغيره وقال زفر  
 روث ما لا ياكل لحمه عليظة كبوله وروث ما ياكل خفيفة  
 كبوله وفي الهداية بول الفوس وكل ما كوك اللحم خفيفة عند الشيخين  
 طاهر عند محمد وفي المصنفات حجاسته بول ما اكل عليظة عند  
 وخفيفة عند ابي يوسف وطاهر عند محمد والفتوي على قوله  
 في المال فمولى قول ابي يوسف في الثوب على قول محمد في الخنطة  
 والكدر في الغنينة بول الحمار وخر الدجاج والبط والاوز  
 عليظة واما بول ما ياكل لحمه وحس ما لا ياكل فخفيفة  
 في رواية الهندي والي وقال محمد كلاما طاهر اما اخر ما ياكل  
 من الطير غير ما ذكر وطاهر كالحمامة والعصفور وغيرهما اما بول  
 الهرة

مطلق  
 طهارة بول ما ياكل  
 لحمه

لا يملك  
 الهرة

الهرة ففي ظاهر المذهب انه عليظة وكذا بول الغارة وفي فتاوي  
 الغنينة بول الهرة لا يكون نجسا لعموم اليلوي به اخذ الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله وقيل هذا في الذكر لانه يغتاض البول على  
 الشيا بول اما بول الانثى فينجس بالاجماع وعن محمد ان بول الهرة  
 مطلقا طاهر كذا في الغنينة وفي الزاوي به اخذ ابو الفتح  
 وقيل بغيره اما الما المستعمل قليظة عند وخفيفة عند ابي  
 وطاهر غير ظهور عند محمد وفي الخلاصة الصحيح ان ابا حنيفة جمع  
 له في الفتوي وهكذا في الكافي وفي التلخفة مشايخ العراق قالوا  
 لا خلاف بين اصحابنا في انه طاهر غير ظهور وهو اختيار المحققين  
 وهو الاسهل عند ابي حنيفة وهو لا يقبل بانه ما طاهر لا في عضو  
 طاهر انما اثمهم اختلفوا في انه متى يصير مستعملا ففي الهداية  
 الصحيح انه كما راي العضو استعمل وهو المذكور في الظهيرية والمحيط  
 وفي الخلاصة المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن غير الحركة  
 في مكانه من طشت ونحوه وفيه اثني الامام المغربي في شرحه ان قدر  
 الدريم من القليظة معفو سواء كان على المصلي او ثوبه او مكانه  
 لكن المصلي مسح بول اقل من درهم فالأفضل ان يغسله ولا يكون  
 ذكره في الخلاصة وفي الخبر انه لو كانت الحجاسة معروفة بضم بعضها

مطلق  
 بول الهرة طاهر



الي بعض حتى لو كان في يمين وهو لا يسرها في الصلاة يجمع بينهما  
 وذكر الامام قاضي خان اذا شرع في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة  
 اقل من قدر الدرهم ان كان مقتديا وعلم انه لو قطع الصلاة  
 وغسل النجاسة بذكره بامه في الصلاة او يدرك جماعة اخرى  
 في موضع اخر فانه يقطع الصلاة ويعسل الثوب لانه قطع للاكمال  
 وان كان في اخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى في موضع اخر  
 مضى على صلاته وقدر الدرهم <sup>مقتديا</sup> من قال فيها له جرم ومقدار  
 عرض الكف فيها لجرمه وطريق معرفة عرض الكف ان يعرف  
 باليد ثم يبسط اليد فما بقي منه فهو مقدار عرض الكف ومن  
 الخفيفة ما دون ربع الثوب الملبوس في الصلاة معفو اما الربع  
 فكثير فاحترى منع الصلاة معه قال مساجنا تقدير  
 الكثير الفاحش بالربع اصح الاقوال لان الربع اقل من مقام الكل في  
 كثير من الاحكام كمنع ربع الراس في الوضوء وحلق ربع الراس في  
 الاحرام وكشف ربع العورة في الصلاة كذا ذكره الامام  
 الظماوي فجزئ شئ ان الطهر عن ذي الجرم بوال عينه بالماء  
 وبكل ما يبع سائل كماء الورد والخل وعن غير ذي الجرم كالبول  
 والخمر ايضا يغسله فحصر بمقدار قوة العاصير وطائفة ثلاثا ثلاثا  
 وهذا لما

مطلق  
 للربع حكم الكل

وهذا فيما يمكنه العصر اما فيما لا يمكنه فيغسل ويترك الى زمان  
 عدم التقاطر ثلاثا والتقدير بالثلاث لان غلبة الظن تحصل  
 عندئذ وفي مختصر القدوري الطهر عن غير المذي بغسله حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر وفي شرح التهذيب انه معفو  
 الى اية ان كان غلب ظنه ايضا ترك ما دون الثلاث بحكم  
 يظهر منها وفي المحكي اشراط العصر ثلاثا رواية الاصل  
 وهو الاحوط وفي غير رواية الاصل كفي العصر مرة وانه اوسع  
 وارفق في النوازل فحليه الفتوى شئ انه يجوز التطهير بالماء  
 المستعمل على ما في الخبر انه وذكر في كثر العباد ان الماء المستعمل  
 لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث والنجاسات فحليه الاجماع  
 وهكذا في الزهري لكن في النهاية ذكر الامام الترمذي  
 انه يجوز ان الة النجاسة بالماء المستعمل كذا يقول في دم  
 يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول  
 حتى لو كان بول ما يبول لرخصت فيه ما لم ينجس وبها ايضا  
 وذكر الامام السرخسي انهم اختلفوا في زوال النجاسة ببول  
 ما يبول لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون للمقتصد  
 بين الوصفين واما النجاسة الحسنة فهي كالجناية والحدث

مطلق  
 نجاسة الدم لو غسلت  
 ببول ينقل حكمها



فأظهر عن الأول بالفضل عن الثاني بالوضوء وهذا عند الفدية <sup>على</sup>  
الماء وأما عند عدمها فبالتييم وكيفيته أن يمسح بيظن أربع أصابع  
بده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بيظن  
كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى إلى الرسغ ويكرر باطن يده اليمنى  
اليسرى على ظاهر يده اليمنى ثم يفعل ذلك بيده اليسرى  
كذلك لكن في المحيط والكافي أن يضع بطن كفه اليسرى على  
ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاثة أصابع أصغرها ظاهر يده اليمنى  
المرفق ثم يمسح باطنه بالإبهام والمسيحة إلى رأس الأصابع  
ثم يفعل باليسرى كذلك والرابع تطهارة المكان أي مكان  
المصلي من الخبث كما عرفت وذلك أيضا بالماء وبكل ما يعقد  
ما يفضل به ثوب خمس ثلاث مرات بارح صحت عليها المأثم بذلك  
وينشف بصوف أو خرقة وكنى أيا ليلبس ودها بلباسه وذا  
للصلاة لا للتييم والمداد يطهارة المكان طهارة موضع قدميه  
وسجوده ولما طهارة موضع يديه وركبتيه فسنة كذا في الزينة  
وفي الخلاصة لو كان موضع ركبتيه أو يديه نجاسة لا يمنع الصلوة  
وعن أبي حنيفة أنه يشترط طهارة موضع اليدين والركبتين  
وإن كانت في موضع سجوده نجاسة فهو مانع عنه رواه أبو إسحاق  
وفي بعض الكتب

وفي بعض الكتب ما نفع عند ما خلافا للإمام يوسف رحمه الله رواه  
في رواية بطل ملاحظة وفي رواية بطل سجدة ثم تقطعتي لونها  
على موضع طاهر جاز وإن كانت تحت قدمه الأيمن أو الأيسر  
وتحت القدم الأخرى طاهر اختل المشايخ فيه والخامس  
**سائر العورة** أي ما بين شئ حصل حتى لو قدر العريان على طهره  
يعورته وعلم أنه يبقى عليه لم يجز إلا ذلك كما لو قدر أن  
يخضع عليه ورق الشجر كذا في الغيبة وعورة الرجل من تحت  
سرتة المي تحت ركبتيه وعورة المرأة هكذا مع طهرها وبطنها  
وكذا الحكم في المدة وأما الولد والمكاتب وعورة المرأة  
تحتها جميعا إلا الوجه والأكمل جماعا والقدم في خالص الصلاة  
على الأصح وفي فتاوى قاضي خان الصحيح أن انكشاف ربع القدم  
يمنع الصلاة وفي الخلاصة أن ظهر القدم ليس يعور وفي بطن  
القدم مر وأما أن هذه في حق الصلاة وفي حق النظر ففي ظاهر  
الرواية الجاعورة وكشف ربع العضو الذي هو العورة كالساق  
والفخذ والذكر مستفرد أو الأنثيين يمنع الصلاة عندها والمراد  
بالساق ما فوق الكعب إلى ما تحت الركبة وأما الركبة فهي تابع  
للفخذ وليست بعضو على حد وهو المختار على ما في الخلاصة



وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ كُشِفَ مَا فَوْقَ الْمَضْفِ مَا نَحْنُ لَهَا دُونَهُ  
وَفِي النُّصْفِ عَنْهُ رَوَيْنَا أَنَّ مُحَمَّدَ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ كُشِفَ  
الْقَلْبُ مَا نَحْنُ وَأَنَّ انْكَشَفَ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ سِتْرَهَا يَلَا  
مَكَتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَدِّيَ وَكَتَابَهُ مَعَ الْإِنْكَشَافِ جَانِبَتْ صَلَاتُهُ  
وَالْإِنْكَشَافُ أَجْمَاعًا وَأَنْ لَمْ يَرِ لَكَ بِمَكَتٍ فَدَرَّ مَا يَكُنْ إِذَا دُرْنَ  
فِيهِ فَعِيهِ خِلَافٌ وَالسَّادِسُ **اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ** وَأَكَا نَتِ  
الْكُفَّةِ أَوْ لَا فَإِنَّ الْمَصْلِيَّ فَدَرَّ يَسْتَقْبِلُ غَيْرَ الْكُفَّةِ وَالْقِبْلَةَ لَفَسَ  
لَمْ يَكُنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَجْمَاعًا وَمَنْ كَانَ فِي غَيْرِهَا فَالْقِبْلَةُ جَمْعُهَا هَذَا  
هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْخِلَافَةِ وَالْكَافِي وَالْمُهْدِيَّةُ وَفِي الْقِبْلَةِ هُوَ الْأَمْرُ  
وَفِي تَحْقِيقِ اسْتِقْبَالِ الْجِهَةِ أَقَاوِيلُ كَثِيرَةٌ وَالْأَقْرَبُ إِلَى  
الصَّوَابِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَمَامُ الْهَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَا زِيدِي رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَمَنْ سَبَّحَهُ وَهُوَ أَنْ يَنْظُرَ فِي مَغْرِبِ الصُّبْحِ فِي الْهَوْلِ أَيَّامُهُ وَقَبْلَتُهُ  
وَيَنْظُرَ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ فِي اقْتِرَابِ يَوْمِهِ وَيَعْبِتُهُ فَيَدْعُ الثَّلَاثِينَ  
فِي الْحَاجِبِ الْأَيْمَنِ وَالثَّلَاثِينَ فِي الْأَيْسَرِ وَالْقِبْلَةُ عِنْدَ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ  
الْمُخْتَارُ عَلَيَّ مَا فِي الْخِلَافَةِ وَأَمَّا قِبْلَةُ حَائِفِ اسْتِقْبَالِ الْجِهَةِ  
فَدَرَّتْهُ فَيَصِلُ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ فَدَرَّ وَكَذَا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ  
يَحْوِلُ جِهَةً إِلَى الْكُفَّةِ أَوْ يَضِنُّ التَّحْوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْقِبْلَةَ  
أَيُّ طَرَفٍ

أَيُّ طَرَفٍ وَلَيْسَ مَنْ يَعْلَمُ لَهُ تَحَرِّيَّ فَيَصِلُ إِلَى جِهَةِ الطَّهْرِ وَهُوَ  
يَدُلُّ الْمَجْهُودَ لِيَسِيلَ الْمَقْصُودَ عَلَى فَرْزٍ وَسَعَةٍ وَطَائِفَةٍ فَلَوْ صَلَّى  
بِمَجْدَدِ الطَّهْرِ يَدُونِ التَّحَرِّيِّ لَا يَجُوزُ وَلَوْ تَحَرَّى وَصَلَّى ثُمَّ ظَهَرَ  
أَخْطَا لَا يَغْيِيهِ الصَّلَاةُ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى طَرَفٍ  
جِهَةٍ تَحَرَّى السَّابِقُ جَالِ كَوْنُهُ مُصَلِّيًا اسْتَدَارَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى  
مَا تَحَوَّلَ إِلَيْهِ وَأَنْ كَانَ كَثِيرًا **وَالسَّابِعُ النِّيَّةُ** وَبَيَّ آرَادَتُهُ  
الدَّخُولَ فِي الصَّلَاةِ وَلِيَشْرُطَ أَنْ يَعْلَمَ الْمَصْلِيُّ بِقَلْبِهِ أَيْةَ صَلَاةٍ  
وَأَدْنَاهَا مَا لَوْ سُئِلَ أَنْ يَجْهِيَ عَلَى الْيَدِ يَجْهِيَ وَأَنْ لَمْ يَفْعَلْ رَأْيُ الْيَدِ  
بِالتَّامِلِ لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُ وَالْأَصَحُّ أَنْ مَجْدَدُ الْعِلْمِ لَا يَكْفِي لِأَنَّ النِّيَّةَ  
غَيْرُ الْعِلْمِ وَالنِّيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى التَّكْلِيمِ كَالْقَائِمِ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَوْجِدْ  
يَتِمُّ مَا عَمِلَ لَا يَلِيْقُ بِالصَّلَاةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ  
بِرِيْدٍ بِهِ الصَّلَاةَ الْوَقْتُ وَغَابَ عَنْهُ الْبَيَّةُ عِنْدَ الشُّرُوعِ  
جَانِبَتْ صَلَاتُهُ وَلَا تَعْتَابَرُ الْبَيَّةُ الْمُنَاقِضَةُ عَنْ التَّكْلِيمِ فِي ظَاهِرِ  
الْأَثَرِ أَيْةٍ وَقَالَ الْأَرْنَؤُتِيُّ صَبَّحَ قَدَامَ فِي الشَّامِ وَقِيلَ لَيْسَ إِذَا تَقَدَّمَ  
عَلَى الرُّكُوعِ وَقِيلَ لِي أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَجْهِيَ لِلذِّكْرِ  
بِاللِّسَانِ حَتَّى يَوْقِفَهُ إِذَا الظَّهْرُ وَجَرَى عَلَى السَّائِلِ الْعَصْرُ شَالِكًا  
شَائِعًا فِي الظَّهْرِ وَفِي صَلَاةِ الْبَقَا إِلَى النِّيَّةِ عَمَلُ الْقَلْبِ وَهُوَ الْقَصْدُ



الى الشئ وباللسان **سنة** الا ان لا يمكنه اقامتها في القلب **لا** باجرها  
على اللسان **سنة** يباح وقال **سنة** لا يملكه الحلو الي رحمة الله تعالى  
**السنة** الانتصار على سنة القلب فان عبر بلسانه جاز كذا في الغيبة  
وفي شرح الطحاوي لا يفضل ان يستغل قلبه بالنية ولسانه  
بالذكر ويذكر بالرفع **سنة** الامام الساجي رحمه الله لا يدرك الذكر  
باللسان كما في قاضي خان **سنة** كفي لغرض الغرض والواجب من التواضع  
والسنة والراوي **سنة** مطلق الصلوة والغرض والواجب  
يعتبر النقيض بحيث لا يجتمع الغرض بان يتوي ظهر هذا اليوم  
مثلا او ظهر الوقت اما اذا توي الظهر او الغدا وغيرهما ولم يتوي  
ظهر الوقت منهم من يقول لا يجزيه ومنهم من يقول يجزيه  
وهذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعد اخرج الوقت  
وهو لا يعلم بخروجه فتوي فرض الوقت لا يجوز كذا في الفخرية  
واختلفوا في ان في الوقت هل يجوز نية القضا المختار انه يجوز  
القضا بنية الاداء كذا في المحملي ولها لا يشترط عدد الركعات  
لانها لما توي الظهر مثلا فقد توي عدد الركعات فلو توي ظهر  
خمسا وسلم على راس الاربع ركعات جاز ظهره ولغت نيته  
كذا في الدخيرة **و السام التكبيرة الاولى** ويسويها بالتحريمة  
والتقديم

والتقديم جعل الشئ محرما والتمثل من المصدرية الى الاستمعية  
وخصت التكبير الاولى بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل  
الشرح بخلاف سائر التكبيرات **سنة** انه يجوز الشروع بكل  
ما دل على التقدير عند الحقيقة ومحمد الا ان محمدا شرط كونه ذكرا  
ثامنا نحو قوله الله اكبر والله اجل والله اعظم ولا اله الا الله  
وابا حنيفة جوزه محمد استهتفا سواء كان من الاسماء المحضة  
او المشتركة **سنة** ما ذكره الكرخي نحو يا الله يا محمد وسبحان الله  
وغير ذلك وبه افتي الامام المرحوم في لا فائدة عند نماز ان يحسن  
التكبير او غيره وهل يكره للحسين قال الامام الشريفي **سنة** انه  
لا يكره وقال ابو يوسف رحمه الله ان لم يحسن التكبير جاز بغيره  
والا فلا الا بالله اكبر او كبير منكرين او معروفين في المنكرات  
هو الصحيح كذا في بعض شروح المحضر **اما الفرائض الداخلية**  
**سنة** الاول القيام وهو تكديما يودي فيه فرض القراءة وهو  
ليس يعرض في التوافل ولو سنة الفجر وقيل لا يراها وصلاة  
المريض والصلاة على الدابة واما في صلاة النذر المطلقة اي  
لديهم فيها القيام ولا القعود فقبل جبر وقيل لا يصلي قائما  
ذكره في الخلاصة والاولى في القيام ان يكون القدمان متجاكبين



الاجز فلوقام على غنبيه او اطراف صابغة او رافعا احدي  
رجليه عن الارض بحزبه وبكرة بغير عذر كذا في الغنية والثاني  
الغرة اي قراءة اية طويلة او قصيرة فلو كانت ثلاثا  
او كلمتين يجوز على قول الجنيعة ولو كانت كلمة نحو من هاتين  
او حرفين نحو و ق ون فانهما ايات عند بعض الفقهاء كذا  
كذا في الكافي ولو قدر نصف اية مرتين او كثر كلمة متار  
حتى بلغت اية لا يجوز ولو قدر اية طويلة في الركعتين بدون  
الفاحة نحو اية الكرسي و اية المداينة قال بعض المشايخ  
لا يجوز وهو الصحيح على ما في بعض الكتب وفي الكافي انه يجوز  
وهو الاصح وهو في كل ركعة من ركعتي الغرض ثمانية او ثلاثة  
او رباعية لا على النحسين بمعنى القراءة فرض في ركعتين منه  
اما في الاوليين والاخرين واحدي الاوليين واحدا  
الاخرين وفي كل ركعة من الوتر والنفل اما الوتر فلا احتيا  
سببه الشبهة فيه واما النفل فلا كل شقة منه صلاة  
ولهذا لا يجب التحريم الاربعان في المشهور عن اصحابنا والمكفي  
باية واحدة فصار من غير عذر متى اذ قراءة الفاخة و اية  
طويلة او ثلاثة قصار واجبة واكمل عنده واما عند الفرض  
اية طويلة

اية طويلة او ثلاث قصار وبقيت كذا في الدقايق وغيره ولو خيرا  
اية قصير ثلاث مرات فيه روايتان والثالث الذكوع وهو  
في اللغة الاحتيا فيتحقق مما يطلق عليه اسم الاحتيا ولو ادناه  
وقيل ان كان الحال لقيام اقرب لا يجوز وان كان اليك الركوع  
اقرب يجوز ذكره في الخزانة والراجح **السجود** اي بالجهة واللائف  
فقط لا بالجهد واللائف جميعا فلو وضع احد فها ان كان من عذر  
لا يكره وان كان من غير عذر ان وضع جميعته دون اية كذا في  
وان كان بالعكس فكذلكه وقال لا يجوز كذا في الخلا  
في الهداية والثاني في الخلاصة والمصنف في الكتب المشهورة والجملة  
لا يوجد في الكتب المشهورة ان وضع اللائف عند وضع الجهة فرض  
كما يفهم من عبارة المختصر ولعل صدر الشريعة اطعم على هذه  
الرواية والمراد بوضع الجهة وضع اليها كما صرح به في النهاية  
وفي الزاوي لو اقتصرت على اقلها جاز لكن الاول هو الاحوط  
لانه ان وضع القدمين في السجدة فرض كما في الهداية وغيرها  
ولو وضع احدها اختلعت المشايخ وفي المصنوعات لو وضع الرأس  
والقدمين ولا يضع اليدين والركبتين جاز وعليه الفتوى في الهداية  
ان وضعهن سنة عندنا وفي الظهيرية المختار عند الفقيه الميث



ان وضع الركبتين فرض وفي احد قولي الشافعي رحمه الله ان وضع  
 اليد على الركبتين والقديتين جميعا فرض وفي بعض الشيوخ  
 الاول ان يقول والسجدة ثمان وفيه نظر لان الغرض تعداد  
 جنس فرائض الصلاة ولهذا ذكر القيام والركوع منفردا في بيان  
 الغرض منها في كل صلاة اكثر من واحد **والخامس القعدة الاخيرة**  
 اي التي في اخر الصلاة فاعلم هذا التفسير لا يكون ان يكون لها  
 اخرى فتسفل قعدة الشاة تية كذا في بعض الشيوخ وفيه شاعل  
 في الخلاصة القعدة بعد سجود السهو ليست بفرض ولهذا الوجه  
 السهو مقام وذهب ولم يقع لا لنفسه صلاته وهي قدر الشاهد  
 من قوله الخيات لله الى قوله لم يجد من قوله اذ التفتد عند الخلا  
 ينصرف اليه وقيل قدر الشاهد من قوله لم يجد من قوله اذ التفتد عند الخلا  
 القعدة الاخيرة كالتكبير الاول من شرائط الصلاة ونقله في كتاب  
 المنصور وهو المعنوم من كلام الكافي حيث قال ان تكبيرا لاقتراح  
 ليست من الصلاة ولهذا لا يتكرر كثر الاركان لو كان  
 لتكرر كسائر الاركان **والسادس الترتيب فيما اخذت اي**  
 رعاية الترتيب فيما بين الفروض التي لا تشكر شرعية اي مشروعة  
 كل واحد من هذه الفروض والاول ترك قوله شرعية في كل ركعة  
 وذلك كالتقدي

القعدة بعد  
 السهو ليست  
 بفرض

مذهب  
 القعدة الاخيرة

وذلك كالتقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض  
 لكن جعله صدرا للشرعية واجبا كما في النخبة وهو المعنوم  
 من كلام الكافي في باب سجود السهو يجب بتقديم ذكره بان  
 ركع قبل ان يغسرا او سجدة قبل ان يركع فان مراعات الترتيب  
 واجبة عندنا خلافا لغيرنا فان فرض عندنا ولعل الاول امين  
 على ما ذهب رفر فعلى هذا اندفع ما قيل ان بين كلام الكافي شيء  
 من التثافي فتأمل واخترنا بقية الاختار عن ما نذكر في كل ركعة  
 كالسجدة فان شرعية وفرضية على سبيل التكرار فلو اخذت  
 احدي السجدة عن قيام الركعة الثانية مثالا بان سجدة في الركعة  
 الثانية ثلاث سجدة لا تقتضيه صلاته لان فيه ترك الواجب لا غير  
 بخلاف تقديم الركوع على القراءة فلو ختم بعد الركوع ولم يأت  
 بركوع آخر لنفسه صلاته **فان قلت** في تقديم قيام  
 الركعة الثانية مثلا على السجدة الثانية كالركعة الاولى قد  
 تحقق عدم الترتيب فيما اخذت شرعية لا بخلاف شرعية القيام  
 في كل ركعة كالركوع فيلزم ان يكون هو ايضا مقسدا فليفتد  
 عنه **قلت** يمكن ان يجاب عنه بان يجعل الاختار دفعا لكل  
 من الامر من اللذين بينهما الترتيب بتقديم والتأخير دون الاختار

اي قول الكافي بان الترتيب فرض  
 بيني وبين الله

33



باحدا واحدا فخرج ذلك عما نحن فيه **تأمل** **واحد** شريعة  
**في جميع الصلاة** كالقعدة الأخيرة فيقعد جميع الأركان عليها واما  
 ذكر من رعاية الترتيب بين الافعال المتتالية في كل ركعة يحري  
 ههنا ايضا وقد مثل في بعض الشروح بتكبيره الاقتراح وفيه  
 نظر لان رعاية الترتيب بين تكبيره الاقتراح وغيرها خارج عما  
 نحن فيه لان كلامنا في الفرائض الداخلة وهي في الخارجة كما  
 عرفت وفيه تأمل **والسابع الخروج عن الصلاة بفعل المصلي**  
 الاظهر في العبارة ان يقول خروج المصلي بفعله فلاحرا ما عليه  
 في حالة الصلاة او مطلقا بان يني عن صلاته صلاة او يضحك عمدا  
 او يحدث كة لك او يتكلم او يذهب ويسلم وهذا عنده اما عندها  
 اذا فقد قدر الشاهد بالاعمال تمت صلاته وبكره على قوله  
 ان بعض هذه الاشياء معصية فكيف يكون فرضا وسيحكي زيادة  
 تفصيل في باب المضادات وفي النهاية فان قلت لا فائدة في  
 تقييد الخروج بفعل المصلي فانه اذا حاذت المرأة الرجل  
 في هذه الحالة يتم صلاته بالاتفاق ولا يصنع من جانب الرجل  
 ههنا قلت المحاذاة فعل من جهته كذا في المبسوط قلت  
 المعادلة تنقضي الفعل من الجانبين فكان الفعل موجودا من جانب  
 الرجل

من رعاية

الرجل كوجوده من جانب المرأة وان لم يكن للرجل فيه  
 اختيار وايضا وجود الصنيع المفسد من غير المصلي اذا  
 كان عن ذي اختيار ففقد انقضت ذلك الفعل بالمصلي بجعل  
 كانه وجود ذلك الفعل من المصلي وان لم يكن له فيه اختيار  
 الا ترى ان المرأة اذا كانت تقضي فليسهار زوجها بشهوة  
 او قبلها كة لك بتفسد صلاتها وان لم يوجد من جانب المرأة  
 فعل واختيار لوجود الصنيع من غيرها باختيار وقد انقضت  
 ذلك الفعل بها فلكذلك في المحاذاة والله تعالى اعلم

**الباب الثاني من الابواب**  
**الثمانية في بيان الواجبات** والمراد منها ما ذكر في التمهيد  
 هو الافعال والاقوال التي تجوز الصلاة بدونها وتحتجب  
 السهو عند تركه سهوا سواء كانت اصلية او عامضية وتبني  
 بالاصلية ما يجب بحجب التكرمة وبالعامضية ما لا يجب  
 به لك بل بامر عام من له كالسجدة للسهو وفي بعض الشروح  
 فسرت الواجبات بالمفسدات للصلاة وفساده الظاهر  
 من ان يجزئ **وهي** اي الواجبات كلها **احد عشر** منها  
 اي بعضها **ما يعم جميع المصلين** سواء كان رجلا او صبيا او خنثى او امرأة



مَعْنَى أَوْ سَافَرًا مُتَقَرِّدًا أَوْ غَيْرَهُ وَجَمِيعُ الصَّلَاةِ سَوَاءٌ كَانَ  
 قَرَضًا أَوْ غَيْرَهُ وَالْمَنَاقِشَةُ هِيَ مَا ذَكَرَهَا بَعْضُ الْقَضَا  
 فِي مَشْرَحِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ قَوْلِهِ جَمِيعُ  
 الْمُصَلِّينَ أَوْ قَوْلِهِ جَمِيعُ الصَّلَاةِ وَتَرَكَ الْآخَرَ لَكُنِيَ فِي بَيَانِ  
 الْعُمُومِ حَامِلًا لَا يَجُوزُ فِي عُمُومِ قِسَادِهِ كَمَا سَتَعْرِفُ وَبَيَانِ  
 الْعَامَةِ **سَبْعَةٌ** وَمِنْهَا أَيُّ بَعْضِهَا مَا يَحْتَسِبُ بَعْضُ الْمُصَلِّينَ  
 وَبَعْضُ الصَّلَاةِ وَقَدْ عَرَفْتَ مَعْنَى الْخُصُوصِ مِنْ تَقْرِيرِ مَعْنَى  
 الْعُمُومِ وَبَيَانِ أَيُّ الْوَلُجِيَّاتِ الْخَاصَّةِ **أَرْبَعَةٌ** عَشْرًا  
 الْوَاجِبُ الْعَامُ **فَالْأَوَّلُ لِقَوْلِ التَّكْبِيرِ** وَالَّذِي يَكُونُ لِلْمُحَرِّمِ  
 أَيُّ اللَّهِ أَلَمْ يَخْصُصْهُ وَأَنَّ كَانَ الْفَرْضُ يُؤَدَّى وَيَحْصُلُ كَمَا يَأْتِي  
 عَلَى الْقَطْعِ كَمَا هُوَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بَعْضُ مَذَاهِبِ الْهَرَجَةِ وَالْبَهَائِ  
 فِي الْكَافِرِ <sup>أَحَدِي</sup> **الْمُحَرِّمِ** يَنْقُصُ الصَّلَاةَ وَلَوْ تَعَمَّدَ بِدَهْنٍ هَرَجَ اللَّهُ  
 بِكَفَرٍ وَفِي الْحَبِيطِ مَذَاهِبُ مَذَاهِبِ الْهَرَجَةِ مِنْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَنْقُصُ الصَّلَاةَ  
 إِلَّا بِخِلَافٍ مَذَاهِبُ الْبَهَائِ لِقَوْلِهِ لَا يَنْقُصُهَا وَفِي مَشْرَحِ الْأَوْرَادِ قَوْلُهُ  
 اللَّهُ أَكْبَرُ أَيُّ الْبَهَائِ أَنْ يَقَالَ بِالْحَوَاسِ وَيَذَرُكُ جَلَالَهُ وَعَظَمَتَهُ  
 بِالْعَقْلِ وَالْعِيَّاسِ **وَالثَّانِي الْقَعْدَةُ الْأُولَى** قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ  
 لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ فِيهِ مَحْتٌ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ الْأُولَى مَا يَخْتَصِرُ بَعْضَ الشَّائِنَةِ

يَنْبَغِي

٥٤  
 يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَّ وَهَاتَيْنِ الْوَلُجِيَّاتِ الْخَاصَّةِ كَتَقْيِينَ الْإِذْلِينَ  
 أَوْ لَا تَفْرُقُ بَيْنَهُمَا أَنْتَ أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْعَامِ مَا لَا يَخْتَصِرُ بَعْضُ  
 مِنْ الْوَلُجِ الصَّلَاةِ وَالْمُصَلِّينَ الْقَعْدَةُ الْأُولَى لِأَنَّ ذَلِكَ ذِي تَوْجِدٍ  
 فِي جَمِيعِ الْوَلُجِهَا قَرَضًا أَوْ وَلُجِيًا أَوْ تَقْلًا كَمَا عَرَفْتَ أَتَقَامِنَ  
 تَقْدِيرِيًّا وَلَوْ تَدَّ مَخْصُوصًا بِغَيْرِ الشَّائِنَةِ لَا يَقْدَحُ فِي عُمُومِهِ  
 بِالْمَقْصُودِ كَوْرٍ وَجَيْدٍ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَيَسْتَعْرِفُ الْإِذْلِينَ  
 أَوْ هُوَ مَا يَخْتَصِرُ بِالْفَرَائِضِ شَمَّ أَنْهُ ذَكَرَ فِي الظَّاهِرِ فِي الْخَاسَةِ  
 ثُمَّ قَالَ لَا يَحْصُلُ الْخَطَأُ وَاجِبُهُ حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا الْمُصَلِّ سَاهِيًا لَمْ يَكُنْ سَاجِدًا  
 قَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ تَقْلًا لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْخَصْرِ وَشَرَحَ الْكَلِمَةَ أَنَّ  
 الْقَعْدَةَ الْأُولَى فِي الْمَوْاقِلِ فَرْضٌ عِنْدَ حَمْدٍ وَزَفَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى  
 وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ صَلَاةٍ عَلَى حِدَةٍ وَلِهَذَا أَقِيلُ يَنْبَغِي  
 أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا وَإِنْ أَقَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ لِيَسْتَفْتَحَ وَأَمَّا فِي سُنَّةِ الظَّهْرِ  
 وَالْأَدِيمِ فَبَلَّ الْجَمْعَ وَبَعْدَهَا فَلَا يُصَلِّي وَلَا يَسْتَفْتَحُ وَقِيلَ يُصَلِّي  
 وَلِيَسْتَفْتَحَ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقِيلَ لَا يُصَلِّي وَلَا يَسْتَفْتَحُ  
 مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْقَبِيَّةِ **وَالثَّالِثُ الشَّهَادَةُ** أَيُّ الشَّهَادَةِ  
 أَيْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ الصَّلَاةُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ  
 قَوْلُهُ عَمِيدٍ وَرَسُولُهُ لَأَسْهَدُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهَا وَذَلِكَ وَاجِبٌ



في كلتا القعتين على ما في المحيط والهداية فيهما وقيل  
في الاولى واجبة في الثانية فرض وقيل في الاولى سنة وهو  
القياس لان القعة الاخرى لما كانت فرضا كانت قراة  
التشهد فيها واجبة فالتعدي الاولى لما كانت واجبة كانت  
قراة التشهد فيها سنة لان الاقوال دون الافعال فكانت  
رتبة منها كذا في الكافي وعند الشافعي رحمه الله التشهد في الاولى  
سنة وفي الاخرى فرض على ما في الوسيط وفي بعض شروح المختصر  
الحجيات جمع محبة وفسرت بالسلمة من المقصد وبالعظمة  
وبالمناجاة والمملك بالقول والفعل الذي يحكي العبد به سبيل  
وفسرت الصلاة بالصلاة المحترمة بالفرائض والموافق والعبادات  
كلها وبالادعوات والولوج الرحمة وفسرت الطيبات بالكلمة  
الذاتية على الخير وبما يليق ان يثني به على الله تعالى وبذكره  
وبالاعمال الصالحة وفي المصنفات ان المراد بالتحيات للعبادات  
الفولية وبالصالحات لعيادات البدنية وبالطيبات للعبادات  
المالية يعني جميع انواع العبادات لله تعالى والبركات  
جميع البركة وهي الخير الكثير العظيم والشهادة الاخبار بها قدس  
مشاهدة عيانا ومشاهدة ايقان **والرابع الاطمينان**  
وتسوية

وتسمونه بتعديل الايمان وفي بعض النسخ الطمينة وكلها  
مصدر اطمان بطلية معناه تسكين الجوارح قد رتبته لها  
**في النوع والنحو فقط** واما في القومة والجلسة سنة اجماعا على  
ما في الكافي والهداية لكن ذكر في الفتية والمضمرات في القومة  
والجلسة ايضا واجبة وفي شرح الكافي المراد بتعديل الايمان  
تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة بينهما والجلسة  
بين القعتين كذا في المغرب فيمد اي يوسف والشافعي رحمه الله  
الاطمينان فرض **والخامس ايقان كل فرض** من الفرائض  
**في موضعهما** في رعاية الترتيب فيما بين الفرائض وفيه بحث  
لان المصنف قد ذكر ايقان رعاية الترتيب بين الفرائض  
المتممة شرعية في كل ركعة او في جميع الصلاة فرض ويمكن ان  
يراد ههنا بالفرض ما لم يتجدد بل تكرره شرعية فيجوز  
الترتيب بين السجدين كما عرفت ايقان تأمل **والسادس**  
**ايقان كل واجبة** كذا في موضعه والمراد بالايقان  
في الموضوعات الايقان بغير مذكور وتأخير مغذار ما يودي فيه  
ركعا والاحتقق تأخير الفرض والواجب الموجب للسجدة وذكر  
في الواقيات المصلي اذا صرخ من قراة الفاتحة وتذكر



آية سورة يقرأ أمك مقدار ما يؤدي فيه ركناً فغلبه سبحانه  
 الشهور ليسبب تأخير الواجب **والسابع المخرج** أي خروج المصلي  
 عن الصلاة **بلفظ السلام** وهو السلام الأول والثاني سنة أما أصل  
 الخروج بفعله فرض كما مر وفي المستصفى المصلي إذا شرب في الصلاة  
 غاب عن الدنيا وأهلها إلى المشاهدة والمناجاة مع الرب تعالى  
 فلما يجزم فكانه يقول إن فرغت عنكم فلا تكلموني ولا تخاطبوني  
 وإذا سلم فكانه يقول إن صرت كواحد منكم في أمور الدنيا  
 فكلوني وخاطبوني ثم أنه روي عن أبي حنيفة أنه لو سلم المقتدي  
 مع الإمام جاز كما التكبير تحته أنه لا يسلم إلا بعد إمامه لكن لو لم  
 قبل سلام الإمام لا يقتضيه صلاة **أما الوليد الخاص في الأول**  
**تعيين الركعتين الأوليين** من الفريض الثالثة والرابعة  
**للقرآن** وهذه العيان لآلة علي أن ترك القراءة واجب فيها  
 عند الأوليين كما توهم فإذا أقرأ في الأخيرين من الظهر والعصر  
 من الضحى أو الفجر **فقرأ في الأخيرين** العاخرة والسورة ساهياً أو قرأ السورة دون العاخرة فلا ساهياً  
 وهو المختار وفي النصاب وعليه الفتوى **والثاني تعيين سورة**  
**العاخرة لهما** أي للركعتين الأوليين من الفريض حتى لو لم يقرأ  
 العاخرة فيهما وقرأ السورة أو بالعكس ساهياً يجب السجدة  
 وعند الشافعي

وعند الشافعي فمالك في رواية عن محمد أن قراءة العاخرة على الإمام  
 والمأموم فرض وروي الحسن بن أبي حنيفة أن قراءة العاخرة <sup>حين</sup>  
 في سبع ركعات الفرض **والثالث انقضاء** أي انقضاء الغاية  
 على مرة واحدة في ركعة حتى لو قرأ مرتين تجب السجدة ههنا  
 المطلقة في الموحط وغيره وفي الظهيرية إذا قرأ في الأوليين أو في  
 أحدهما العاخرة مرتين على الوليد لم يكره سجود السهو لما لو قرأ  
 العاخرة ثم السورة ثم العاخرة فلا سهو عليه أنه هو بمنزلة  
 ما لو قرأ سورة طويلة وقد قيل بوجوب السهو على كل حال  
 وكذا إذا قرأ أكثر العاخرة ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو  
 قرأ مرتين وفي الخلاصة لو كرر العاخرة في الأخيرتين <sup>عليه</sup>  
 وذكر في العتبية ومعين المستفيد أن تكرار العاخرة في التطوع  
 لا يكره مطلقاً وقد صرح به للصف أيضاً في بيان النباحات  
**والرابع ضم سورة** معروفة أو ضم ثلاث ليال **تصيرة**  
 ولو أقصر من سورة معروفة نحو قوله تعالى ثم قيل كيف قدرتم نظر  
 ثم عيسى ولبس أو ضم آية **طوله معها** أي مع العاخرة معادله  
 لا قصر سورة نحو من عمل سورة أو <sup>الله</sup> **تصيرة** ثم يستغفر الله بحمد  
 عفو راجعاً أو طول خواتمة الكرسي وآية المداينة وفي الخلاصة



المصلي اذ اركع ولم يقدر السورة ورفع راسه وقرا السورة  
وعاد الى الركوع عليه سجود السهو على الصحيح واعلم ان ضم السهو  
وان لم يكن فرضا بعد ما تلى الفاتحة لكنه اذا اضمها مع الفاتحة  
تفتر عن الفرض كما في شرح تلخيص الجامع وذكر في الروضة انه اذا  
قرا الفاتحة صارت السورة واجبة والفاتحة فريضة وان لم  
يقرا الفاتحة فقد راية او ثلاث ايات فريضة والخامس **تقديم**  
**الفاتحة على السورة** او على ما يقوم مقامها في الوقفات  
توحي الفاتحة في الاول في الثانية وتبدأ بالسورة فلما قرأ  
من السورة ذكر انه لم يقدر الفاتحة يبدأ بقراءة الفاتحة  
ثم السورة وعليه تسهؤ سواها من السورة حرفا او كلمة لان السهو  
انما وجب لترك قراءة الفاتحة في موضعها لا لقراءة السورة وفي  
الخلاصة وكذا لو تذكر بعد الفصح من السورة وفي الذكر ايضا  
ثم اشار المصنف الى خصوصيتها بقوله **وهذه** اي ما ذكرنا  
من الواجبات الخمس **على من يحسن عليه القراءة** كالامام والمفتي  
الغير الامي لا على من ليس عليه لقراءة كالمأموم والرامي والسائل  
**العتوت** في القرب للعتوت الطاعة والقيام والدعاء هو  
فالاضافة في قولهم دعا العتوت ببيانها وذلك يكون في صلاة  
الوتر

**الوتر** قبل ركوع الثالثة راقعا يديه مكبرا في تمام السنة  
عند الساجدة رجه الله في الضيق الاخر من رمضان فقط  
في الوتر بعد رفع الرأس من الركوع وعند ذلك في جميع شهر رمضان  
ولا يقنت في غيره وعند الساجدة يقنت في المغرب بعد ركوع الثانية  
والثالثة **وذكر** في الحقيقة ان العتوت قدر سورة  
البروج وفي بعض الروايات قدر سورة البروج والسجدة  
والاول هو الصحيح فان المروي عنه هذا **اللهم انا نستعينك**  
**وكستغفرك اللهم اهنا فيم هديت** وكلاهما قدر القنوت  
وفي بعض الفتاوى عن حسن بن علي رضي الله عنهما انه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم العتوت وقال قل اللهم انا نستعينك  
ولستغفرك وتؤمن بك وتوكل عليك وتنتهي عليك الخير تشرك  
ولا تكفر ولا تخلف وتترك من يعجزك اللهم اياك نعبد ولك نصلي  
ونسجد واليك نسعي ونخفد ونرجو ارحمتك ونخشى عذابك  
لان عبد اياك بالحق اللهم اهنا فيم هديت بما فانا فيم  
عافيت وتولانا فيم توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقتنا  
ربنا سر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك الجنة لا يدرك من الجنة  
ولا بعد من عادت ربنا وتعالى بيت عما يقول الظالمون

والعتوت والدعاء في السورة



علوا لغير ابي الجلال والاكلام هذه اولو كان متفردا قال  
 اللهم اهديني الى اخر يتوجب الضمير كذا في المضمات ومن لم  
 يعلم القنوت يقول يا رب ثلاثا او اكثر ثم يركع وفي شرح  
 الطحاوي يقول اللهم اعقر لي ثلاثا او اكثر وهذا احتياط  
 العقبة ابي النبي رحمه الله واختار مساجدنا ان يقول ربنا  
 انتا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وفتنا عبدك النار  
 كذا في الوقفات وهذه الاصل الواجب هو قراءة اصل الدعاء  
 والقنوت المشهور سنة ادي في صفة الواجب في قراءة  
 غير الدعاء المشهور يكون السنة متروكا اما اذا قرأ المشهور  
 فقد ادى الواجب والسنة جميعا واما في ان الامام يجهر  
 بالقنوت ام لا خلاف في الهداية المختار فيه لاحقا وفي  
 الظهيرية عن ابي يوسف ان الموت لا يقر ابل يؤمن فحمة انه  
 مخير بين السكوت والقراءة والتأخير ثم انه روي انه  
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوكعة تسع سور في الاولى انا انزلنا  
 واذا انزلناك والمهاكم وفي الثانية والعصر وانا اعطيناك  
 اذا جاء ونهيتك وفي الثالثة قل هو الله احد وفي الجميع  
 الصغير غيره روي ان صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سبح اسم ربك  
 وفي الثانية

وفي الثالثة قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد  
 وفي بعض الروايات في الثالثة الاخلاص والقنوت في السابع  
 الجهر بالقراءة في موضعين موضع الجهر جماعة وهو الفجر  
 واولي المغرب والصلاة او قضا وصلاة الجمعة والعيدين  
 في الخلاصة لو جهر فيها جازت او طافت فيما يجهر وهو امام  
 تغليده التهو قل ذلك او كره وعليه عثمان الامام الحلو في الجمع  
 وادبي مرات الجهر اسماع غيره وفي الخلاصة عن الجامع الصغير  
 ان الامام اذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل  
 او تجلان لا يكون جهرًا والجهر ان يسمع الكل وفي كشف الاصول  
 ان الامام اذا جهر فوق حاجة المقتدين فقد اسأفا اذا ام  
 جهر المقتدي والمنفرد بالاذكار وفي صلاة المسعودي جهر  
 اسماع الصف الاول والثامن **المخافة** بالقراءة **كذلك** في  
 موضع المخافة جماعة وهو الظهر والعصر وادبي مرات المخافة  
 اسماع نفسه وفي كل ادي مرات الجهر اسماع نفسه وادبي المخافة  
 تسمع الحروف بحيث لم يسمع نفسه ايضا وهو المروي عن محمد  
 رحمه الله لان القراءة **قل اللسان** واما السماع فتعمل الاذان  
 وهو يحصل من السامع ولنا ان الكلام اسم ليسمع مفهوم ومجند

مطلق  
 الامام اذا جهر فوق حاجة  
 المقتدين فقد اسأفا

مطلق  
 ادي مرات الجهر  
 والاسرار



حركة اللسان بدون الصوت لا يسمى قراءة عرفا وقال  
الامام الحلواني الاصح ان القراءة لا تجزئ ما لم يسمع اذناه  
وليس من يقرئه كذا في الكافي في التراويح والوتر ايضا  
واجب حتى لو كانت ساهيا لمزمت سجدة الشهود ذكره  
في الفقيه وعنه ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجهر في الكسوف  
والاستسقاء ايضا وعنه ما لك يجهر في ظهر غزاة يعرفات  
تشيها له بالجمعة وانما قيد المصنف الجهر والمخافة في الصلاة  
يقوله جماعة اذ المنقر دحير بين الجهر والمخافة في الصلاة  
الجهرية اذ اصلها اذ لكن الجهر افضل ليكون الاداء على  
هيئة الجماعة كذا في الكافي في المقدانية واذ اصلاها فقتا  
خافت وجوبا والمخافة المنقر د ايضا واجبة فيما خا  
كما دل عليه سارات الكتب لكن ذكر في الخلاصة انه لا يهر  
المنقر اذ خافت فيما يجهر فيه وبالعكس وهذا يدل على ان  
المخافة لا تختص بصلاته اكله في الفرائض اما في النوافل  
فان كان في الهما رجاخت وفي الليل يجهر ان شاء والاقتل  
ان يكون الحالة الوسط بين الجهر والمخافة لما روي ان  
ابا بكر رضي الله عنه ان اصل جهر فاجبر النبي صلى الله عليه

بذلك  
وعنه رضي الله عنه كان  
كان الاصح بالليل خافت

بذلك فعاها فقال يا ابا بكر مالك تخافت بصلاتك  
فقال لابي اناجي فقال لعمر ما لك تجهر بصلاتك فقال لابي  
اوقظ الوسمان والحرث الشيطان وارضي الرحمن فامر النبي  
صلى الله عليه وسلم ابا بكر ان يرفع قليلا وامر عمر ان يخفض قليلا  
كذا في التقاسير في قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها  
وابتغ بين ذلك سبيلا والتاسع انصاف المقتدي وقت قراءة  
الامام يقال انصت اي سكت للاستماع ولا ينبغي وقيل بينه  
عند توقف الامام في الايات ليكون عملا بالواجب السنة  
كلاهما وظاهر العيان ايضا يدل على ذلك وقال مالك لا يقرأ  
في السرية دون الجهرية وقال الشافعي رحمه الله يقرأ الغائبة  
في الكل وعمر الامام لم يخف الكبر البخاري انه لا يكره وكما  
قراءة المقتدي في الصلاة السرية وقيل على قول احمد لا يكره  
وعلى قولهما يكره وهو الاصح وقال تميم لا يكره السري  
تقسمة صلاته في قول عدة من الصحابة وفي الكافي ان منعه  
من القراءة ما ثور عن ثمانين يقرأ من كبار الصحابة رضي الله عنهم  
وكذا يجب انصاف المقتدي وقت سماع الخطبة سواء كان  
قريبا من الخطيب او بعيدا وفي الخزانة هذا هو الاول وقال



بعضهم الأفضل للمعبد ان يشتغل بقراءة القرآن واجمعوا  
 انه لا يتكلم بكلام الناس وقيل اذا شرع الخطيب في مدح  
 الطلعة فلا بأس بالكلام جديداً وعند أبي يوسف لا بأس  
 بالكلام بين الخطيبين عند فقهاء الامام اما اذا قرأ الخطيب  
 قول الله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فيصلي عليه  
 السامع بلسانه خفية وهذه اهل مختار الطحاوي على ما في المحيط  
 وذكر في الحزاة وقاضي خان قال من اجتناب الاصلح يستمع  
 وليست له لان الاستماع فرض والصلاة ممكنة بعده هذه  
 الحالة وانما خصصنا بالسامع لان الصلاة جهراً بعد قراءة هذه  
 الآية لازمة على الخطيب كما تقدم **والعاشرة متبعة الامام**  
 اي موافقة المقتدي بالامام فهو من قبيل اصنافه المصدرة الى  
 المفعول **علي اي حال وجب** اي وجد المقتدي بالامام سواء كان  
 في حال القيام او الركوع او السجود او غيرها **وان لم يكن ذلك**  
 الحال **محسوبة من صلاة المقتدي** كما اذا ادرك الامام  
 بعد الركوع اما اذا ادركه في الركوع او قبله فقد ادرك تلك  
 الركعة وكانت محسوبة من صلاته وفي هذا المقام يجب من  
 وجوه ذكرناه في شرح آخر هذه الرسالة **والحادية عشر سجدة**  
 تحت السب

غير المؤلف لشرح آخر  
 على هذه الرسالة

تحت السب **التي لا** وهي بين تكبيرتين في خاتمة الخطبة  
 وثانيهما عند الارتفاع بالرفع يدي وتشهد وسلام مع رعاية  
 الشروط الصلابة من طهارة الثوب والمكان واستقبال  
 القبلة وغيرها الا ان وقتها وسبغ حتى لو اتي بها في اي وقت  
 كان اذا لا تصاد كره في الظهيرة وفي المأخوذ يجوز  
 تأخيرها وان طالت الصلاة ولا ثم عليه وتفسد السجدة بما  
 تفسد به الصلاة من الكلام والصوت وغيرها الا انها لا تفسد  
 بمخاداة المرأة وما في حكمها كذا في ضايف الحادي في المحيط  
 انه اختلف في السجدة لا وضوء عليه ويقول في هذه السجدة سجدة  
 السجود وهو الصحيح على ما في قاضي خان في الكافي والكفاية شرح  
 وفي الخلاصة لا ينقص شيئاً من الثلاث كما في المكتوبة لكن كره  
 في المحيط ان لم يذكر فيها شيئاً اجزاء لانها لا تكون اثنى من  
 السجدة الصلابة فمنها كجايزه ومنه فمنها اولى واستحسن  
 بعض المتأخرين ان يقال سبحان ربنا ان كان وعد ربنا  
 وفي الظهيرة والمضمر اذا اراد ان يسجد للتلاوة فالمستحب  
 ان يقوم ثم يسجد واذا رفع راسه يقوم ثم يسجد ويحيى  
 الامام والمفتر دليل على كل من يلي من تحت اليد الصلاة اية تامة

مطهر  
 ما لا يفسد بالمخاداة





أو ألقاها مع كل سجدة سوانتي بالبعد بينة أو لا فيتم معناها  
 أولا وإن قرأ الحرف الذي فيه السجدة وحده لم يسجد  
 وإن قرأ هذا الحرف وقرأ قبله أو بعده أكثر من نصف الآية  
 بحسب السجدة والإفلا كما في الظهيرية وكذا إذا سمعها ولو ن  
 امرأة بخلاف المالكة إذا سمع من قده متعكلا أو من الظهيرية لا يجزئ  
 المختار ولو سمع من النائم يجزئ على الصحيح ولو قرأ عند نائمه  
 أو أصم أو مشغول بحيث لم يسمع لا يجزئ عليه وإن كان يسمع  
 لولا العارضة في المضمرات هو الأصح وكذا لا يجزئ على الأصح  
 واللائكة إذا رأى وقتا سجدة والتلاوة على الأصح ولو لم يقرأ  
 آية واحدة أو سمعها من غير أن يجلس في مجلس واحد أو في صلاة كسجدة  
 وكذا لو سمعها شذولاها لما يقع من قاصي خان ولا فرق  
 بين أن يسجد لها للتلاوة الأولى شذولاها أو لا يسجد للأولى  
 حتى كرر آية بحزبه سجدة واحدة على ما يقع من الخلاصة ثم لها  
 ويعتبر السماع بمجلسه لا بمجلس التلايم فلو تبدل مجلس التلايم  
 دون السماع تحت عليه سجدة ثان على التلايم واحدة وبالعكس  
 في العكس في الكفاية والمضمرات عليه التلايم وفي صلاة  
 الجلايم المسجدة في حكم المجلس الواحد ولو قرأ وسجد في موضع  
 ثم قام وجلس

ش

ثم قام وجلس في موضع آخر منه فأعادها اجزائة سجدة  
 وهذه هي المساجد المعتادة أما إذا كان كبيراً خارجاً عن المعتاد  
 كجامع المنصور بغيره أو المسجد الحرام والاقصى فيختلف حكم  
 المساجد فيها وفي الخلاصة في كل موضع يصح الإقادة فيه يجزئ كما  
 واحد ويكفيه سجدة واحدة وفيها أيضاً لا يجزئ على كسب من  
 أما مواضع السجدة فاربعة عشر في قول أصحابنا رحمهم الله  
 في وسط تسع سور وهي الرعد والتخل ومرتحم والاولى الحج والفرقان  
 والتخل والسجدة وصر وحم السجدة وفي آخر ثلاث سور وهي  
 الاعراف والجم واقرا وفي خاتمة سورتين وبما بين اسرايل  
 والشفت وفي السابيع إذا كانت السجدة في وسط السورة  
 فالأفضل أن يسجد ثم يعوم ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد  
 وركع ونوى السجدة تجزئه قياساً وبه تأخذ ولو لم يركع  
 ولم يسجد حتى أتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا تسقط عنه  
 لأنه لو سمع وعليه قضاؤها ما دام في الصلاة وإن كانت خاتمة  
 السورة وبعد لها آيات أو ثلاث آيات فهو بالخيار إن شاء  
 ركع لها وإن شاء سجد فإذا أراد أن يركع لها جاز له أن يختم  
 السورة ويركع ولو سجد ثم قام فإنه يختم ويركع ولكنه إن وصل

أما مواضع السجدة



اليها شيئاً آخر من سورة أخرى وهو أفضل وعند أبي يوسف  
رحمه الله إذا قرأ بعد آية الشجرة مقدار ما يجزئ به الصلاة  
ثلاث آيات تصاعداً لم يجز الركوع بها وإذا كانت في آخر  
السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد أن  
يقوم من السورة الأخرى بعد ما رفع رأسه من السجدة ولو رفع  
رأسه ولم يركع شيئاً وركع جازت سجدة ثم أنه ذكر في  
الخلاصة أن مشايخنا قالوا السبيل في زماننا أن لا يسجدوا  
للدلالة في صلاة الجمعة والعيد من كل في سجدة السهو و  
الثاني عشر **تكبيرات الصلاة الواجبة على المختار في القدر**  
عيد العطر وهو اليوم الأول من سؤال تحية الأصح وهو  
اليوم العاشر من ذي الحجة والمراد بالتكبيرات الزائدة وهي  
سنة في الركعتين ثلاثاً منها في الركعة الأولى بعد الشا  
واقفاً يديه كل مرة وعند أبي يوسف أنه لا يرفع ويحمد بعض  
فكل الشا في الكافي أنه ليسكت بين كل تكبيرتين ثلاث  
تسميات وتلاوة منها في الركعة الثانية بعد القراءة  
كالأولى هذا هو ظاهر الرواية وهو مروي عن مسعود  
وكثير من الصحابة رضي الله عنهم وهو المشهور والمعول عليه  
ما في الظهير

٢٤  
ما في الظهير من وجوبها والثالث عشر **تكبير ركوعها** أي تكبير  
الركوع في صلاة العيد من خلاف تكبير الركوع في سائر  
الصلوات فعلى هذا يوافق عبارة المستصفى من أن تكبير  
الركوع مطلقاً في صلاة العيد من الواجبات حتى يحس سجود السهو  
بتركها وهذا الخلق في التحقيق يثبتاً درمته وجوب التكبير  
في الركوعين لكل الصلوات وقد صرح به في تجريد المحب  
فكن في الغنية خص تكبير الركوع الثاني من كل من الصلوات  
فإنما تنقوي بتكبيرات العيد للتعجبه والظاهر من عبارة  
المصنف هو الأول والرابع عشر **سجود السهو** أي يجب على كل  
سجدة ثان بعد سلام واحد على ما هو الصواب عليه الجمهور  
مع الشاهد والصلاة عليه عليه الصلاة والسلام بسبب  
السهو في الصلاة ولو عمداً على ما صرح به في شرح التهذيب  
وقال الطحاوي يأتي بالصلاة في القعدتين قبل السجود  
وهو الاحوط على ما في قاضي خاكر قال الكرخي يأتي بها  
في الأخيرة فقط في الكافي والهداية والمصنعات هو الصحيح  
وفي الخلاصة هو المختار عند المحققين فحمد الشا في يأتي  
هذه السجدة قبل السلام وعند مالك أن سجدة المنقضاء



فقبله وان سجد للزيادة فبعد من تحظية الى يوسف يا ه مشهور  
 في الهداية والكافي ان خلافا مع السائغ في اعماه في الاولوية  
 لو سجد قبل السلام جاز في ظاهر الرواية وفي صلاة الجاهلي انه  
 اذا استوي في سجود السهو لم يسجد لانه لو سجد لتكرر السجود  
 في الصلاة الواحدة وفي المفردات وحكمه وجوب سجدة السهو  
 رعا للشيطان وجبر النقصان ورضا للرحمن والاول هو  
 المختار وهي اما يجب **علي الامام والذر** بالاصالة سواء كان  
 مؤديا او قاضيا اما علي المقتدي فيا السجدة اذا سجد الامام  
 للسهو ولا يجب لسهو المقتدي لانه لا عليه ولا علي امامه لزوم  
 المخالفة وانقلاب لاصل يتبعنا ما مل وقوله **بترك واجب**  
 متعلق بقولنا يجب اي اما يجب عليهما ليسب تركها واجبا  
 من الواجبات غير السلام فلو قد قد والتشهد وكل ما سبها  
 فقد خرج ولم يلزم منه شي كما في بعض شروح مختصر الوقايت  
 والمراد بالترك ما هو علي سبيل السهو والغفلة اما اذا تركه  
 غمدا واختيارا فالسجدة لا يصلح به بل الواجب عليه جديدا  
 ان ليسنا نفي اعاد لكن لو لم يستأنف جازت صلاته مع  
 النقصان ويأثم في التمامية **الاولي من القسم** الحيز الذي هو  
 الخاص

الخاص في تعيين الاولين للقرأة وتعيين العائنة بينهما  
 لهما وانقصارها علي سرقة وصم سورة معها وتقديم العائنة  
 عليها والفتوت والجمهور والمخاضة في موضعها وكذا يجب  
 السهو عليهما بترك واجب **في جميع الصور من القسم الاول** الذي  
 هو العام **الا الطائفة** في الركوع والسجود **فالها** اي الطائفة  
**واجبة للغير** اي من جهة الغير الذي هو الركوع والسجود  
 ما يفهم من الخلاصة في تركها فلو كان الواجب اجبا لنفسه في سجود  
 السهو بتركه لاصالة لئنه وقوته ولما كانت الطائفة واجبة  
 شرعت لتكميل الركوع وهذه علامة السنية فاشبهت  
 لهذا الوجه فلا يجب السجدة بتركها كما لا يجب ترك السجدة  
 ولم يفرق في كراهية الكتب بين الطائفة وبين الواجب اخري لزوم  
 تركها وفي التعقيب الصحيح ان الطائفة واجبة بتركها سهوا  
 يجب سجود السهو وتكر في الكافي ان الطائفة بتركها كانت  
 واجبة عند الكرخي فوجب بتركها سجود السهو وعند غير طائفت  
 سنة فلا يجب السجدة بتركها سهوا والاول اصح واما جعل الطائفة  
 من الواجبات مع القول بعدم وجوب السجدة بتركها علي ما ذهب  
 اليه المصنف فلا يخلو عن شي تامل ولقد احسن المصنف



حَيْثُ عُبِّرَ عَنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجِبَةِ لِلتَّحْقِيقِ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ  
 لِأَنَّهُ مَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّهَا سِتَّةُ أَشْيَاءٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ  
 وَالْذُخْرَةِ وَالْخَزَائِنَةِ فَجَبَّهَ أَوْ حَمْسَةً أَشْيَاءٍ كَمَا فِي الْوَقَايَةِ  
 أَوْ ثَلَاثَةً أَشْيَاءٍ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ أَوْ اثْنَانِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَبَعْضُ  
 شُرُوحِ الْوَقَايَةِ كُلِّ ذَلِكَ صَحِيحٌ وَيُؤَدِّكُ إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ عَلَى  
 مَا صَرَّحَ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ أَبُو الْيَسَرِ  
 وَأَشْخَسَتْهُ صَادِقُ الْمَحِيطِ وَبَعِيَّةٌ وَوَجْهٌ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي مَوْضِعِهِ  
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ مِنْ مَوْجِبَاتِ السَّجْدَةِ تَرْكَ السَّنَنِ  
 الْمَصَافَةِ إِلَى جَمِيعِ الصَّلَاةِ كَتَرْكِ الشَّهَادَةِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى  
 فَإِنَّهُ سَنَةٌ تَعْدُ بَعْضُ الْمَسَاجِدِ وَبَعْضُهَا إِلَى جَمِيعِ الصَّلَاةِ فَقَالَ  
 تَسْمُدُ الصَّلَاةَ كَمَا يُقَالُ فِتْوَى الْوُتْرِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ تَرْكَ السَّنَنِ  
 عِنْدَنَا لَا يُوجِبُ السُّهُوَّ أَمَّا الشَّهَادَةُ فَوَاجِبٌ عَلَى الْأَمَامِ وَقَالَ الشَّيْخُ  
 أَبُو الْعَظْمِ الْأَعْمَرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَرْكِ التَّسْمِيَةِ وَالْقَدَمِ اعْلَمْ  
 أَنَّ سَجْدَةَ السُّهُوِّ **الثَّالِثُ** مِنَ الْإِبْرَاقِ  
**الثَّانِيَةُ فِي بَيَانِ السَّنَنِ** وَهِيَ كَاتِبَتُ السَّنَنِ جَمِيعَ السَّنَنِ  
 سِوَاكَاتٍ مِنَ السَّنَنِ الْهَدْيِ أَوْ الرُّوْءِ أَوْ بَيْتِ الْمَرَاثَةِ أَوْ لَوْ  
 فَإِنَّ الْأَكْثَرَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهَا أَوْ كَرَاهَتِهَا أَوْ إِسَاءَةِهَا وَبَعْضُهَا  
 قَلِيلًا

مطا  
 يجب سجد السهو  
 بترك التسمية

قَلِيلًا لِأَنَّهُ لَا يَسْكَدُ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ تَامِلْ وَهِيَ أَيُّ ذَلِكَ السَّنَنِ  
**سَبْعَةٌ عَشْرُونَ** بَعْضُهَا عَامٌ وَبَعْضُهَا خَاصٌّ **أَقَا الْعَالَمِينَ**  
**سَبْعَةٌ عَشْرًا** لِأَنَّهُمْ قَسَمُوا عَشْرَ الْأَوَّلِ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي إِدَاءِ  
 تَكْبِيرِ **التَّحْرِيمِ** لِظَاهِرِهِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الرُّفْعَ كَالِ التَّكْبِيرِ  
 وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَفِي الْكَلَامِ فِي رَفْعِ يَدَيْهِ أَوْ لَا  
 فَإِذَا اسْتَقَرَّتَا فِي مَحَاذِ الْأُذُنِ كَبَّرَ تَحْلِيلَهُ كَثْرَتُ مَسَاجِدِنَا  
 عَلَيْهِمَا فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ **وَالثَّانِي** رَفْعُ الْيَدَيْنِ  
 فِي إِدَاءِ تَكْبِيرِ **الْعَتَوَاتِ** **الثَّالِثُ** رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي إِدَاءِ **تَكْبِيرَاتِ**  
**الْعِيدَيْنِ** أَيُّ التَّكْبِيرَاتِ الدَّائِمَةِ الْمُحْصُوصَةِ بِهَا كَمَا عُرِفَتْ  
**وَالرَّابِعُ تَشْرِيعُ الْأَصَابِعِ** أَيُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ حَيْثُ لَا يَفِيحُ  
 كُلُّ الْفَرَجِ وَلَا يَفِيحُ كُلُّ الْأُصْبُعِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَصَابِعُهُ  
 بَيْنَ الْفَرَجِ وَالْفَرَجِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَقِيَّةُ أَبُو جَعْفَرٍ وَغَيْرُهُمَا  
**تَشْرِيعُ الْفَتْحِ بِالْأَمَامِ** عَلَى مَا حَقَّقَهُ أَمَامُ الْحَاذِ سَيِّدُ يَوْمِهِ أَيُّ عِنْدَ  
 الرُّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ **الثَّلَاثُ** كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي طَارُوقِ صَلَاحَةِ  
 الْحَالِ أَنَّ سِتَّةَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ثَلَاثَ أَحَدِهَا اسْتِزْقَالُ الْعَنْتَلَةِ  
 بِبِاطْنِ الْكَفَيْنِ وَثَانِيهَا مَحَاذِةُ إِمَامِيَّةٍ تُحْمَتِي أَدْنِيَّةً وَثَالِثُهَا  
 لَسْرُهَا **وَالْخَامِسُ الثَّانِي** بَعْدَ التَّحْرِيمِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ سَجْدًا نَالِ الْإِمَامِ

مطا  
 ثم بالفتح يالها



إلى الخن وقسوه هذه استجاءتك اللهم أي سجدتك بجميع الأيدي  
وتعانياتك يا الله والواو في قوله وسجدك زائدة يؤيد  
ما في الظهيرة أنه لو قال سجدك بترك الواو فهو جائز  
والباقي هذا الملا لشيء أو بمعنى مع أي استجاءتك تسبيحاً ما ليس  
سجدك أو مقارناً مع سجدك ويحتمل أن يكون للعطف أي استجاءتك  
وأيدي سجدك وتبارك اسمك أي ثبت ودام أو تعظم  
أو تقدس وتعالى وقيل من البركة أي البركة والخير الكثير  
الدائم في اسمك فيما يذكر عليه اسمك وتعالى سجدك أي على عظمتك  
من أن يدركه فهم ويحيط به وهم ولا اله موجود غيرك  
والسادس **وضع اليدين على الشاك** الأولي تقدمه على الشاك  
لأن الشاك بعد الوضع واختلفوا في كيفية وضعه وما استحسنه  
الكثير المشايخ فهو أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه  
اليسرى ويحاط بالمخصر والأيدي على الرضع تحت سترته  
هكذا في التتادي الظهيرة فيه وسيجي ما يتعلق بهذا  
المقام والسابع **تكبيرات الانتقال** أي إذا أراد  
أن ينتقل من عمل إلى عمل من القناتين الواجبات وغيرها  
من الأعمال الصلواتية يكبر على ما ذكر في الجامع الصغير من أنه

روي عنه

**روي عنه** صلى الله عليه وسلم أنه كان يكبر مع كل خفض ورفع  
ليكون كل فعل معذوناً بالذكر ولا يخفى أن المعنوية من العبارات  
أن التكبير عند رفع الرأس من الركوع أيضاً سنة أنه هو محل الانتقال  
وقد صرح في شرح المحيط بذلك وبذلك عليه حديث البخاري رضي الله  
في شرح الآثار أن الأوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع  
قد تواتر العمل بذلك في عهد صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا  
لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع لكن في عامة الكتب المتأولة  
أن ليس في هذا الانتقال تكبير وإنما صرح بقوله **حتى القنوت**  
مع ظهور أن فيه أيضاً انتقال من القنوة إلى الدعاء لا سيما الغلاة  
لقلة وقوعه بالنسبة إلى سائر الاستغالات وليست بهم  
أن المراد من الانتقال الانتقال من ركوع إلى ركوع كما توهّم  
بعض السارحين **الثامن تسبيح المصلي في الركوع والجمود** أي يقرأ  
سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات وقيل تسبيحات الركوع والجمود  
واجب وقيل الثلاث في تسبيح الركوع والجمود فرض وفي الخلاصة  
لو ترك التسبيح أو أتى به مرة يجوز ويكبر ولو زاد على الثلاث  
فهو أفضل ولحسن لا إذا كان أماً كما سيأتي وفي الكبرى الإمام  
إذا ركع راسه من الركوع قبل أن يتم المقدي التسبيحات الثلاث



تخلوا فيه فممنهم من قال بتمثالنا لان من العلماء من قال لا يجوز  
 الصلاة بالاقبل من الثلاث ومنهم من قال يتابع الامام وهو  
 لان التسيجات سنة ومتابعة الامام فرض فكان الاشتغال  
 بمنا بعة الامام اولى كذا في التراجيح وفي التاخر خاتمة لوقال  
 سبحان رب العظم با لصادوا ذلك ان كان يجهد بالليل  
 والهار في تصحيحه ولا يقدر عليه فصلاته جازية لانه عاجز وان ترك  
 جهده فصلاته فاسدة وفي بعض الروايات من لم يحسن ذلك  
 التسبيح يقول سبحان ربك الكريم **والناسع احدى ركبتيه في الركوع**  
 اي يضع راحتيه على ركبتيه ويعنه عليهما ولا يعوجهما ولا يرفقهما  
 في بعض شروح الوقاية **والعاشر تفريق الاصابع** والتفريق  
 خلاف الضم كذا في كتب العباد **فيما** في الركوع او في ذلك الاجد  
 ولا يخفى ان الاول تاخير بيان التسبيح عن هاتين السنتين في الحاشي  
 وغيره انه لا يجوز التفريق الا في هذه الحالة ولا الضم الا في حالة  
 السجود وفيما ورا ذلك يترك على العادة وذكر في القيمة  
 ان تفريق الاصابع سنة الركوع للرجال لا للنساء والحادي  
**القائمة** وهي نوع وبما بعد ما رفع راسه من الركوع **والثاني**  
**والجلسة** وهو نوع جالس بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى  
 والثالثة

**والثالث عشر السجدة على سجدة اعضاي يمينها وهي القدمان**  
 والركبتان واليدين والوجه في التراجيح وضع القدمين فرض  
 في السجود دعي لوسمها رافعا قدميه لا يجوز وفي المقاصد وضع  
 القدمين في السجدة فرض دون الركبة وهو المختار به ليل  
 انه لو كان في موضعها نجاسة لا يمسح جواز الصلاة وذكر  
 الامام المحدث في الجامع الصغير لو لم يضع القدمين في السجدة  
 جاز سجوده **والرابع عشر تسبيح المصلي في السجود ثلاثا** اي يقول  
 سبحان رب الاعلى ثلاث مرات والكلام فيه مثل ما مر في تسبيح  
 الركوع في الروضة الحكيمة في قوله في السجود سبحان رب الاعلى  
 ان التذلل فيها الكبر واشد مما في الركوع فيقول المصلي لا يضرني  
 تمقيري وتذلي لي رب عال ليس فوقه اعلى **والخامس عشر**  
**الصلاة النبوية** صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام بعد قراءته  
**شهادة السلام** الاضافة لادني ملا بسمه اي الشهادتين بعد  
 السلام احراز عن شهادة التعبد الاول لانه ليس بعد السلام  
 ويمكن ان يقال المراد من السلام هو السلام الذي به يخرج المصلي  
 من الصلاة بالتمام كما هو الظاهر والسيار عند الاطلاق  
 فلا يشكل بالشهادة الذي بعده السلام لسجدة السهو على انه يجوز



الصلاة في هذا الشاهد ايضا في قول الطحاوي كما مر وينبغي ان يضم  
 الى الصلاة عليه لصلاة علي الله كما ينسأك عليه لان كثيرها سنة  
 كما في صلاة الجاهلي وغيرها وكيفية ما في غنة الكتب اللهم  
 صل على محمد وعلى محمد كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد  
 وبارك على محمد وعلى محمد كما باركت على ابراهيم وعلى ابي  
 ابراهيم انك حميد مجيد **فَوَاصِلُ** الحمد من قبيل عطف الجملة  
 اي وصل على الله مثل الصلاة على ابراهيم وآله وبارك على الله  
 مثل البركة على ابراهيم وآله فلا يبردا ان يجب ان يكون المشبه  
 اقوى وهما ليس كذلك **والسادس عشر الدعاء بعد** اي بعد  
 الصلاة على النبي واليه **لِنَفْسِهِ** اي لاجل نفسه وينبغي ان يتحوا  
 بما يشهد القدر والحديث ويستحيل سوا الله من الناس نحو  
 اللهم اغفر لي وارزقني الحج وارزقني رؤيتك فلو سال عما لا يستحيل  
 سوا الله عنهم عادة نحو اللهم رزقني فلانة او اكسني ثوبا لنفسه  
 صلاته وفي الظهيرة اذا دعا بما جاء في القرآن والمأثور لا  
 نفسه صلاته واذا دعا بما لم يحج في شيء منها فان لم يستجلب  
 سوا الله من العباد لنفسه صلاته وان استحال لا وكذا يدعو الجميع  
**للمسلمين والمسلمات** علي وجه العموم لا على وجه الخصوص نحو اللهم

اغفر للمؤمنين

اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فلا يجوز  
 ان يقال اللهم اغفر لعلي وخاله او لزيد فمحمدا ولانه نفسه  
 صلاته اتفاقا على ما في الفتاوى الظهيرية والسابع عشر  
**الدعاء بعد الدعاء بمسنة** بحيث يرى بياض خطه الايمن  
 فيقول السلام **عليه** ورحمة الله بجزم الها على ما صرح  
 به في قوت القلوب **وكذا يسر** والمختار هو السلام  
 بالالف واللام كما في الظهيرية وليس في بعض النسخ قوله  
**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** المراد من البسملة كان حاضرة في المجد  
 من الرجال وقيل لا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شريك له  
 في صلاته وقيل ينوي المسلمين جميعا وفي الزاهد في قول لا ينوي  
 النساء الا ترى ان يقول لسلام علينا على عباد الله الصالحين  
 والمراد بالملك جميع من معه من الملائكة الحفظة ولا ينوي  
 عددا معينيا لاختلاف الآثار في عدد دم فمن ابن عباس رضي  
 الله عنهما لكل مؤمن خمسة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد  
 عن يساره يكتب السيئات وواحد سامعة يلقنه الخيرات وواحد  
 وراه يدفع عنه الافات وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي  
 النبي عليه الصلاة والسلام ويبلغه اليه وفي بعض الاخبار ملكان

مطلب  
 يجوز الها من ركعة  
 قوله ورحمة الله

مطلب  
 عدد الملائكة مع كل  
 انسان



وفي بعضها ستون وفي بعضها مائة وستون كذا في الكافي  
 ثم انه قدم البشر على الملك كما في الجامع الصغير وعلمت في  
 المسوط فقبل الاول بناء على قول ابي حنيفة اخذ من تفضيل  
 مؤمني البشر على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة  
 والثاني بناء على قوله رحمه الله اول من تفضل للملائكة  
 على البشر وهو مذهب اهل الاعتزال وفي الكافي المختار  
 ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من جميع الملائكة  
 وعوام بني آدم الاثني عشر افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة  
 افضل من عوام بني آدم ثم ان الامام ينوي بالتسليمات  
 كالموت ولا فرق وهو الصحيح كما في الكافي كثر جهر بالسلمتين  
 بخلاف صلاة الجنان فانه يجهز في التسليمات واحدة كذا  
 في الجواهر وفي المحيط الستة في السلام ان تكون التسليمات  
 انخفض من الاول ثم ان الموت مع ما نوي من البشر والملك  
 ينوي امامة ايضا في تسليمات واحدة ان كان في جانب في تسليمات  
 ان حاذاه لان بصره يقع عليه من جميعا وعليه الفتوى في بعض  
 الروايات ينبغي ان ينوي اولاً المحظوظ ثم الامام ثم الرجال  
 ثم النساء في بعضها ينوي ولا الامام ثم الرجال ثم المحظوظة  
 علي ما عرفت

تفضيل خواص  
 البشر على عوام  
 الملائكة

مظل  
 جهر الامام بالتسليمات  
 في كل صلاة الا في  
 صلاة الجنان

علي ما عرفت وقال بعضهم ينوي في التسليمات الاولى لا في الثانية  
 لانه بالاولى قد خرج من الصلاة واما المتقدم فيسوي الملك فقط  
 لانه ليس معه سواهم كذا في الهداية وفيه تأمل وقال الامام القاسم  
 انه ينبغي للمضلي ان ينوي في التسليمات جميعا اهل التوحيد حتى  
 يستغنى عن تفسير الاشياء المذكورة وينبغي ان يسلم الموت فبعد  
 الامام عند قفا وعند روايات الاصح من الروايات انه يسلم  
 مع الامام كما في تكبير التخميمة كذا في الخلاصة والمختار وعند الفقيه  
 ابي جعفر انه اذا فرغ الامام من تكبيره يسلم الموت عن يمينه واذا  
 فرغ عن يسار يسلم عن يسار ذكره قاضي خان واما البعض  
 الخاص من السنن فهو عشرة الاول جهر الامام بالتكبير اي  
 يكبر التكبير سوا كان تحريمه اولا والثاني مقارنته تكبيرة المقتدي  
 تكبير الامام في السراجية الانقل للمقتدي ان يكبر مقارنا  
 مع تكبير الامام بحيث يكون بدايته عند بدايته وختمة  
 عند ختمه هذا عند واما عند ما تبعه تكبيرة الامام وحيث  
 بعد يمينه علي ما ذكره في المستصحب ان يكون بلا فضل بحيث  
 يوصل المقتدي هرة لفظ الله سيرا اكر عملية الفتوى ذكره  
 الفقيه ابو الليث في فتاواه ثم انهم اختلفوا في انه متى يكبر



المقتهدي حتى يصير مدركا لفضلها ففي الخلاصة لو ادرك  
الامام في الشايات تكبير الاقتراح وفي شرح الطحاوي  
المختار انه ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثوابها  
وفي الحصر الصحيح ان من ادرك الركعة الاولى فقد ادرك  
فضيلة تكبير الاقتراح وهكذا في الحزاة ايضا  
وهو اوسع للناس وميها ايضا قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله لا تنظر الى هذه الاقاييل كلها بل انظر الى الرجل  
ان كان ممن يتأسف على فواتها نال فضلها وان لم يدرك  
شيئا من الجماعة وان كان ممن لا يتأسف على فواتها لم ينل  
فضلها وان جاء قبل الاذان ومكث حتى كبر مقارنا معه  
والثالث **مسألة** له اي متابعة المقتهدي للامام  
في سائر افعاله اي في افعال الامام او جميعها سوى تكبير  
الاقتراح ويبلغ ان يستثنى قراءة الامام ايضا على ما  
تأمل **والرابع** **التقود** وهو سنة باجماع السلف ويبلغ  
ان يكون واجبا لو ردد الامر به كان هيب اليه مطلقا لقوله  
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
كذا في بعض شروح المختصر وفي الكافي والخلاصة وقفاوي  
خال للمخار

٢٤  
خان المختار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه اخذ  
ابن كثير وابو عمرو وعاصم من القراء وفي الحزاة يبغي  
ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا  
لكتاب الله وهو اختيار حمزة من القراء وصاحب الهداية  
وفي صلاة الجالبي سنة التقود اربعة ان يكون قبل القراءة  
وان يسري به وان يكون مرة واحدة في صلاته في الركعة الاولى  
وان يختار من الفاظ التقود اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
ليكون موافقا للفظ القرآن ثم ان التقود للقراءة لا للشا  
علا بظاهر النص فمحمد بن يوسف الامر بالعلس على لالة  
النص فان الامر بالاستغادة عند افتتاح القراءة لدفع  
الوسوسة وهو عند افتتاح الصلاة اهم كذا في الحصر  
والمختار قولها على ما صرح به صدر السريعة وغيره وفي الخلاصة  
الاصح قول ابن يوسف **والخامس** **الخفاوة** اي احقا التقود  
كأمر **والسادس** **الشمية** وهي ان يقول لسم الله الرحمن الرحيم  
**بعد** اي بعد التقود قبل القراءة وسيا في زيادة تفصيل  
فيها **والسابع** **الخفاوة** اي احقا الشمية هكذا الخلقة  
في كثير من الكتب لكن يبغي ان يكون في الشمية اختلاف بناء



هذا هو حاله

علم ما ذكر في المحيط والعجينة ان المشايخ اختلفوا في الشبهة  
والله اعلم على الفأية من الفأخة ولها نظير سبع ايات  
فعل هذه الرواية ينبغي ان يحبرها في الجهرية كما هو من  
المشايخ في رحمه الله تامل ثم اراذ المصنف رحمه الله ان يشير  
الى خصوصية كل واحد منها كما هو دأبه فقال **وهذه الاربع**  
اي القود والنفاد والشمية والنفاد وهما سنة **للإمام**  
**والمنفرد** والمسبوق والمقتدي والاحسن والامير **الثامن**  
**التامين سراً لها** وهو ان يقول في الصلاة السرية الجهرية  
بعد قراءة الفأخة امين بالمدة والقصر على ما ذكره الجوهري  
والعلامة الزمخشري والبناء على الفتح فيها اسم فعل بمعنى  
استجب او بمعنى كذا لك فليكن وقيل اسم من اسم الله تعالى حذف  
منه حرف النون او اقيم المدة متعامة واستجب مع قدر بعد  
وتشهد به الميم خطأ فاحش ذكر في الكافي وفي الكفاية انه  
يُفسد الصلاة عند هاتين الايتين يوسف وفي المحرر لا يفسد  
عندهما ايضاً وعليه الفتوى **وكذا التامين سراً للمقتدي** كلاماً  
والمنفرد لكن لا مطلقاً بل **في الصلاة الجهرية** واما في السرية فلا  
فلو سمع المقتدي من الإمام ولا الصائرين قال بعضهم يؤمن  
وقال بعضهم

مطلد  
تشهد به الميم

وقال بعضهم لان هذا الجهر لقول لا يتبع كذا في الظهيرة  
**والناسع التامين** وهو ان يقول سمع الله من حمد واللام بمعنى  
سمع بمعنى استمع اي استمع لمن حمد كذا في معنى اللينين  
وفي شرح المفاتيح هذا اجاز عن الاجابة يقال سمع الامير  
كلام فلان اي اجاب لم يسمع اي لم يجيب ان سمع حقيقة  
ومنه سمع القاضي بينة فلان اي تلقاها بالقبول واللام  
لقول المنفعة والها للكتابة لقوله تعالى واشهدوا الله  
وتعاه قبل شئ من شئ عليه واجاب وفي المضمرات ينبغي  
ان يقول يسكنون لها الضمير كما هو شأن الوقت لا يشعبه  
وفي عمدة القنادي لو قرأ في الصلاة سمع الله من حمد يسكنون  
الميم ففسد الصلاة وهذا سنة **للإمام** ولكن **للمقتدي** عند  
سميع الإمام **التحيد** الاظهر في العبارة ان يقول والتحيد  
للمقتدي علي مقتضى المسبوق وفي التحيد اربع روايات  
كلها منقولة عنه صلى الله عليه وسلم ربنا لك الحمد في الغنية  
والقنية هو الصحيح ربنا ولك الحمد وفي بعض شروح البخاري  
هذا الحسن وتقدرون ربنا استجب لك الحمد اللهم ربنا  
لك الحمد في المحيط هو افضل اللهم ربنا ولك الحمد في الكافي



هو أحسن الظاهر من العبارة ان للامام التسميع فقط  
 وللمقتدي التحييد فقط وهذا عندنا واما عند جماهير الامام  
 ياتي بالتحييد ايضا لكن يقول في نفسه لقول من مسعود  
 رضي الله عنه اربع يحفظهن الامام المقود والستية وامين  
 وربنا لك الحمد وفي الظهيرية ان الامام الفضلي والطاوي  
 يختار قولهما وهكذا نقل عن كثير من المتأخرين والمنقول  
 المجمع وفي بعض النسخ الجمع اي التسميع والتحييد جميعا وهذا  
 بالاتفاق على ما روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقيل المنفرد بكتفي بالتحييد عنده ويجمع بينهما عندهما  
 واما محلهما عند الجمع فيأتي بهما حالة الانتقال من الركوع  
 الى القومة وهو الصحيح كما في نسبة الفقهاء وقيل ياتي بالتسميع  
 حال الرفع وبالتحييد قبل حالة الاستعداد وقيل حالة  
 الاخطا كما في القبية وفيها ايضا لو ترك التسمية  
 استوي قائما لا ياتي به كما لو لم يكبر حالة الاخطا حتى  
 ركع او سجد تركه وفي مفيد المستفيد سيال يوسف بن محمد  
 عن هذه المسئلة قال لا ياتي بعد ما استوي قائما لان  
 ذكره يؤتى به في حالة الانتقال من الركوع الى القومة فلا  
 يؤتى به

مطلوب  
 لو ترك الامام  
 التسميع  
 استوي قائما  
 لا ياتي به

يؤتى به في غير محله وهكذا في سائر الاذكار كما سيوضح  
 به المصنف فيجب ان يحفظ هذا الآن اكثر الناس كما ترى فانك  
 عند قوله في اي الظاهر آية صلاة فيد الجمع اي سواء  
 كانت فرضا او غيره وقبلة او غيرها ومن هذا اظهر مما ذكر  
 قول من اعترض على المصنف في بيان معنى العموم حيث قال  
 يكفي في معنى العموم ان يوحى في جميع الصلاة او في جميع  
 المصلين اذ ما ذكره يقتضي ان بعد التسمية والتحييد من السنن  
 العامة فيجب ان يعتبر كلا المعنيين في العموم كما بينهما عليه  
 والعاشر **افتراش رجله** اي رجل المصلي **السري** اي بسط الكعب  
 وما تحته على الارض والرجل من الورك الى اطراف الاصابع  
**المحملة باليمنى** اي على رجله اليسرى مع نصب رجله  
 اليمنى بان وضع رأس اصابعها على الارض ويسمى هيئة الاقدام  
 واما استرنا الي ان الصمير في قوله رجلاه راجع الى المصلي مطلقا  
 لا الى الرجل ليلا يلعوا قوله وهذه الهيئة في القعدة الاولى  
 او الثانية الصلاة او السجدة اما هي ثابتة **للرجال**  
 فقط الا ان يقال ذكره لنا كبد والتوضيح ونوطية لبيان  
 هيئة القعدة للمسا من قوله **للمسا** التورك وهو ان تجلس



المرأة على اليثما أو على غيرها البسرى فحرجة رجلها من الجا  
 الامن بحيث تجمع ساقيها لان القعود على تلك الصفة  
 اشركها واليقحها والرجل ذكر من بي ادم بلغ حد البلوغ  
 واليساجم لسوق اسم جميع للمرأة مؤنث من نبات ادم بلغت  
 حد البلوغ **الباب الرابع** في بيان  
 المستحبات وهي اى تلك المستحبات **ثلاثة وعشرون** بعضها  
 عام وبعضها خاص **العام منها اربعة عشر** الاول **الالتقاء**  
 وهو ان يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة وجهة دون سائر  
 جسده وقال الراغب اللثت فلان اذا عدل بوجهه فعلى هذا  
 الاختصار الاحسن برك قولهم **بينا وشمالا** لان يقال المراد  
 به ههنا محدد النظر وهو ظاهر ويبتغي ان يكون منتهى بصير  
 في القيام الى موضع سجوده لانه لما نزل قوله تعالى قد افح  
 المومنون الذين هم في صلاتهم خاشعون قال ابو طاهر  
 ما المشويع يا رسول الله قال ان يكون منتهى بصير المصلي في  
 القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدمه وفي السجود  
 الى اربعة اقطار وفي القعود الى حجره عند التسليم الا ان  
 كنقه الامير محمد الثانية الى كنقه اليسرى وفي فتاوى اللجنة  
 في سجوده

تدبر الخط

تعريف  
المشروع

في سجوده الى خديبه وفي قعوده الى ركبتيه والثاني  
**تغطية القدم** اي سترها بيمينه مطلقا وقيل بيمينه في الثياب  
 وبيمينه في عيونه وبيمينه **الثاوب** بضم تاء بعد الالف  
 وهو الصواب والواو غلط كذا في المعز ولعل ذلك بحسب  
 التلقظ والافسهم الخط يقتضي كناية الواو مركز اللفظ  
 كما تقرر وهو التنفس الذي يفتح به الفم لا مثله وكذا  
 للمواس كما في الغاية وصرح بالقبلة او التغطية بلا عذر القبلة  
 مكرهة كما في الحزانة في المسئلة الادب في الثاوب بان يكظم  
 فاه بقدر ما استطاع وان لم يستطع فلا بأس بان يضع يده  
 او كفه على فمه و**الثاوب** بالفاء رسيه على ما في التاج خفيما  
 كردن والثالث **دفع السعال** بضم السين وتحقيق العين  
 مصدر سعل كضربه وهو حركة تدفع بها الطبيعة اذي  
 عن الرية وما يتصل بها عن نفسه وقوله بقدر ما استطاع  
 والطاقي قيد للتغطية والدفع لا للاجتناب فقط كما توهم  
 والرابع **ريادة القراءة** اي اصل الريادة **على ثلاث آيات**  
 حقيقة لو حكما كما عرفت سوى الفائدة لا الريادة على الوجه  
 المحض المروي عنه كما سيأتي **والخامس** **تدبر الخط** وهو



الوقوف وآداب الخروقات من محاربتها ومراعات الوصول والوقت  
 والمدد والتشديد والتنوين كما ورد في علم الغزاة وقيل  
 الترتيل ان لا يجعل في ارسال الحروف والكلمات بل يوفقها  
 من الاداء بلا استعجال في وقت ضم بعضها الي بعض السادس  
**تسوية البرقع الظرفي في الركع** بحيث لو وضع على ظهر قدح  
 لاستقر وفي المسوط كيمية ان يكون ظهر مستويا من  
 الجانبين لا يرفع عن اعلى من راسه ولا راسه اعلى من عنقه  
 وفي التجنيس فالحمد لله وهو قول اصحابنا ان من صلى  
 ولم يسو ظهره في ركوعه يخاف ان لا يجزيه **السابع وضع**  
**الركبة** اي ركبتيه اليمنى ثم اليسرى كما في الروضة **قال** وضع  
**يديه** ووضع يديه **قبل وضع الجبهة** هذا هو المذكور في  
 شرح الطحاوي في ركوعه وفي الخزانة بوضع الجبهة اولاً ثم الانف  
 وفيها ايضا الحاصل انه اذا اراد ان يسجد وضع اولها كاد  
 اقرب الي الارض فعلى هذا ينبغي ان يضع الانف قبل الجبهة  
 والوضع لهذا الترتيل ما هو **المسجود** والناس على عكس ذلك  
**الرفع** اي رفع الجبهة ثم الانف ثم اليدين وذلك  
 لان في الرفع يرفع اولها كان اقرب الي السماء بخلاف الوضع  
 والرفع لها

في وضع اليدين  
 في وضع الركبتين  
 في وضع الجبهة  
 في وضع الانف  
 في وضع اليدين  
 في وضع الركبتين  
 في وضع الجبهة  
 في وضع الانف

والرفع بهذا الترتيل ما هو **القيام** والتاسع **السجود** بين  
**اليدين** بحيث كان ايها ما سجد في محاذة الاذن كذا في الخلاصة  
 والكرمان وفي الترتيب قواعد الاسلام حتى لو سقط من الاذن  
 شي سقط على ظهره **العاشر توجيه الاصابع** **توجيه**  
**وجبه نحو القبلة** هكذا وقع في الهداية والفتاوى الظهيرية  
 والكافي والخفة وغيرها ولا يخفى ان توجيه اصابع الرجل اليسرى  
 لا تجاؤا من كلفة ومشفقة خصوصا توجيه المختصر منها فلهذا  
 قبل بعضهم توجيه الاصابع نحو القبلة بقدر الاستطاعة  
 وقد صرح في المسوط وشرح الطحاوي في الخلاصة والخزانة  
 وغيرها بان توجه اصابع رجل اليمنى والمراد بتوجيه اصابع  
 اليه في اخذ الركبة وتقي وضع الاصابع بحيث ينكسر رؤسها  
 عن عين الركبة كذا في شرح العنبرية على الوقاية وذلك  
 كله اذا لم يخش توجيه الاصابع بحالة السجود واما ان  
 خص بها كما هو الظاهر والمستبان في الحاجة الى تلك التكاليف  
 كما لا يخفى **الحادي عشر ترك مسح الثراب والعرق** ونحوها  
 من الجبهة في الصلاة بعد تركه من الاعمال الصالحة والعرق  
 يتخير في شح الجلد **قال السلام** كما في الخلاصة لكر بعد السلام



يُسْتَحَبُّ مَسْحُهُ كَذَا فِي الظُّهْرِيَّةِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنْ مَسَحَ الْجَمِيعَةَ  
 بَعْدَ الْفَرْجِ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ قَبْلَ السَّلَامِ لَا بِأَسْرِهِ وَكَذَا بَعْدَ مَا فُجِعَ  
 رَأْسُهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّرِيفُ وَكَذَا فِي خِلَالِ  
 الصَّلَاةِ إِذَا أَدَاَهُ وَقَدْ أَطْلَقَهُ فِي الْحُزْنِ أَنْفَكَيْتَ قَالَ لَا بِأَسْرٍ  
 يَمَسُّ الْعُرْوَةَ حِينَ يَنْتَهِي فِي الصَّلَاةِ **وَالثَّانِي عَشَرَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعَدَمِ**  
**قَدْ رَأَى بَعْضُ أَصَابِعِ** الْيَدِ مَضْمُونَةً وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْحَشْوَةِ كَمَا فِي الْحِزَانَةِ  
 وَالْوَأَقَاتِ وَذَلِكَ **فِي حَالِ الْقِيَامِ** وَالْمُرَادُ بِالْقِيَامِ هَهُنَا  
 مَا يُشْهِلُ الرُّكُوعَ وَالْقُومَةَ أَيْضًا **وَالثَّلَاثُ عَشَرَ وَضَعُ يَدَيْهِ**  
**فَتَحْدُ يَمَسُّوْطَةً فِي الْقَعْدَةِ** يَعْنِي يَضَعُ الْيَمِينَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى  
 وَالْيُسْرَى عَلَى الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَلَا يَأْخُذُ الرُّكْبَةَ عَلَى الْأَصْح  
 كَذَا فِي الرَّجُلِ وَفِي الْقُنْيَةِ يَحِثُّ تَكُونُ أَطْرَافُ الْأَصَابِعِ عِنْدَ  
 رُكْبَتَيْهِ وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ وَلَيْسَتْ أَصَابِعُهُ لَأَنَّهُ اقْتَرَبَ  
 إِلَى الْقُضْمِ وَالتَّكْرِيمِ وَلَا يَفْرُجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ كُلِّ تَفْرِجٍ عَلَى  
 مَا فِي الْوَأَقَاتِ وَشَرْحُ الطَّحَاوِيِّ فِي الْمَبْنِيَةِ وَغَيْرِهَا وَالْقَدْ بَفَتْ  
 الْفَا وَكُسْرُهَا وَشَلُوْهَا مَا بَيْنَ الْمَسَافِ وَالْوَرَكِ وَالرَّابِعُ عَشَرَ  
**تَحْوِيلُ وَجْهِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِنْدَ السَّلَامِ** أَيْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ يَنْحَنِي  
 بِجَوَلِ وَجْهِهِ بِتَمَامِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ لَا ثُمَّ لَيْسَ **وَالْخَامِسُ مَهَابَاتُ**

الاول رفع

الاول **رفع يديه** قِيلَ الْمَعْنَى رَفَعَ أَيْمَانِي الْيَدَيْنِ **فِيمَا** أَيْ فِي مَوَاضِعَ  
**شَرَفٍ** رَفَعَ الْيَدَيْنِ فَيُحَاكَمُ فِي التَّعْزِيمَةِ وَقُوَّتِ الْوُزْنِ وَتَكْبِيرَاتِ  
 الْعِيَةِ **حَدِّ الشَّيْءِ لِلرَّجَالِ** أَيْ مُقَابِلَ شَيْءٍ أَدْنَاهُ فِي الْمَغْرِبِ شَيْءٌ  
 الْأَذُنَ مَا لَا نَ مِنْ أَسْفَلِهَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهَا الْقَبْرِ  
 فِيهِ هُوَ الْحَاذِ أَوْ أَمَّا الْمَسْرُوعِي مَا وَقَعَ فِي قَاصِي حَاوٍ وَتَبَعَهُ صَدْرُ  
 الشَّرِيعَةِ فَلَعَلَّهُ لِمُبَالَاغَةِ فِي تَحْقِيقِ الْحَاذِ لِلْأَذُنِ وَالْإِنْسَانِ  
 إِلَى أَنْ الْأَوَّلِي أَجْزَاءُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْكُمُورِ وَقَدْ أَرَفَعَ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ  
 وَفِي الْخِلَاصَةِ لَوْ تَرَكَ رَفَعَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ يَأْتُمْ وَقِيلَ لَا وَالمختار  
 أَنَّهُ أَنْ وَقَعَ أَحْيَانًا لَا يَأْتُمْ وَأَنْ لَحْتَادَهُ يَأْتُمْ وَقَوْلُهُ **حَدِّ مِنْكُمَا**  
 تَقْنِيَةُ الْمُنْكَبِ بَعْضُ الْمِيمِ وَكُسْرُ الْكَافِ مَجْتَمِعٌ رَأْسُ الْكُفِّ وَالْعُضْدِ  
 عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ **حَدِّ الشَّيْءِ** فَقَدْ تَرَى الْكَلَامَ هَكَذَا رَفَعَ يَدَيْهِ  
 فِيمَا سَرَّ حَدِّ مِنْكُمَا **لِلنِّسَاءِ** وَلَا يَجُوزُ سَمَاجَتُهُ وَلَوْ قَالَ رَفَعَ  
 يَدَيْهِ فِيمَا سَرَّ حَدِّ الشَّيْءِ وَرَفَعَ يَدَيْهَا حَدِّ الشَّيْءِ أَوْ قَالَ رَفَعَ  
 الْيَدَيْنِ فِيمَا سَرَّ حَدِّ الشَّيْءِ الْأَذُنَ لِلرَّجَالِ وَحَدِّ الْمُنْكَبِ لِلنِّسَاءِ  
 لَكَانَ اسْمٌ وَأَوْضَحُ لَفْظًا وَمَعْنَى الْمَسِيلَةِ مَذْكُورَةٌ فِي شَرْحِ  
 الطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ وَفِي الْهَدَايَةِ هُوَ الصِّبْغُ وَفِي الْقُنْيَةِ هَذَا فِي الْحَرِّ  
 وَأَمَّا الْأَمَّةُ فَكَالْوَجَلِ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

مطلب  
 لو ترك رفع اليدين  
 عند التحنيط



مطلد  
الامة كالرجل في رفع  
اليدين وكالحز  
في الركوع والسجود

ان المرأة مطلقا كالرجل وفي الظهيرة ان الامة كالرجل في رفع  
اليدين وكالحز في الركوع والسجود والعمامة **والثاني وضع**  
**اليدين** بميمته على شالته **تحت شترته** في كل قيام شتر فيه ذكر  
وضا كان ذلك لذكر او واجبه او سنة فكل قيام ليس فيه ذكر  
مشترط فالسنة فيه الامة لا هذه عند الشيخين وعن محمد  
رحمهم الله ان وضع اليدين على الوجه المذكور سنة القداة  
وذلك الاستحباب ما هو للرجال **والثالث اخراج اليدين** عن الرسغ الى  
مستحب للنساء **والرابع اخراج اليدين** من الرسغ الى  
اطراف الاصابع كما في القاموس ويؤيده ما في بعض الروايات  
اخراج اليدين من الكمين **عند** رفع اليدين في وقت ادائهم  
**للتحرمة للرجال** لا للنساء على ما صرح به في احكامه وغيرها  
وفي الترغيب وقوله الاسلام عدم اخراج اليدين من الكمين  
في التحريم للنساء سنة لانها عون مستورة فلا تخرج كغيرها  
عن الكمين واما الرجال فيدعون **الرابع القراءة** في القرائن  
**على القدر المروي** عن الرسول واصحابه عليهم السلام  
**للأمام** فانه ان يقرا اربعين وخمسين او ستين آية يسوي  
القائخة في ركعتي الفجر والظهر في كل ركعة عشرين آية مثلا  
وذكر في الكافي

وذكر في الكافي انه روي من اربعين الى ستين ومن ستين الى  
مائة وكل ذلك مما ورد به الاثر لا يعنون للكسالي ومائتين  
خمسين وستين للاوساط ومائتين وستين الى المائة للراغبين  
وقيل يعبر طول الليل في وضرها وقيل كثرة الاشتغال وقيل  
وفي الهداية يقرا في الظهر مثل الفجر وثوبه لانه وقت  
الاشتغال فيفقر عنه غير ما عر الملال كعبارة المختصر كذا  
في الفجر والظهر طول الفصل وهو من الحجرات الى البروج وفي  
العصر والعشاء اوساطه وهو من الطاهر الى لم يكن وفي  
المغرب وضاه وهو من زلزلت الى اخره هذا هو الموافق  
لما في القتاوي للظهيرية واخر ائمة وفي شرح الطحاوي وجمع  
المحبين ان طول الفصل من الحجرات الى عيسى والوساط  
من كورت الى الضحى والقصار من الم بشرح الى الاخرة في  
الكفاية ولا يخفى ان ذلك مساهلة اذ سورة الفجر مثلا طول  
من سورة الانقطار مع ان الاولي من الاوساط والثانية  
من الطوال وكذا اذا زلزلت طول من الم بشرح والاولى  
من القصار والثانية من الاوساط فالاولى ما وقع في بعض  
كتب الساجدة ان الطوال مثل سورة الحجرات وسورة الرحمن



والاوساط مثل سورة الشمس والذيل والعقار مثل سورة الاخلاص  
وتنت وتما ذكرنا من الاستحباب بما هو في الحضر واما في السفر  
فالمستحب وقت التجيل او خوف العدو والفاحة مع اي سورة  
سائر العقار في جميع الصلوات بالانفاوت اذ قد صح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في سفره في الحجر المعوذتين وهو في  
قل يا ايها الكافرون والاخلاص ووقت الانزاج والروح  
والشقت في الحجر والظهر وفي العصر والعشاء دون ذلك  
وفي المغرب بالعقار جدا كما كوثروا الاخلاص ثم انه روي  
الحسن عن ابي بصير رحمه الله ان المنفرد بمنزلة الامام في جميع  
ما ذكرنا في القراءة من الاستحباب في غير سوي الحجر وكذا  
نص علي ان القراءة المسنونة ليستوى الامام والمنفرد فيها  
كذا في الفتية **والخامس زيادة النسيجات الكائنة في الركوع**  
**والسجود على عدد الثلاث** ونشرا لا شفع في الكافي ندبان يزيد  
الثلاث بعد ان يجتم بالمحسن او السبع او التسع وذلك انما هو  
**للمنفرد** لا للامام لئلا يقتل على القوم ولا للمقتدي لتبعيته  
وفي المحيط الامام لا يعمل القوم لكن يقول ثلاثا او اربعاً أو خمساً  
على قدر تكمل القوم من الثلاث **والسادس العباد الضعيف**

خط  
القراءة المسنونة  
ليستوى فيها الامام  
والمنفرد

يفتح الضاد

يفتح الضاد المعجزة وسكوت الباء او ضمها اي العضدين  
وقيل المراد بالقصير وسط العضد وباطنه كذا في المغرب  
**من البطن والعباد البطن من الفخذ** و **اتعاد الفخذ من الشاق**  
وهو ما بين الكعب والركبة **والعباد الشاق من الارض** في وقت  
**الركوع والسجود** وذلك **للرجال** فقط وقيل اذا كان في الصف  
لا يجا في كيا ابو ذي جارة كذا في الهداية **وبالعكس** اي اذا كان  
تلك الاعضا واقفا لها في الركوع والسجود انما هو للنساء  
لان مبني حالها على السردون حاله ذكره في الخلاصة في غيرهما  
**والسابع قراءة الفاتحة فقط فيما بعد الاولين** ثلاثين  
او رباعين واما قال **للمنفرد** اذ في الوتر والمقل يجب القراءة  
في جميع ركعاتها كما عرفت واما قال **في المشهور** من الروايات  
احتمار اعمار روي الحسن بن عبيد الله رحمه الله ان قراءة الفاتحة  
في الاخيرين واجبة حتى لو تركها عامدا كان ميسياً وان كان  
ساهياً بسجدة للشهوكة في الكافي وفي المحيط والمضمرة  
لو قرأ الفاتحة مع السورة لاسهوا عليه وهو المختار وعليه  
الفتوي وان سجد ثلاثاً مكان الفاتحة او سكت فذر ثلاث  
نسيجات حاز لكنه مسمى اذا سكت غايماً والاصح انه لا يلزمه





السهو بترك القراءة بينهما كما في الخلاصة **والثامن التسمية**  
**قبل الفاتحة** وهي **تسليمة** روى أبو يوسف  
 عن أبي حنيفة رحمه الله وهو اقرب إلى الاحتياط وفي فتاوى  
 عليه الفتوى وقوله في كل ركعة احتراز عما روي الحسن  
 عن أبي حنيفة رحمه الله يأتي بها في أول الصلاة لا غير  
 ذكره في الخلاصة وذكر في القنية الأحسن أن يسمى في كل ركعة  
 عند أصحابنا بـ **لا خلاف** ومن روى أنه يسمى في الأول لا غير  
 فقد غلط على أصحابنا وأما الخلاف في الوجوب فعندهما  
**تحت التسمية** في غير الأولى كما لا ولي وهو الصحيح وفي روايتهما  
 ورواية الحسن عن أبي حنيفة أنها لا يجب إلا عند الافتتاح  
 وأن قراها في غيره فحسن وهي ثابتة **لمن سجد** له التسمية  
 وهو الإمام والمنفرد فكل منهما يستحب التسمية قبل الفاتحة  
 في كل ركعة من أية صلاة كانت **والثاسع انتظار للمسبوق**  
 أي من لم يذكر أول الصلاة مع الإمام **فصرخ الإمام** عن الإمام  
 الأول والثاني وذلك لاحتمال أن يسجد الإمام **للسهو** حتى  
 المسبوق أيضا وفي الظهيرية أن المسبوق يتشهد مع الإمام  
 ويسكت إلى أن يسلم الإمام عن سجدة أنه يكبر الشهادة وقيل  
 يصلي على

يصلي على النبي ولا يكبر الشهادة ولا يأتي بالدعوات لأن موضعها  
 آخر الصلاة والأصح أنه يأتي بالآخرة لأن الصلاة ليست بموضع  
 السكوت وقيل يغفر المسبوق الجنايات كلمة كلمة ووقف عند كل  
 كلمة حتى أن يبلغ الشاهد بلغ الإمام السلام فيقوم إلى قضا  
 ما سبق ليلال كبر الشهادة ولا يسكت ولا يجاوز قدر الشاهد  
 وهذا أولى الوجوه كذا في التاتارخانية وفي الظهيرية إذا قام  
 المسبوق قبل السلام يكون مسيئا وقيل إن كان في الوقت  
 ضيق أو خاف المروءة به أو خاف الماسية خروج وقت المسبوق  
 والمستحاضة خروج وقت الصلاة لا يكبر وفي الخلاصة إذا  
 قام وعاد الإمام إلى السجدة فإن لم يقبل الركعة بالسجدة  
 عاد ويسجد مع الإمام ولو لم يتابعه لا تقصد صلاة لأنه  
 ترك المتابعة في الواجب وإن قعد بالسجدة لم يتابعه في السجدة  
 في آخر الصلاة وإن تابعه تقصد صلاته لأنه اقتدى بعد الإمام  
 ما استحكم انقراؤه وفي صلاة الجاهل المسبوق يتابع الإمام  
 الإمام في سجود السهو لا في تكبير التشرع إذا صرخ الإمام  
 من المقضا وفي إجماع الكبرية المسبوق فيما يقضي في حكم  
 المنفرد ولهذا تنزله القراءة وإن سجد السهو وليس في حكم



المنفرد في صحة الافتدابة فاذا اقام الى قضا ما سبق فحيا  
 رجل واقفدي به لا يصح افتداده والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الباب الخامس من الابواب**  
 الثمانية في بيان المحرمات فدم المحرمات والمكروهات  
 على المباح في مقام التفصيل مع تأخيرها عنه في مقام الاجماع  
 لكون معرفتها اهم ولهذا تراهم قد تقدمت في بيان المحرمات  
 على الحلال واما وجه تقدمه في مقام الاجمال فتدبر  
 المحرم على المكروه في المقاميين بظاهر وهي المحرمات اربعة عشر  
 كلها على سبيل العموم غير مختص بوضعا ببعض المصلدين  
 الاول الجهر بالسنية والثاني الجهر بالتأمين وقد سبق  
 الكلام فيما تذكر والثالث الالتفات بمسنا واما  
 بتحويل بعض الوجه اي بحيث يخرج بعض وجهه عن القبلة  
 لان الالتفات بمسنة وليسرة اخرا عن القبلة ببعض بدنه  
 تكره كراهة التحريم اذ لو اخرج جميع بدنه فسدت صلاته  
 كما ان العمل بالسيرة في الصلاة يكره وكثيره يفسد والدابع النظر  
 جهة السماء اي رفع العينين ولو مرة وذلك لانه ترك الحشوع صريح  
 به في الدخيرة وغيرها والخامس الانكسار اي الانحناء على السجود  
 الهنق

الهنق والطاء بالفارسية اسنون مغرب اليد والوجه كالحائط  
 وغيرها اذ اقله بلا عذر شرعي وذلك لما هو في العرايض لا في التوافل  
 كما صرح به المصنف ويقال يكره فيها ايضا والسادس رفع اليدين  
**وقت التكبير في غيرهما** اي مواضع شرعية فيها رفع اليدين  
 من تكبير التحريمة وتكبيرات العبد من تكبير الفتوة كالرفع  
 عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع في الغزوة وكالرفع  
 عند تكبيرات الجنان غير الاولى عند الشافعي ومسايج يرفع  
 والسابع رفع الاصابع من الرجل في الركوع والسجود والاربع  
 الركبتين على الارض ورفع القدمين عنها وقد يقال ان رفع القدمين  
 عن الارض اعمام مستقيمة في ركوع صلاة القاعد اما في غيرها  
 فمحل تأمل والكلام في الصريح ان رفعهما حرام غير مفيد  
 وبه نظرا وضعا القدمين في الركوع والسجود نذكر كما سبق  
 وفي المحيط وغيرها اذا سجد ورفعت اصابع رجله عن الارض لا يجوز  
 وفي الخلاصة ان وضع ظفر القدم دون الاصابع فان كان المكان  
 ضيقا جاز ولا فلا والثامن الجلوس على عتبة اي بيضة عتبة  
 ثم الجلوس عليها والعقب على الفخ والكسر نحو القدم الى الكعب  
**للتشهد** اي وقت قراءة التحيات لانه اذا كانت اليدين







ذهب المصنف رحمه الله وقال الامام شمس الامية الحلواني رحمه الله  
 ان قاله لم ينع عنه وان سكت عنه لم ينع عنه وكذا يكره زيادة  
 شيء في نفس الشبهة كان يقول سبحان ربي الاعلى الوهاب  
 وكذا في التسمية كان يقول في التعدة الاولى بعد قوله عبدا  
 ورسوله اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد في الذخيرة انه لا يزيد  
 عليه فان زاد وصلى على النبي فان كان عالما كان مكرها  
 كراهة المحريم وان كان ساهيا لم يكرهه بخلاف السهو وفي  
 المضمرات فعليه التتوي وفي المحيط قال ابو شجاع انما يجب  
 اذا قال اللهم صل على محمد وهذا المختار على ما في الخلاصة وقال  
 الشيخ الامام المازندراني عليه السلام اذا قال معه صلى على محمد  
 في الذخيرة هو الاصح وقوله على طريقة السنة المعهودة  
 فيها متعلقة بالزيادة في الصور الاربع والاربع عشرة ترك  
 الوجوب على ما سبق في بيان الواجبات حال كون ذلك ترك  
 عمدا امما اذا كان هو افعال بالشيعة الموضوعة له كما  
 واعلم ان في المحيط والكرات كتب ذكر تلك المحرمات في  
 المكرها وعدت من جملتها وانما قال ذلك ليدفع التناقض  
 الا ان وجه التخصيص بالمحيط ليس بظاهر ولعل النكتة  
 في المخالفة

في المخالفة التثنية على ان تلك المكرهاات تحريمية لا تنذر  
 الباء السادسة من ابواب التكاليف  
 في بيان المكرهاات اعلم ان الفعل المندوب يثبت في نفس الصلاة  
 فيوجب نقصانها فيها كما في الجلا في فان كانت المكرهاة تحميها  
 وجب اعادة الصلاة لانه ترك الوجوب وتزيتها استجبت  
 لانه كالتدبير كما ذكره في فتح القدير شرح الهداية ولا  
 فائدة في توصيفها بقوله الترخية في الصلاة لما قد تقرر  
 في صدر الرسالة قبل اشارته الى ان هذه الافعال لا تكون  
 خارج الصلاة بل المكرهاة مختصة بالصلاة وفيه نظر  
 اذ بعضها كما لا يخفى كراهية بالصلاة كما استعرف وهي اي  
 المكرهاات كلها تسعة وخمسون بعضها عام وبعضها خاص  
 اما العام فهو اثنان واربعون الاول تكرار التكبير كأن  
 يقول الله اكبر الله اكبر فانه لم يشرع تكرارا ذكره في التنقيح  
 والثاني العبد بالبدل لا يحفظ القلب للآي اي لا يات القرآن  
 او السور وذلك لانه يستعمل عن سنة الاحد والضمير في قوله  
 ونحوها راجع الى الآي والمراد بنحوها التسيجات مثلا  
 ماض به في معية المستفيد وغيره حيث قال الحكم غير مقصور



التسبيح والايات بل هو متعد الى جميع الادكار والادعية  
وقيل يحتمل ان يرجع الضمير الى اليد والمداد بخوها الرجل  
وفي الحديث انه لو غمد برؤوس الاصابع لا يكره وقال اباس  
ذلك في الغرايض والنوافل جميعا لان المصلي ربما يضطر الى  
ذلك لمراعات سنة القراءة وما ورد في صلاة التسبيح  
وفي العون بقولها نأخذ للاشر والحاجة وفي الحقايق وعليه  
التنوي وقيل كره في الغرايض اجماعا والحواف في النوافل  
عليها العكس وفي النهاية الصحيح ان يباح العدا أصلا لأنه ليس  
في الكتاب فصل بين المضر والنقل وربما يصير العدا عملا كثيرا  
فيوجب فساد الصلاة وأما العدا والتقديز باللسان فيفسد  
الصلاة بالاتفاق على ما صرح به في شرح كشف المكنون ثم ان  
المشايع اختلفوا في كراهة عدا التسبيح من اخرج الصلاة على  
ما في شرح الاوراد لكن ذكر في الكافي انه لا يكره مطلقا وقال  
هو بدعة **يقولون** السُّلعة تذبذب لا تحصى وتسبح وتحمى  
**و الثالث المختصر** وهو وضع اليد على الخصر وهو وسط الانسا  
وذلك لانه يشبه فعل اليهود و الرابع العمل بكل ما هو من خلاف  
الحياض اي من فعل المتجبرين والمتكبرين كوضع ثوبه بين يديه  
او من خلفه

او من خلفه عند السجود لبلا يترب لانه نوع تجبر وتكبر  
وهو في مقام التواضع والتخشع كذا في بعض شرح المختصر  
وفي التكملة الحياض والجبارون جمع الجبار وهو المتعالي  
عن قول الحق كما في المقردات **والخامس التنجيد** بلا عذر بان  
لم يكن مضطرا ان كان المجرد بحسب الصوت او غيره **لو كان ذلك**  
**التنجيد** **بغير خروجه** اما اذا ظهر به خروفت نحو ان يفسد عدها  
وان كان لعذر بان كان منه قوعا اليه لاجتماع الزايف في خلقه  
لا يفسد كالغطاس فانه لا يفسد مطلقا لانه منه قوع اليه طبعا  
كذا في الكافي وفي القنية الاصح ان التنجيد لترتيب القراءة لا يفسد  
الصلاة وفيها قال الامام ظهير الدين المرعشي ان اذا قام الإمام  
الى الخامسة فتتجيد المتعدي لا يفسد وقال الصدر الشهيد اذا  
كان التنجيد **لغير سبب** كخشونة في خلقه او علامة غيره انه في  
الصلاة لا يفسد ولا يكره وفي المبسوط التنجيد بحسب الصوت  
لا يقطع لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير من جملة القراءة معنى  
الامر ان المسمى للشيء لا يقطع الصلاة وان لم يكن من الصلاة  
حقيقة لانه لاصلاح الصلاة فصارت من الصلاة معنى والسادس  
**التخم** وهو القاء ماء الفم والافت على الارض قصد في الجوامع

في الصلاة



انه يمكن ان يلحق تخلفه على نزار المسجد او تجارته فان اضطر  
الى ذلك فالقاءه على البواري هو ان لا يحكم المسجد لمينه  
وذكر في شرح الاشاد جليسن في القدر الصلاة بكرة ان يتجهم  
بمينة او ليسه والافضل في التتم الى اليسار والسابع **التفخ**  
اي اخراج الحج من الغم حال كونه غير مبسوط اما اذا كان مبسوطا  
فقط الصلاة عندها وقال ابو يوسف ليجوز الايقع بكل حال  
سواء اراد به التانيعة ولا وحكي عنه ان كل كلام ذي حرفين  
احدهما من جروف الزايد لا يقطع الصلاة وقد جمعوها في  
قولهم اليوم تنساه كذا في الاسرار وغيره والمسموع ما يكون  
له حروف متجكة وغير المسموع بخلافه وبعض مشايخنا لم  
يشترط الحروف فقال الصوت المسموع يفسد عندها كذا  
في القنية وفي الذين قيل تفسير اف بف تف والثامن  
**امساك الدرايم في الغم** اي نحو الدرايم كالدنانير والفلوس  
والدلو في المغرب الدرايم اسم للمصروف المذخور من العنفة  
كالدنانير من الذهب ويمكن رجح الصير الى الغم والمنداد  
بنحوها امساك الدرايم في اليد وغيره وهو ايضا مكررة  
على ما في الخلاصة ويوجد الاول قوله **يجب السمع القراء** ولما  
اذ امنها

اذ امنها فيفسد كما في المحيط وغيره والتاسع **اعلاء الراس** اي جعله  
علويا من العجز في **الركع** اذ هو ليس بركب الشوية وقد سبق  
الكلام في التسوية واما خصل المصنف الاعلاء بالذكر مع ان التكليس ايضا  
كذلك اشعار بان كراهة الاعلاء من كراهة التكليس في  
التكليس من نوع تخشع وتخضع او اعتمادا على المقابلة لظهور  
جريان الدليل وبه وفي القاموس اغلامه اذ ترك وهو اعلم  
فلذا افسر بعض الشاويج اعلاء الراس بجعله عاليا او سافلا  
من الظاهر هذا والمنبأ د ر هو الاول فسياتي ما يناسب هذا  
المقام **والعاشرا ابتلاع ما في الانسان** من فضلة الطعام وغيره  
وهذا **الوكان** المبتلع **كذلك** اي اكل من قدر الحصة اما اذا  
كان بغير رها فيفسد الصلاة كذا في شرح الطحاوي وقال  
الامام حواهر زادة رحمه الله ان اكل بعض اللقمة وبقي  
البعض فشرع في الصلاة فابتلعه لا يفسد صلاته ما لم  
يكن بلا الغم نعم يعزق بين الصلاة والصوم كذا في الخلاصة  
وفي البقال الصحيح ان كل ما يفسد به الصوت يفسد به  
الصلاة وفي اجناس الناطق اذا ابتلع ما بقي من اسنانه  
او فضلة طعام اكله او شرابه ستر به قبل الصلاة فصلاته تامة



كافي النصارى وعليه الفتوى **والحادى عشر ترك سنة من السنن**  
المذكورة فهو مكروه كما أن ترك كل من الواجبات حرام  
في الموازل إذا ترك السنن أن ترك بعد ركنه معدور والى  
فلا ويسأل الله تعالى يوم القيمة من تركها في بعض الفتاوى  
رجل ترك سنة من السنن لم يرها حقا فقد كفر وأن  
رأها حقا قال بعضهم بآثم وهو الصحيح **والثاني عشر تأمر**  
القراءة في الركوع لآه آخرها عن محلها الذي هو القيام كذا  
في المحيط **والثالث عشر تحصل الأدلة** وأتمامها في الاستغاثات أي  
في وقت الانشغال من عمل إلى عمل إذا السنة أن يبدأ بالف  
الله في القيام ويتم الوا في الركوع فتركه يوجب الكراهة  
ولعله أراد بالذكر ما لا يتنا وللعقاة والآفهو معن  
قوله أتمام القراءة في الركوع تأمل **والرابع عشر وضع**  
يديه قبل وضع ركبتيه على الأرض كذا وضع الجبهة قبل  
الانحناء **والسجود** **بالحد** شرعي كالمحض والهدم **والخامس عشر**  
رفعهما أي رفع اليدين **بعد** رفع ركبتيه وكذا رفع الإ  
قبل الجبهة للقيام كذا أي بلا عذر شرعي لمخالفة السنة  
**والسادس عشر الافتاء** وهو نصب عقيبته ويجلس عليه كما قبل  
أن ينصب

أن ينصب ركبتيه إلى الصدر ويضع يديه معتمدا على  
الأرض كالكلب كذا في الظهيرية والخلاصة وفتاوى  
قاضي خان وذكر في الهداية والكا في الافتاء أن يضع اليدين  
على الأرض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح **والسابع عشر**  
**تغطية العنق** **بلا غلبة التثاوير** لأن ذلك من عادات المجوس  
في الخلاصة يكره في الصلاة لتغطية العنق وقول عليه السلام إذا سجد  
أدركه فليغط فاه دليل على أنه لا يباح في غير تلك الحالة وهذا  
إذا كان حال لا يمكنه الامتناع عن التثاوير إنما إذا تمكنه  
أن يأتى سفيته ليستد فلم يفعل وعطى فاه بيده أو ثوبه يكره  
له ذلك **والثامن عشر غسل العيينين** لأنه من عادات اليهود  
والظاهر أن يقول الغاض العينين أي أطباء في اجتماعهما إذ  
الغرض لا رنم ولا يبيح متعديا وممكن أن يجعل من قبل قوله  
تعالى سفيته نفسه فانه يضمن لأهل ذلك كما في معنى التبيين في سجود  
تفسير الغرض أيضا بالإطباء **والتاسع عشر قلب المصلي أي**  
نسوبة الأحجار الصغار كذا في القاموس لأنه نوع غيبث  
كذا في الهداية **الإ** أن يكون حال لا يمكنه السجود لا ارتفاعها  
أو انخفاضها **فاني** عند ذلك مرة أو مرتين هكذا في فتاوى



قاضي خان وفي الخلاصة لا يارس بان يستوبه مرة لكن تركه  
احب الي والعهودون **مسجد الجنت من الزاوية الغربية** ونحوها قبل  
**الفرج** من الصلاة اما بعد فلا يارس به بل يستحب كما في الظاهر  
وقد مر بيانه والحادي والعشرون **كف الثوب** وهو القبض  
والضم وان يرفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود  
ليلا يثرب وذلك لانه لو خ تكبر وتجهز والاولى لاكتفاه  
بما هو من احلاق الحياتين **والثاني والعشرون** **التقطي** اصله التلط  
قلبت الطائيا كما في التقضي وهو بالغا رسيده علي ما في التاج  
برخوليتن يازيدون **والثالث والعشرون** **التأويب** وقد مر بيانه  
**والرابع والعشرون** **فوقه الاصابع** من اليد والرجل اي غمزها  
ومدتها لقصوت لاند عمل قوم لوط فيكره التشبه به  
كذا في المستصفي **والخامس والعشرون** **الاستراحة** في طلب الراحة  
بالاستفان **من رجل الي رجل** اخري **والسادس والعشرون** **الفرج**  
**الاصابع** كل المتفرج في غير **حالة الركوع** علي ما مر تفصيله **والسابع**  
**والعشرون** **التجمل في القراء** بحيث يخاف ان يفوت الترتيل  
ذكره في مفيد المستفيد غيره **والثامن والعشرون** **ترك التسوية**  
**الرسم** الظاهر حال كونه **راكعا** ولا يجزئ ان ترك التسوية انما يحقق  
باعلا الرأس

باعلا الرأس او بتكيسها ويؤيد ما ذكر في النهاية ان قولهم  
لا يرفع راسه ولا يتكسها في الركوع معناه ان لا يسوي راسه  
بعجزه فعلى هذا يبلغو ذكر اعلا الرأس من قبل وتخصيص ترك  
التسوية بالتكيس بقية ما سبق مما لا يرضى به الطائفة  
المستقيمة والعقل السليم **والثاسع والعشرون** **التقطي** اي المشي  
**بلا فاضاعه بالاعنة** وشعري اما عند العذر فلا يكره كما في  
صلاة المؤت لانه وان كان عملا كثيرا لكن يخص فيه المصلين  
فهو كالشي بعد احدث والاستقامين اليه والنهي كذا المشي السديد  
درجة الصفه وذلك **ا** وكان بحيث **قف** بعد كل خطوة بضم الحاء  
وسكون الطاء ما بين القدمين كذا في ديوان الادب اما اذا كان  
متابعا من غير توقف يفسد كما في المسببة وهذا اذا لم يكن المشي الي  
جانب القبلة والاقير مفسد قال او لم ذكره محمد في السير الكبير  
وقيل مراده ما اذا لم يجاوز الصفوف وفي النجدة قيل المشي اذا  
كان مقدار ما بين لصينتين لا يستدبر القبلة لا يفسد لها  
وهذا كما قالوا في رجل كان في الصف الثاني فراحو في درجة  
في الصف الاول فسمى اليها فسدها لم تفسد صلاته ولو كان  
في الصف الثالث فراح في الصف الاول فسمى اليها فسدها



فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَأَنْ لَمْ يَسْتَدِيرِ الْقَبِيلَةَ وَقِيلَ الْمَشْيُ إِلَى جَانِبِ  
 الْقَبِيلَةِ لَمْ يَفْسُدْ قُلُوبُ الْمَشْيِ لَوْ كَثُرَ اسْتِحْسَانُنَا وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ  
 يَفْسُدُ إِذَا كَثُرَ **وَالثَّلَاثُونَ لِلتَّائِيلِ** إِلَى الْعَدُوِّ عَنْ الْإِنصَافِ  
 وَتَسْكِينِ الْأَطْرَافِ **عَمَّا وَشَمَّا** لِأَوَّلِ الْحَادِي وَالْثَّلَاثُونَ **قَتْلُ**  
 الْعَمَلِ يَفْتَحُ الْقَافَ وَيَسْكُونُ الْمِيمَ وَاحِدَةُ الْعَمَلِ يَضُمُّ الْقَافَ  
 فِي التَّكْمِلَةِ الْعَمَلُ يَفْتَحُ الْقَافَ وَتَحْقِيقُ الْمِيمِ شَبِيرُ الْعَمَلِ وَاحِدَةُ  
 وَالْعَمَلُ يَضُمُّ الْقَافَ وَيُسَدِّدُ الْمِيمَ بِدُونِ التَّائِيلِ وَفِي الْمَلْخِ  
 بِيَادِهِ وَفِي أَحْزَانِهِ بَعْضُ الشَّارِحِينَ هُنَا **دُونَ الثَّلَاثِ** هَكَذَا  
 أَطْلَقَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ  
 الْعَمَلُ مِرَارًا فِي صَلَاتِهِ أَنْ قُتِلَ مِنْهُ أَرْكَانٌ حَتَّى كَثُرَ فَسَدَتْ لَهُ  
 صَلَاتُهُ وَأَنْ كَانَ بَيْنَ الْقَتْلَاتِ فَرْجَةٌ لَا تَفْسُدُ وَكَذَا قُتِلَ  
 الْبِرْعَوْتُ وَالْمَهْلُ **وَالثَّانِي وَالْثَّلَاثُونَ دَفْنُهَا** أَيِ دَفْنِ الْعَمَلَةِ  
 وَكُوهَا حَتَّى **تَحْتَ الْحَصَاةِ** وَكُوهَا كَالْحَصِيرِ وَغَيْرِهِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ  
 تَحْتَ الْحَصِيرِ **لَهُ** أَيِ دُونَ الثَّلَاثِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَكْرَهُ قَتْلَهَا  
 لَا دَفْنَهَا وَعَنْهُ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ أَوْ دَفِنَ فَقَدْ آسَأَ وَعَنْ جَدِّهِ أَنَّ قَتْلَهَا  
 أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ دَفْنِهَا وَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَّ فَلَا يَأْسُرُهُ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
 أَنَّهُ يَكْرَهُ كَذَلِكَ فِي الظَّهِيرَةِ **وَالثَّالِثُ وَالْثَّلَاثُونَ الْقَتْلُ الْبَرَقُ**

وهو بالضم

وَهُوَ بِالضَّمِّ لَعَابُ الْبَغْمِ وَالْبَهْشَاقُ وَالْبَهْشَاقُ لَعْنَانٌ فِيهِ لَفْظُ  
 السَّيْرِ قَلِيلَةٌ ذَكَرَ الْأَمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ لَا يَبْرُقُ  
 فِي الْمَسْجِدِ لَا فَوْقَ الْبُورِ وَلَا تَحْتَ الْحَصِيرِ لَنَا أَمْرٌ نَا بِنَعْتِمْ  
 الْمَسَاجِدَ وَصَوْنَهَا عَنْ الْجَاسَاتِ فَيَأْخُذُ بِثَوْبِهِ وَلَا يَلْقِيهِ  
 فِي الْمَسْجِدِ **الرَّابِعُ وَالْثَّلَاثُونَ سَبْعُ الْحَقِّ** وَكَذَا رَجَعَ الْبَرِّصُ  
 وَالْعَلَسُوهُ **قَتْلُ قَبِيلٍ** صَرَحَ بِهِ الْقَدَوِيُّ فِي سَيَاتِي تَقْصِيدِهِ  
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَارِعِ هَهُنَا غَيْرُ الْمَاسِيحِ عَلَى الْحَقِّينِ  
 إِذَا تَرَجَّعَ بِالْعُسْبَةِ إِلَى الْمَاسِيحِ يَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَأَنْ كَانَ يَعْمَلُ  
 قَلِيلًا كَمَا يَقْدَرُ **وَالْخَامِسُونَ وَالْثَّلَاثُونَ ثَمَمُ الطَّبِيعِ** **وَالسَّادِسُ**  
**وَالْثَّلَاثُونَ التَّرُوحُ** لِنَفْسِهِ **بِالْوَبِّ** أَوِ الْمَرْوَحَةِ وَالْكَرَاهَةِ  
 فِيمَا إِذَا تَرُوحَ **دُونَ الثَّلَاثِ** أَوْ تَلَا تَامَتْ صَلَاتُهَا أَمَا إِذَا رَجَعَ  
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَتَوَالِيَاتٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْمَنِيَّةِ وَالْحَاشِيَةِ  
 وَكَذَا دَبَّ الذَّبَابُ عَلَى مَا فِي الْجَامِعِ وَكَذَا الْإِعْتِمَادُ وَهُوَ  
 لَقْتُ الْعَامَّةِ حَوْلَ رَأْسِهِ **وَالسَّابِعُ وَالْثَّلَاثُونَ السُّورَةُ**  
 سَوِيَّ الْقَائِمَةِ **لِلْإِسْلَامِ** مَعْنَى مِنَ الْعَزَائِرِ وَقِيلَ فَرَضُوا عَلَيْهِمْ  
**كَيْفَ لَا يَغْتَرُّ** إِلَى تِلْكَ الصَّلَاةِ **غَيْرُهَا** أَيِ غَيْرِ هَذِهِ السُّورَةِ  
 بَلْ يَلَاذِمُ عَلَيْهَا فَيُفْهِمُهَا أَنَّهُ لَعَلَّ سُوْرَةً أُخْرَى لَهَا فَيُفْهِمُ مِنْ حُجُوبِهَا





صَوْنٌ لِقِرَاءَةِ الْمَسْجِدِ وَهَلْ أَنْتَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي فَجْرِ الْجُمُعَةِ  
وَالْمُتَأَنِّفُونَ فِي صَلَاتِهِمْ قَالَ الطَّاهَوِيُّ الْأَشْيَبِيُّ هَذَا إِذَا  
رَأَوْهُ حَقًّا وَاجْتِبَاهُ حَيْثُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهَا أَوْ رَأَى قِرَاءَةَ غَيْرِهَا مَكْرُوهًا  
أَمَّا الْقِرَاءَةُ لِأَجْلِ التَّيْسِيرِ أَوْ التَّيَمُّنِ عَلَيْهِ أَوْ يَرَى كَأَنَّهَا صَلَاةُ  
اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لِيُشْرَطَ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا خِطَابًا  
لِيَلَا يَظُنَّ الْجَاهِلُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يَجُوزُ كَمَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَالْكَتَرِ  
**وَالثَّانِي فِي الثَّلَاثُونَ الْمَجْمُوعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَرَكٌ سَوْدٌ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا**  
أَيُّ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي **الرَّكْعَةِ** وَاحِدَةً أَمَّا فِي الرَّكْعَتَيْنِ  
فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُورَةٌ لَا يَكْرَهُ بِالْإِحْلَافِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُوْرَتَانِ  
فَيَلْزِمُكَ مَطْلَقًا وَقِيلَ لَا مَطْلَقًا وَقِيلَ أَنْ كَانَتْ السُّورَةُ الْفَاتِحَةُ  
الْمَتْرُوكَةُ طَوِيلَةً لَا يَكْرَهُ كَمَا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا سَعْدَتَانِ قَصِيرَتَانِ  
كَذَا فِي الظُّهْرِ وَالْمَجِيطِ وَفِي شَرْحِ الزَّيْلَعِيِّ الْكَتَرُ وَلَا يَأْسُ  
بِأَنْ يَقْرَأَ سُوْرَةً فِي الْأَوَّلِ وَيُعِيدُهَا فِي الثَّانِيَةِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا  
زَلَّكَ ثُمَّ قَامَ وَقَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ **وَالثَّاسِعُ فِي الثَّلَاثُونَ**  
**الانتقال من آية إلى آية** الْخَرِي مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ أَوْ سُوْرَةٍ أُخْرَى  
وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَيُّ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ **سُوْرَةٌ** حَقِيقَةٌ أَوْ كَمَا عُرِفَتْ  
سَوَّلَكَ

سَوَّلَكَ أَنْ يَرَى رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ كَذَا فِي الْمَجِيطِ **وَالْأَرْبَعُونَ**  
**تقديم السُّورَةِ الْمُتَلَخِّمَةِ عَلَى السُّورَةِ الْمُنْقِذَةِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ**  
**فِي الرَّكْعَتَيْنِ** فِي الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ فَإِنْ وَفَّقَ  
مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَاجْتِبَاءٍ بِأَنْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلِيِّ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ  
النَّاسِ مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا هَذِهِ  
السُّورَةَ وَأَمَّا إِذَا اخْتَرَهُ الْقُرْآنُ مِثْلًا فِي الْقِرَاءَةِ وَقَرَأَ الْمُتَوَدِّعِينَ  
فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْآخِرَةِ مِثْلًا مِنَ الْبَقَرَةِ  
كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْقِرَاءَةِ أَمَّا فِي السُّوَالِ  
فَلَا شَيْءَ مِنْهَا يَكْرَهُ ذِكْرُهُ فِي الْخِزَانَةِ وَفِي الْمَجِيطِ هَذَا كُلُّهُ حَالَةٌ  
الِاخْتِيَارِ أَمَّا فِي حَالِ الْعُذْرِ وَالنِّسْيَانِ فَلَا يَأْسُ بِهِ وَفِي  
الثَّنَائِيَةِ حَالَةً أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاتِهِ سُوْرَةً فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ  
سُوْرَةٌ أُخْرَى فَلَمَّا قَرَأَ مِنْهَا حَضَرَ أَرَادَ أَنْ يَتْرُكَهَا وَيُفْتَحَ السُّورَةَ  
الَّتِي أَرَادَ قِرَاءَتَهَا لَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ بَلِ الْمُخْتَارُ أَنْ يَمْضِيَ عَلَى قِرَاءَتِهَا  
**وَالْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ السُّورَتَيْنِ السُّورَتَيْنِ** مَطْلَقًا خِلَافًا لِمَا  
قَالَهُ يَسْمَى بَيْنَ الْغَائِظَةِ وَالسُّورَةِ فِي صَلَاةِ الْحَافَةِ وَفِي الْغَائِظَةِ  
أَنَّهُ الْمُخْتَارُ وَالْعَرَفُ لَهُ بَيْنَ الْحَافَةِ وَالْجَهْرِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ أَنَّهَا  
فِي الْجَهْرِيَّةِ خَافَتْهَا فَتَكُونُ كَالسُّكُوتَةِ فِي وَسْطِ الْقِرَاءَةِ وَهِيَ



غير ما تارة تأمل والثاني والآخر **من صبي** أو صبيته  
عند اكتمال في المنيّة **بلا عذر** كخوف الماء والنار والسقوط  
من المشط وغير ذلك وأما إذا كان بعد ذلك فليكره صرح  
بذلك في المحيط وفي الحاشية لوجاهة صبي وأرضع من ثديها  
وهي كارهة لذلك فتزل لبنها فسدت صلاحها وأن مض  
مصنة أو مصنينة ولم يزل لبنها لم تفسد صلاحها وأن مض  
ثلاثا فسدت تزل ولا وأما البعض **الخامس** منها فهو  
**سبعة عشر** الأول انتظار الإمام سواء كان في الصلاة  
أو قبيلها وقت التحريم كما صرح به في بعض شروح المختصر  
لمن سمع الإمام **خفق** أي صوت **عليه** جأياً للضلالة  
لأدراك الجماعة والتحريم وقيل لو كان الجأى سلطاناً  
يجوز له المكث والاول خفقه فانه صوت المنع كما في القاموس  
والثاني **تطويل** الركعة الثانية **على** الركعة الأولى بحسب  
القراءة مطلقاً كما في الطهيريّة وفتاوى قاضي خان لكن في  
الخلاصة والحا فيهما إنما تذكره إذا كانت بثلاث آيات  
وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب المعوذتين مع آخر  
الحول بآية وأما قيد بقوله **في الغرائض** أي في السفل لا يكره  
بكل حال

٥٦  
بكل حال كما في العنانية وفي كامل الفتاوى لو سوي بينهما  
في الجهر أو حول الأولى على الثانية في الصلاة كلها فقد ترك  
الأفضل ولكن لا يكره بالافتقار لأن الكلام في الأفضلية  
ثم أنه يعتبر التطويل مرجحاً لأي مما إذا كان يربح ما يقرأ  
في الأولى وبين ما يقرأ في الثانية تفاوت من حيث الأجر  
أما إذا كان بين الأجر تفاوت طويلاً وقصراً فيعتبر التفاوت  
من حيث الكلمات والحروف وينبغي أن يكون التفاوت بقدر  
الثالث والثلاثين الثاني في الأولى والأول في الثانية وهذا  
بيان الاستحباب وأما بيان الحكم فالتفاوت وإن كان  
واضحاً لا بأس به لورود الاشتراك في الثاني والثالث  
**الموقف** أي التثنية عن القراءة والاستماع **في آية** الرخمة لسؤال  
الجنة أو في آية **العذاب** للسقوط عن النار والكراهة إنما هي للإمام  
**والقارئ** مطلقاً سواء كان في الغرائض أو غيرها أما بالنسبة إلى  
**المقتر** فهو لا مطلقاً بل **في الغرائض** فقط وذكر في النهاية  
المضلة أن أمر بآية فيها ذكر النار أو ذكر الموت وتوقف  
وتعود من النار واستغفر الله تعالى أو بآية فيها ذكر الرحمة  
أو ذكر الموت وتوقف وسأل الله تعالى ففهمنا ثلاث مسائل



مسئلة في المتعدد والجواب فيها انه اذا كان في النطق فهو حسن  
 الحديث حذيفة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فامرأته فيها ذكر الجنة الا وقف وسأل الله تعالى الجنة  
 وامن ما به فيها ذكر النار الا وقف ونعوذ بالله من النار  
 وان كان في الغرض يذكره ذلك لانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم  
 ولا عن السلف فكان محدثا وشرا لا موصوفا ومحدثا لها ومسئلة  
 الامام والجواب انه لا يفعل ذلك لاني الغرض ولا في النطق  
 لانه لم ينقل ذلك عن احد ولا يوردي الي بطول الصلاة  
 على القوم وانه مكروه ومسئلة في المقتدي والجواب  
 انه يستمع ويبصت ولا يشتغل بالدعاء كما قال عز وجل  
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يأتوا بالامر  
 للوجوب والدعاء يحل الاستماع والانصات فلا يجوز  
 كذا في المحكي **والرابع السجدة على كبر العانة** يفتح الكاف وكسر  
 العين اي السجود على دور ما يلف على الراس وهذا اذا لم يمنع  
 وجدان حجم الارض والا لم يجوز وعند الشافعي لا يجوز مطلقا  
 كما في الحصر **والخامس الصاق البطين بالفتحة للرجال** لا  
 اذا كان في الصغى كما مر وكذلك يكن **سبطهم** اي بسط الراس  
 وافتراشهم



وافتراشهم **القصة** يفتح العين وهم القناد وكسرها وضمها  
 ما بين المرفق الى الكف **والسادس تنزعهم القميص** **والفلسفة** يفتح  
 القاف واللام وسكون الهمزة وهم السراة ما يوضع على  
 الراس **لبيسا** **والسابع البسمة** **والفلسفة** وكسرها  
 والكراهة فيها اذا البسمة يعمل لبيد كما صرح به في الخاتمة  
 وفي فتاوى الحجة سئل صاحب الكتاب عن سقطة فلسفته  
 او عمامته في الصلاة كيف يصنع فقال رفع القلنسوة يعمل  
 قليل بيده واحدة افضل من الصلاة مع كشف الراس واما العمامة  
 فان امكنه رفعها ووضعها على الراس معقودة كما كانت  
 فسار الراس والبيد واحدة وان حلت العمامة ويحتاج الي  
 تلوينها فالصلاة مع كشف الراس اولى من هذا العمامة  
 وقطع الصلاة **والثامن بطول الامام الصلاة** قراءة وتسيبجا  
 على قدر المروية **لم يجبت** **ثقل** بضم القاف **على النوم** كذا في  
 المسئلة مذكور في الخلاصة اذ طول الامام القراءة لكي يدرك  
 الناس الجماعة ان كان ذلك يشق على الناس فالاولى ان لا  
 يفعل لانه يصير سببا لتقليل الجماعة **والثاسع تخفيفه** اي  
 تخفيف الاحكام **لها** اي للصلاة قراءة وتسيبجا **لجملتهم** يفتح



الغير للجمع أي لعجالة القوم وسرعتهم اذ هو يستلزم ترك  
رعاية السنن المستحبات وغيرها في القراءة والسمع والدعاء  
عالمًا والحاصل انه لا يريد على القدر المستوفى اذ لم يربوا  
فيه ولا ينقص عنه وآل استعجوا كذا في المسئلة وغيرها والعلم  
المجاوزه أي الحياة الامام واضطر ان **القوم** المقدمين يسكوتهم  
وتكرار اية **الفتح** أي لفتح القوم على الامام وازالة  
اعلاقه وهذا اذا اضر مقدار ما يجوز به الصلاة على ما  
وفي الخلاصة لا ينبغي للمفتدي ان يفتح قبل الاستفتاح  
ولا لامام ان يجيبه اليه بل يركع ان قرا ما يجوز  
به الصلاة او ينتقل الى اية اخرى فحز الامام المترابي  
ان قرا المستحب يركع بعد ان يفتح بنفسه اذ افتح المصل  
قارئًا اذ لم يقدر على القراءة مصليًا او غيره بشرط ان  
يقصد الفاتح التعليم حتى لو قصد به قراءة القرآن لنفسه  
كذا في الحزاة وهو الصحيح كما في الكافي فلو احدى المصلي  
بفتح نفسه صلاته ايضا ذكره في الخلاصة واشترط  
التكرار في المنسوط لانه ليس من اعمال الصلاة فيعفى القليل  
منه ولم يشترط في جامع الصغير لان الكلام قاطع وان قل  
ذكره في الهداية

ذكره في الهداية ويستثنى من ذلك فتح المفتدي لانه فانه  
غير مفيد مطلقا وقال بعض مشايخنا هذا اذا قرا ما لا يجوز  
به الصلاة ولم ينتقل الى اية اخرى لانه اذا اذ ذلك او انتقل  
الى اية اخرى ثم فتح عليه تسديد صلاته والاول هو الصحيح ثم  
اذا اخذ الامام من الفاتح لغة انتقاله الى اية اخرى  
فيل لا تقسده وقيل تقسده وهو الاصح كذا في الظهيرية واذا عذر  
بجزء القراءة في موافق الزمان اما في موافق الليل ان شاخت  
وان شاهر لكن الجهر افضل اعتبارا بالفرض في حق المفتد  
لان الموافق لمجالات الغدايض لقوله عليه السلام اول  
ما يحاسب به العبد الصلاة فان كتمت فقد اكل وأكل  
وان نقصت تحل بالموافق فكانت اتباعا للغدايض فالتحقت  
بها كذا في الكافي في كفاية السعي اما الطوع في النهار  
فالاحتياض فيلها بالقراءة حتما لا من عذر وهو ان يكون  
هناك من يجده او يغلبه النوم فيجهر في ذلك لرفع  
النوم او لغلبة الكلام فانه يجوز ولا يوجب التقصير ان  
كان في الليل فهو مخير بين الجهر والمخافتة بلا خلاف فيه  
وفي شرح القنوري الافضل عند الاكثر من الحالة الوسطى



بين الجهر والمخافة ويؤيد ما في كثير من التفسير في قوله تعالى  
ولا تخجلن صلواتك ولا تخافت لها واستغبر به ذلك سبيلا  
**قال** عطاء ابن مسلم كان ابو بكر الصديق رضي الله عنه  
اذ اصلي بالنبل خافت وكان عمر رضي الله عنه اذ اصلي يجهر  
فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فدعاها فقال يا ابا بكر  
مالك تخافت بصلواتك قال اني من اناجي فقال لعمر مالك  
تجهر بصلواتك فقال اني اوقظ الوستنان والطرد الشيطان  
وارضي الرحمن وامر النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر ان يرفع قلبه  
وامر عمر ان يحفض قلبه **والثاني عشر قراءة للامام ابو حنيفة**  
**عليه السلام** عرفت **فيما خافت** من الغرائض الا اذا وقع ايده الشجرة  
**في اخر السورة** فحينئذ لو ركع من غير توقف ينوب الركوع  
عن سجدة التلاوة والتوقف مقدار بقراءة ثلاث ايات  
بعدها علم ما ذكره الامام خواهر زاده وبالكثرة من علماء اقاله  
الامام ما اكلوا في رحمها الله كذا في الخلاصة وفي القسمة ان  
الركوع بعد الثلاث لا يجزئ في وسط السورة وفي اخرها  
يجزئ ثم اختلفوا في ان الركوع هل ينوب به قول البيهقي ولا  
قال الامام خواهر زاده لا بد من البيهقي ذكره في الظهيرية  
وفي شرح

وفي شرح الطحاوي لو لم توجد البيهقي عند الركوع لا ينوب  
ولو نوي في الركوع فيه روايتان ثم اختلف المشايخ فيها  
اذ انوي عند الركوع في ان ينوب عن سجدة التلاوة الركوع  
او السجدة التي تعقبه وفي القسمة لو نواها الامام في الركوع  
ولم ينوبها المفتدي لا تنوب عنه ويسجد اذ اسلم امامه  
ويعيد القعدة ولو تركها يعيد صلاته وكذا يكون قراءة سورة  
فيها سجدة في الجمعة والعيد من من الصلاة الجهرية انتهى  
ويستغنى ان يستغنى قسما ايضا ما اذا كان ايده سجدة في اخر  
السورة **والثالث عشر تكرار الآية سرورا** لما فيها من ذكر  
الرحمة والحيمة وخوفا وتكرارها **حنفا** لما فيها من ذكر  
العذاب النار وخوفا والسرور ما ينكمش من الفرح والحرك  
خشونة في النفس لما يحصل منه من الغم وهذا اذا وقع في  
**الغرائض بلا عذر** اي لا يستيب عذرا اخر وانما قال في  
الغرائض اذ لا يكره التكرار سرورا او خروفا **في التواتر**  
**والسنة مطلقا** سواء كان بعد او يغير عذرا وفي الدخيرة  
اذ اقر اية واحدة في الصلاة مرارا فان كان ذلك في الغرائض  
فهو مكروه اذ لم ينقل المتابع واحد من السلف عنه فقال ذلك



وَإِنْ كَانَ فِي التَّطَرُّعِ فَعَيَّرَ مَكْرُوهَهُ إِذْ قَدْ ثَبَتَتْ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ  
 أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْتَمِلُونَ لَيْلَتَهُمْ بِتَكَرُّرِ آيَةِ الْعَذَابِ وَالرَّحْمَةِ  
 أَوْ الرَّجَاءِ أَوْ الْخَوْفِ وَخَوَّهَا فِي صَلَاةِ الْجَلَّالِ فِي فَضْلِ الْمَرْبِ  
 الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً يُقْرَأُ فِيهَا  
 وَاحِدَةٌ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى أَصْبَحَ أَنْ تُعَذِّبَهُمْ فَاهْلَهُمْ عِيَادُكَ الْإِيَّةِ  
 وَصَلَّى ابْنُ مَسْعُودٍ حَتَّى لَمَعَتْ لَيْلَتُهُ بِرَدِّ آيَةِ لَيْلَتِهِ إِلَى الصُّبْحِ  
 يَقُولُ أَمْ حَسِبْتَ لِمَنْ اجْتَرَأَ الشَّيْئَاتِ الْإِيَّةَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ  
 تَكَرُّرَ السُّورَةِ فِي كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ وَفِي لَوْكُتَيْنِ خِلَافَ الْمَشَاجِ وَهَذَا  
 إِذَا كَانَ فِي الْفَرَائِضِ أَلْوَقْلَ فَعَيَّرَ مَكْرُوهَهُ مُطْلَقًا كَمَا فِي الْمَنِيَّةِ  
 وَسَيَأْتِي فِي النَّصْرِ بِدَرْجَاتِ الْمُصَنَّفِ وَالْخَامِسَ عَشَرَ الْمَلَكَةُ حَالُ  
 كَوْنِ الْمُصَنَّفِ رَافِعًا كَمَدَّ إِلَى الْمَرْقَبِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ تَرْكِ التَّوَاضُّعِ وَالْخُشُوعِ  
 وَكَذَا كُلُّ هَيْئَةٍ فِيهَا تَرْكُ الْخُشُوعِ قِيلَ لِاحْتِجَاجِهِ إِلَى قَوْلِهِ لِلرَّجُلِ  
 لِيُظْهِرَ أَنَّ تِلْكَ الْكِرَاهَةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَأَمَّا صَلَاةُ النِّسَاءِ  
 بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ فَالْحُجُوزُ وَكَتَبَ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُصَنَّفَ  
 التَّزَمَ فِي بَيَانِ كُلِّ مِنَ الْخَوَاصِ الْإِنْسَانِ إِلَى نَوْعِ خُصُوصِيَّتِهِ  
 لِأَنَّ مَعْنَى التَّقْيِيدِ بِهِ حُجُودًا لِاحْتِرَازِهِ عَلَى أَنْ يَنْفَضَّ  
 عَمَّا عَلِمَ مِنْهَا شَائِعٌ فِي كَلَامِهِمْ سَيَّمَا فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 وَالسَّادِسَ عَشَرَ

٧١  
 وَالسَّادِسَ عَشَرَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْإِمَامِ قِرَاءَةُ  
 التَّهْنِيبِ وَالتَّخْوِيفِ إِلَى الْجَنَّةِ مِثْلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى الَّذِينَ  
 آمَنُوا فَحَلَّوْا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْغُرُورِ  
 تَزُولُ خَالِدِينَ فِيهَا الْإِيَّةِ وَعَنْدَ قِرَائَةِ آيَةِ التَّهْنِيبِ  
 وَالتَّخْوِيفِ مِنَ النَّارِ مِثْلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَذَابُ الْمُنَافِقِينَ  
 وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَاتِ مَا رَجَعْنَهُمْ خَالِدِينَ فِيهَا فِي حَبْسِهِمْ  
 وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ وَمَقُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ صَدَقَ  
 اللَّهُ الْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ أَيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُطَابِقًا لِمَا فِي نَفْسِ

الْأَمْرِ وَبَلَغَتْ عِلْمَ صَهْفَةِ الْغَيْبَةِ مِنَ التَّيْلِغِ وَوَسَّيْلَهُ  
 بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ فِي اجْتِهَادِهِ وَفِي إِحْصَالِ الْأَحْكَامِ  
 إِلَى الْخَلْقِ وَلَمْ يَقْصُرْ وَفِي حُكْمِهِ مِنَ التَّيْلِغِ فَإِنْ أَرَادَتْ  
 غَايَةَ تَقْصِيلِ الْمَرَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَارْجِعْ إِلَى الْبَيِّنَاتِ  
 وَاجْتِدِهَا كَأَفِيَّةٍ وَافِيَّةٍ إِلَى عِلَلِ دَرَجَاتِ الْأَحْكَامِ وَالْإِنْفَامِ  
 وَالسَّابِعَ عَشَرَ الْأَعْيَادُ حَاطِبُ أَيُّ الْإِقَامَةِ بِحَدِّهَا فَيَكُونُ  
 مِنْ قِبَلِ التَّصْيِيرِ قَائِدًا مَقْدَرًا بِنَفْسِهِ أَوْ سَطْوَانَهُ أَوْ كَوْنَهُ  
 بِالْإِعْدَادِ شَرْعِيٍّ كَالْمَقْصُودِ الْأَعْيَادُ إِذَا الْإِتْكَافُ قِيَامٌ فَاقْصُرْ  
 فَيَكُونُ مِنْ خَيْرِ خُشُوعٍ وَدَائِعٍ وَإِنْ كَانَ لَعْدُ رَفُوحٍ صَلَاتِهِ

للتعدي  
 ولا حاجة إلى تركاب  
 نوصيه بغيره



من غير كراهة بالإجماع على ما في المحيط وغيره وهذا  
في غير النوافل من الصلاة أما في النوافل فالكل سواها صحيح  
به في الحائض وغيرها وفي تنفيذ المستفبد بركه في النوافل  
أيضا وفي كامل الفتاوى كل ما ذكرناه بركه في الصلاة فهو بالتقدي  
ولو وقع منه من غير قصد واختيار لا يكره مطلقا والله أعلم  
**الكتاب الثاني** من الجواب الثمانية  
في بيان المباح المناسب أن يقول في المباحات وهي المباحات  
الدال عليها المباح بالام لا مستفراق **فصل** بعضها  
تمام وبعضها خاص أما البعض العام فهو ثمانية الأول  
**نظره** أي نظر المصلي **بوق** يضم الميم وفيه الممنوع أو سكوها  
أو قلبها وأراد هو مؤخر العبر على ما في النهاية والتكملة فلا بد  
أن يقال مؤخر **عنه** ميميا وشمالا **بلا حول** وجهد عن القبلة  
وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ الكتابة في الصلاة  
بمؤخر عينيه فلا يكره كذا في الكافي أما إذا انظر متحو لا تغد  
حاله والثاني **تسوية موضع سجود** يقابل المحي وتسوية ثامثا  
من أو مرتين بأن لا يكثر السجود والثالث **قتله** أي قتل المصلي  
الحية المطلقة سواء كان حيا أو غير حي من أي صيغة كان سودا

أوبضا

72  
أوبضا والحية الحية هي البيضاء التي تسكن البؤوت لها صغير  
تمشي مستوية وقيل لا يحل قتل الحية لقوله صلى الله عليه وسلم إياكم  
والحيتة البيضاء فالحية من الحزن والصح هو الأول على ما في الهداية  
والكا في مطلقا سواء امرين بديه وخاف لا ذي منها أو لا  
لكن في الكا في قالوا أغما يباح قتلها إذا امرين بديه وخاف  
اللاذي أن لم يخف بركه فالأطلاق الأول باعتبار أنوع  
الحيات والأطلاق الثاني باعتبار أحوال المصلي وأن  
**احتج** قتلها وفي بعض النسخ وأن احتج أي احتج ذلك المصلي  
في قتلها إلى **العالم** والمباشرة الكثير في ذكره واحد كاحد  
العصا والغليس في الأحجار وقيل إذا احتج إلى ضربات ليست  
الصلاة والأظهر أن الكل سواء لأنه عمل يخص فيه المصلي فهو  
كالشي بعد الحدث أما قتل سائر الهوام المودنية فحكم حكم  
الحية والعقرب كذا في الظهيرية والرابع الصلاة والحال  
أن في **فقه** أي في المصلي **دراهم** أو **دنانير** والاباحة فيما إذا  
كانت بحيث لا تمتنع أي المصلي عن رعاية **سنة** الصلاة  
أما إذا امتنع عن ذلك فهو مكروه والخامس الصلاة والحال  
أن في **بين** ما أي شيء يمنع المصلي ذلك الشيء من رعاية **سنة**



الاعتقاد على الركبتين واخذها بيده كذا في بعض الشروح والاولى  
ان لا يحصى الاعتقاد بالركوع وذكر في المحيط امساك شيء من الثوب  
او درهم بيد يكره لانه يشغله عن الصلاة ويمتعه عن وضع اليد على  
موضع السنة فان كان بحيث لا يشغله فلا بأس به **والسادس**  
**القرأة على التاليف** اي على ترتيب الايات والسور علمنا عليه المنع  
الآن كما يفعل بعض الحفاظ من الامة خاتما للقرآن في الصلاة  
ذكر في البرهان لا بأس بذلك في الصلاة لما روي عن النبي  
الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون القرآن  
على التاليف فمشايخنا رحمهم الله استحسنوا قرأة المفضل  
ليسبح القوم ويتعلموا ثم انه ذكر في التمهيد السامي اجتمعت الامة  
على قرأة القرآن بالقرأة السبعة جائز سواء كان في الصلاة  
او غيرها لانه قال عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على سبعة  
احرف كلها كاف شاف اي على سبعة قراءات ولان القرأة  
السبعة تعلت المينا نقلنا من ائمة انكر واحدة منها يصير  
كافرا والعياذ بالله تعالى وفيه ايضا اما القرأة الخارجة  
عن السبعة فذلك ايضا مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه  
لم ينقل المينا نقلنا من ائمة روايته في حد الاحاد وكلام الله  
تعالى لا يثبت

تعالى لا يثبت بخبر الواحد ومن انكر ذلك لا يصير كافرا فلو كانت  
الرواية معروفة لعسق حادثة وان كانت شاذة لا يفتق  
وكذا قرأته في الصلاة ان كانت معروفة يجوز والا فلا  
**والسابع نقض الثوب** من قبيل اضافة المصدر الى المفعول  
اي نقض المصلي الثوب في المغرب لنقض بالعتاء والصاد للمجته  
تحريك الشئ ليسقط ما عليه من عتاء او غيره والمراد به عند  
الفتا التناثر وهذا اذا نقضه **كبلا** وفي بعض النسخ لا  
**يلصق** ما على الثوب **جسد** اي التناثر في حالة الركوع صحيح  
به في الحاشية وكذا في السجود واما اذا فعله لئلا يترب  
او كود لك فهو مكره لما مر والثامن **قرأة الخسوة في**  
**ركعة واحدة** وقرأة **الخسوة** اخرى في ركعة اخرى **عند**  
المذهب والقول **الصحيح** في التناثر خاتمة الافضل ان يقرأ  
في كل ركعة بغاية الكتاب سورة تامة ولو قرأ بعض  
السورة في ركعة والبعض في اخرى قال بعض مشايخنا  
انه يكره لانه خلاف ما جاء به الاثر وفي القنانية كما  
ارادوا به ذلك السورة القصيرة وفي الحديث روي عن اصحابنا  
انه لا يكره في الظهيرة هو الصحيح وفي شرح التهذيب لا يكره



لكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وفي المحيط لوقرا  
في الركعتين من وسط سنة او من آخر سنة لا يكره ولو قرا  
في ركعة من وسط سنة او من آخرها وقرا في ركعة اخرى لذلك  
ولا ينبغي ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية لكن لو فعل  
لا بأس به في الذخيرة قال بعضهم لا يكره وهو الاصح وأما البعض  
الخاص فهو ثلاثة الأول **كلمة السورة** سواء كانت فاتحة  
او غيرها في ركعة واحدة في صلاة التطوع كما مر في غير هذا  
المكان حال كون المصلي متعبا متعبا **حائط الصلاة** او كونه ذلك  
في صلاة التطوع ولو كان هذا الاعتماد بلا عذر صرح به في الحاشية  
والثالث **خط الإمام** أي ملاحظته ونظره لحاظ عينيه في النهاية  
الجذرية للحاظه لكسر شق العين الذي يلي الصدغ ولما  
الذي يلي الأنف فهو الموقن والموقوف قد يستعمل الموقن والموقوف

بالمعنى الاعظم كما عرفت انفا **الباب الثامن**  
من ابواب الثمانية في بيان **المفسدات** أي الاشياء التي لا يجوز  
ان يبنى المصلي بعد ما وقع شيء منها وهي أي المفسدات كلها  
في الحقيقة أي عند الرجوع الى الحقيقة **مفسدة** أراد انه يندرج في ذلك  
جميع ما يقع ونه من المفسدات على ما في الكتب المبسوطة وان كان  
بحسب الظاهر

في قوله **الذي يلي الأنف** هو الموقن والموقوف قد يستعمل الموقن والموقوف  
بالمعنى الاعظم كما عرفت انفا **الباب الثامن**  
من ابواب الثمانية في بيان **المفسدات** أي الاشياء التي لا يجوز  
ان يبنى المصلي بعد ما وقع شيء منها وهي أي المفسدات كلها  
في الحقيقة أي عند الرجوع الى الحقيقة **مفسدة** أراد انه يندرج في ذلك  
جميع ما يقع ونه من المفسدات على ما في الكتب المبسوطة وان كان  
بحسب الظاهر

بحسب الظاهر والتفصيل زايد عليه وكل ذلك ثابتة على  
العموم ولم يكن شيء منها مخصوصا ببعض المصليين في الصلوات  
الأولى **الكلمة بسلام الناس** قيل ان يقع قدر التشهد  
**مطلقا** عمدا او خطأ سهوا او نسيانا كثيرا او كثيرا انما كان  
المصلي او يقظا ناسخا للاحاق للساق في الدير عند الخط والنسيان  
كذا في بعض شروح المختصر والمرداد بالحكمة ما يتلفظ  
به مطلقا لا ما هو المصططع عند الحاجة فان كان مفهوما  
فالحرف الواحد وما نوتة مفسدة والافلام المبتدأ الحرفان  
وفي الخلاصة عند أبي يوسف في الحديث لا يفسد وفي الاربعه  
يفسد اما في الثلثة فاختلاف المشايخ في قوله والاصح انه لا يفسد  
وقوله **حقيقة** بان يحاطب الناس نحو تسميت العاطس بان  
يقول المصلي في جواب العاطس برحمتك الله وفي الملتقط  
ان عطس غيره فهداه الله ويريد تسميته تسدت صلاته وان  
اراد الشكر لا وفي الظاهرية ان عطس أحد من المصلين  
فقال رجل خارج الصلاة برحمتك الله لاجمعا اين يفسد  
صلاة العاطس لصلاة الآخر ونحو جواب الخبر السؤالي استرجاع  
والخبر السار بالتحديد والخبر المنجز بالشبه وجواب قوله الله



مع الله بالتمثيل وهذا عند مخالفا لا ييوسف هذا فيما  
اذ لم يرد بذلك علامة انه في الصلاة والآلم تقسد  
بالاجماع كذا في شرح المختصر الفخرية والكاريهية وفي الخلاصة  
ان في الاسترجاع اذ اراد الجواب تقسد عند الكل **الحكم** كما اذا  
دعا بما يشبه كلامهم ولا يستحيل سؤاله عن غير تعاقبهم  
زوجي اللهم العيني يؤيا كذا في بعض السورح **والثاني**  
**الحكم** وهو ايضا اعم من ان يكون عمدا او سهوا لانه في معنى الكلام  
والصحة ما يكون مسموعا له فقط وحكمه فساد الصلاة  
لا الوضوء فلو كان مسموعا لغيره ايضا فهو القهقهة وحكمها  
فساد الوضوء ايضا ولو لم يكن مسموعا لالفساد ولا العير  
بل تبدوا فيه استنائه بالاصوت فهو التيسم وحكمه عدم افساد  
الصلاة وذكر في الخلاصة لو صحت في اليوم في الصلاة فقهه  
لا تنقص طهارته لكر تقسد صلاته على المختار **والثالث**  
**العمل الكثير** من الافعال المنافي للصلاة لا القليل منها وينبغي  
ان يستثنى الاكل والشرب فان القليل منها كالكثير في الفساد  
وقد اختلفوا في تفسيره فقليل ما يحتاج الى البدن والقليل  
ما يقابله وقيل كل ما يقام باليدين عادة فهو كثير وان فعله  
بيد واحدة

70  
بيد واحدة وما يقام بيدي واحدة عادة فهو قليل ما لم يتكرر  
ذلك وان فعل بيدين وقيل ما يستكثر المصلي في الخزانة  
هذا القرب للمنة هي بحقيقة رحمه الله تعالى فانه في جبر  
المسائل لا يقدر تقديره بل يعوض الى رأي المبتلي به وقيل  
ما يظن الناظر ان غايته غير مصل قال صدر الشريعة  
والدين ان علامة المشايخ على هذا وفي الظاهرية ان العمل  
الكثير ما لوراه السان استيقن انه ليس في الصلاة انما  
اذا اشك وهو قليل والظاهر ان المراد بالغير ما يعايل  
الشك وكذا ايضا قال بعضهم الكثير ما اشتمل على عدد  
الثلاث او اعم فبد ذلك بقوله **بلا اصلاح** للصلاة  
بدل العمل لانه ان عمل عملا كثيرا لا اصلاح صلاته لا تقسد  
بل لا يكسر كشي المصلي من آخر الصفوف الى اولها اذا تنفردا  
وكالمشي في صلاة الخوف وغيرها بعد ما سبقه احد كما تقرر  
**والرابع ترك فرض من الفرائض** الداخلية والخارجية والحترية  
عن الواجب وما دونه فان تركه غير مقسد **بلا عذر** والمراد  
بترك الفرض قوائمه لا ما هو المتبادر منه انه هو مقتضى القصد  
ويؤيد قوله **لو طهر** وعرض المصلي فحاجة في الصلاة **قوائمه**



أي قوات الغرض **دون اختيار** وقصد نحو أن يصيب ثوب المصلي  
 أو بدنه لحاجة تمنع الصلاة وكحروج ما ينقص الوضوء  
 من يده ليعلم غيره وكحروية المصلي الميتم الماء وانتظامه  
 المسح على الماسح ووجدها في العاري ثوباً قد ذكره الموهب على الرخ  
 والسجود وطلوع الشمس في الحجر ودخول وقت العصر في الجمعة  
 ودخول وقت الزوال في قضا الفجر وسقوط الليل عن يوم  
 وانقطاع عدل العدو وتذكر العائنة وفي هذه الصور  
 تنسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وقع بعد  
 ما فقد قدر الشاهد لأن الخروج من الصلاة يصنع المصلي  
 فرضه عند اذنه أو أحد حدي الصلاة فكان فرضاً كالحد  
 الآخر وأما عندهما فإن كان بعد قدر الشاهد لا تنسد  
 صلاته مطلقاً لأن الخروج يصنعه ليس بفرض عندهما إذ  
 الخروج يكون بمعصيته كالكذب فكيف يكون فرضاً فاعترض  
 هذه الأسيا في هذه الحالة كاعتراضها بعد التسليم  
 ولهذا قال بعض مشايخنا أن تلك المسائل عنده ليست  
 مبنية على هذا الأصل بل العنا عنده باعتبار أن الحجمة  
 باقية بعد فسخة من الشاهد فاعترض هذه الأسيا في هذه الحالة  
 كاعتراضها

ما فقد

كاعتراضها في خلال الصلاة والكذب من حيث أنه  
 سبب الخروج عن الصلاة ليس بمعصيته وأن كان معصيته  
 من حيثية أخرى **والخامس بعد الحديث** أي نقص  
 الطهارة فصد بمثل البول والريح والمني وعن الجراحة  
 الخارج عنها سي وهذا إذا وقع منه قبل أن يعقد مقدار  
 الشاهد وأما بعد العقود المذكور أن عمل ما ينافيها  
 تمت صلاته لو جرد الخروج يصنعه **ولم ينقص** على  
 هذا القدر في شرح هذه الرسالة ليلا يخبر إلى العمل  
 والله أعلم بحقيقة الحال ورجوا منه خير ما يبتلى  
 ونطرب منه الاجر على الصحيح من الأعمال ولغو ذبا لله من  
 الأثم والوبال فيما فيه اختلاف أنه أكبر الأثر المسموع  
 تمت بحمد الله تعالى فحوتة **وس** بوقبقة يوم الأحد المبارك  
 تاسع شهر ذي القعدة الحرام من شهر سنة خمس وسبعين بعد الألف  
 على يد الفقير موسى بن الشيخ حسام الدين أبيهم الحنفى عفا الله  
 ولوالديه وللمشايخ وكل المسلمين والمسلمات وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لغيرهم إلى يوم الدين  
 والحمد لله وحده







## فَاتَّ

فَإِنْ قِيلَ مِنْ أَيْ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَيَّوَنَاتِ أَعْنَى الضَّائِرَاتِ لِلْعَذِ  
وَالْبَقَرِ وَالْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْجَمْرِ **قُلْتُ** خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الضَّائِرَاتِ  
الْجَنَّةَ وَالْمَعْرَمِينَ دَعَا هَآءَا وَالْبَقَرِ مِنْ عَنْدِهَا وَالْخَيْلِ مِنْ رِجْلِهَا  
وَالْجَمَالِ مِنْ بَنِيهَا وَالْجَمْرِ مِنَ الْإِجَارِ **وَقَدْ نَظَّمُ لِبَعْضِ الْعُقَدَاءِ ذَلِكَ فَقَالَ**  
**قَدْ قِيلَ** تَقَالِيحُ الْمُحْتَارِ مِنْ بَضَرٍ عَنِ زَيْنِ جَدِّكَ عَنْ كَيْفِ فَحْنِ نَظَرِ  
خَلْقِ لَنَا الضَّائِرَاتِ مِنْ مَسَاكِ بَحْتِهِ وَالْمَعْرَمِينَ دَعَا فِي الْإِثَرِ  
وَالنَّشَا لَنَا بَقَرٍ مِنْ عَنْدِ رُطْبٍ وَالْخَيْلِ مِنْ بَنِيهَا يَا صَاحِبَ فَاعْتَبِرْ  
ثُمَّ الْجَمَالِ مِنَ الْإِنْوَارِ قَدْ خَلَقْتَ كَذَلِكَ الْجَمْرِ مِنَ الْإِجَارِ يَا بَشِيرَ  
هَكَذَا رَأَيْتَ هَذِهِ النُّظُمَ مَكْتُوبًا عِنْدَ لِبَعْضِ الطُّلَبَةِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ  
فَإِنْ تَنْظُرَانِ شَيْئًا قَائِلَهُ وَانْظُرَا بَصَائِرَ أَيْ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَيْلَ  
غَيْرَهَا ذَكَرْنَاهُ **وَقَدْ بَقِيَ** أَنْ جَمِيعَ الْمَيَّوَنَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَغَيْرَهَا  
خَلَقَتْ مِنَ الْمَاءِ بِلٍ وَغَيْرِ الْجَيَّوَنَاتِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ خَلَقَتْ مِنَ الْمَاءِ ابْتِغَاءً  
بِهِ أَنْ لَدُنْكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ **قَالَ** الْعَلَامَةُ الْبَغَوِيُّ  
فِي تَفْسِيرِهِ لِهَذَا الْمَوْضِعِ مَا نَصَدَّ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَيْ وَلَحِينَا  
بِالْمَاءِ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَيْ مِنَ الْمَيَّوَنَاتِ ثُمَّ خَلَقَ فِيهِ النَّبَاتَ وَالشَّجَرَ  
يَعْنِي أَنَّهُ سَبَبُ حَيَاةِ كُلِّ شَيْءٍ وَالْمَعْنَى يَقُولُونَ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ  
مِنَ الْمَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَجَعَلْنَا كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ يَعْنِي النُّظْمُ  
فَإِنْ قِيلَ قَدْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَ مَا هُوَ مِنْ غَيْرِ الْمَاءِ قِيلَ هَذَا عَلَى التَّذَرُّعِ يَعْنِي  
أَنَّ أَلْفَ الْإِحْيَاءِ فِي الْأَرْضِ مَخْلُوقٌ مِنَ الْمَاءِ أَوْ بَقَاؤُهُ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ  
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتَهُ تَعَالَى الْعَلَامَةُ الْبَيْتُ الْمَسَاوِي فَرَأَيْتَهُ تَمْتَعُهُ



